



تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية
والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب

ديربان، ٣١ آب/أغسطس - ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - الوثائق التي اعتمدها المؤتمر
١	الإعلان
٢٦	برنامج العمل
٧٨	القرارات التي اعتمدها المؤتمر
٨٠	الثاني - الحضور وتنظيم العمل
٨٠	ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر
٨٠	باء - افتتاح المؤتمر
٨٠	جيم - الحضور
٨٧	دال - انتخاب رئيس المؤتمر
٨٧	هاء - الكلمات الافتتاحية
٨٨	واو - رسائل من رؤساء الدول وشخصيات أخرى
٨٨	زاي - إقرار النظام الداخلي
٨٨	حاء - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين غير الرئيس
٨٩	طاء - إقرار جدول أعمال المؤتمر
	يباء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية، ولجنة الصياغة والفريقين العاملين التابعين لها (الفريق العامل المعني بمشروع إعلان المؤتمر والفريق العامل المعني بمشروع برنامج العمل)
٩٠	كاف - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
٩٠	لام - مسائل أخرى
٩١	الثالث - المناقشة العامة
١٠٣	الرابع - تقرير اللجنة الرئيسية
١١٣	الخامس - تقرير لجنة الصياغة
١١٥	السادس - تقرير لجنة وثائق التفويض
١١٨	السابع - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقريره
١٤٤	الثامن - اختتام المؤتمر

المرفقات

الأول - قائمة بالوثائق الصادرة عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	١٤٩
الثاني - البيانات الافتتاحية	١٥١
الثالث - اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الدول والحكومات	١٦٨
الرابع - البيانات الختامية	١٧٠
الخامس - الأحداث الموازية والأنشطة المرتبطة	١٨٤

الفصل الأول

الوثائق التي اعتمدها المؤتمر

الإعلان

إننا وقد اجتمعنا في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

وإذ نعرب عن بالغ التقدير لحكومة جنوب أفريقيا لاستضافة هذا المؤتمر العالمي،

وإذ نستلهم النضال البطولي لشعب جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري المؤسسي، ومن أجل المساواة والعدالة في ظل الديمقراطية والتنمية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وإذ نذكر في هذا الصدد إسهام المجتمع الدولي الهام في هذا النضال، وبوجه خاص دور شعوب وحكومات أفريقيا، ونلاحظ الدور الهام الذي قامت به مختلف القوى الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في هذا النضال، وفي الجهود المبذولة بشكل متواصل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نذكر بأن إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ يدعو إلى القضاء بشكل سريع وشامل على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٧ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وقرار الجمعية العامة ٥٢/١١١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وما تلاهما في وقت لاحق من قرارات صادرة عن هاتين الهيئتين فيما يتعلق بالدعوة إلى عقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإذ نشير أيضاً إلى المؤتمرين العالميين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري اللذين عقدا في جنيف في عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٣ على التوالي،

وإذ نلاحظ مع بالغ القلق أنه على الرغم من جهود المجتمع الدولي، لم تتحقق الأهداف الرئيسية للعقود الثلاثة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وأن أعداداً لا حصر لها من البشر ما زالت تعاني حتى اليوم من أشكال شتى من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نشير إلى أن سنة ٢٠٠١ هي السنة الدولية للتعبئة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الهادفة إلى توجيه أنظار العالم إلى أهداف المؤتمر العالمي، وإعطاء زخم جديد للالتزام السياسي بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات الذي يبرز التسامح واحترام التنوع، وضرورة السعي إلى أرضية مشتركة داخل الحضارات وفيما بينها من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية، والتي تهدد القيم المشتركة، وحقوق الإنسان العالمية، والنضال ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عن طريق التعاون والشراكة والشمول،

وإذ نرحب كذلك بإعلان الأمم المتحدة الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ عقداً لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، وكذلك اعتماد الجمعية العامة الإعلان وخطة العمل المتعلقين بثقافة السلام،

وإذ نسلم بأن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بالاقتران مع العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، يتيح فرصة فريدة للنظر في المساهمات القيمة التي تقدمها الشعوب الأصلية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية لمجتمعاتنا في مختلف أنحاء العالم، وللنظر كذلك فيما تواجهه هذه الشعوب من تحديات، بما فيها العنصرية والتمييز العنصري،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام

١٩٦٠،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ نؤكد أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكل إنكاراً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ نعيد تأكيد مبادئ المساواة وعدم التمييز الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ نشجع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع سواء على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر،

واقْتِنَاعاً مِّنَّا بِالْأَهْمِيَةِ الْأَسَاسِيَةِ لِلانْتِصَامِ أَوْ التَّصْدِيقِ الْعَالَمِيِّينَ وَالتَّنْفِيذِ الْكَامِلِ لالتزاماتنا الناشئة عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري باعتبارها الصك الدولي الرئيسي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نسلّم بالأهمية الأساسية لأن تبحث الدول، في سياق مكافحتها للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التوقيع على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان أو التصديق عليها أو الانضمام إليها، بغية التوصل إلى التزام عالمي،

وقد أحطنا علماً بتقارير المؤتمرات الإقليمية التي نُظِّمَتْ في ستراسبورغ وسانتياغو وداكار وطهران وغير ذلك من المساهمات المقدمة من الدول، فضلاً عن تقارير حلقات الخبراء الدراسية والاجتماعات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية، والاجتماعات الأخرى التي نُظِّمَتْ على سبيل الإعداد للمؤتمر العالمي،

وإذ نلاحظ مع التقدير البيان الملهم الذي وجهه الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، تحت رعاية نلسون مانديلا المجلد أول رئيس لجنوب أفريقيا الجديدة، ومبادرة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للمؤتمر العالمي، التي وقعتها أربعة وسبعون من رؤساء الدول والحكومات والشخصيات البارزة،

وإذ نعيد تأكيد أن التنوع الثقافي هو أحد الأصول الغالية لتقدم البشرية عامة ولتحقيق رفاهها، وينبغي تقديره حق قدره والتمتع به وقبوله قبولاً حقيقياً وتبنيه، كسمة دائمة تثري مجتمعاتنا،

وإذ نسلّم بعدم السماح بأي انتقاص من حظر التمييز العنصري والإبادة الجماعية وجريمة الفصل العنصري والرق كما هي معرفة في صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وقد أصغينا إلى شعوب العالم وسلّمنا بتطلعاتها إلى العدل وتكافؤ الفرص للجميع والتمتع بما لهم من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وفي العيش في كنف السلم والحرية، وفي المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،

وإذ نسلّم بأن اشتراك جميع الأفراد والشعوب على قدم المساواة في تكوين مجتمعات عادلة ومنصفة وديمقراطية وشاملة يمكن أن يساهم في إقامة عالمٍ خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نؤكد على أهمية اشتراك الجميع على نحو منصف، ودون أي تمييز، في عمليات صنع القرارات محلياً وكذلك عالمياً،

وإذ نؤكد أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حيثما ترقى إلى مستوى العنصرية والتمييز العنصري، هي أمور تشكل انتهاكات خطيرة وعقبات أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وتمثل إنكاراً لحقيقة بديهية هي أن جميع البشر قد ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وتعد عقبات أمام قيام علاقات ودية سلمية فيما بين الشعوب والأمم، وأنها من الأسباب الجذرية لكثير من النزاعات الداخلية والدولية، بما فيها النزاعات المسلحة، وما يترتب عليها من تشريد قسري للسكان،

وإذ نسلم بالحاجة إلى إجراءات وطنية ودولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من أجل ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وهي حقوق عالمية لا تقبل التجزئة، متداخلة ومتراصة، ومن أجل تحسين ظروف معيشة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأمم،

وإذ نعيد تأكيد أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحماتها، ومن أجل تحقيق أهداف عملية مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نسلم بأن كره الأجانب بمختلف مظاهره هو أحد المصادر والأشكال الرئيسية المعاصرة للتمييز والصراع، وأن مكافحته تتطلب إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ إجراءات سريعة من جانب الدول والمجتمع الدولي على حد سواء،

وإذ ندرك تماماً أنه على الرغم من الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي والحكومات والسلطات المحلية فإن آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ما زالت قائمة وتؤدي باستمرار إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى المعاناة والحرمان والعنف، وهو ما ينبغي مكافحته بجميع الوسائل المتاحة والمناسبة، وكأمر له أولوية عليا، وهو ما يُفضل أن يجري بالتعاون مع المجتمعات المحلية المضارة،

وإذ نلاحظ مع القلق تواصل وعنف ما يمارس من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن نظريات تفوق بعض الأعراق والثقافات على غيرها، وهي نظريات روجت ومورست في عهد الاستعمار، ما زالت تُطرح بشكل أو آخر حتى يومنا هذا،

وإذ نشعر بالانزعاج لظهور العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب واستمرار حدوثها في أشكالها ومظاهرها المعاصرة الأكثر خبثاً، وكذلك في أيديولوجيات وممارسات أخرى تقوم على التفوق أو التمييز العنصري والعنصري؛

وإذ نرفض بشدة أي مذهب للتفوق العنصري إلى جانب النظريات التي تحاول تقرير وجود أعراق بشرية متميزة مزعومة،

وإذ نُسلم بأن التقصير في مكافحة وشجب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من جانب الجميع، وخاصة من جانب السلطات العامة والسياسيين على جميع المستويات هو عامل يشجع على إدامة هذه الأمور،

وإذ نعيد تأكيد أن على الدول واجب حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الضحايا، وأن عليها أن تأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس⁽¹⁾، وإذ نسلم بتعدد أشكال التمييز التي يمكن للمرأة أن تواجهها، وبأن تمتعها بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر لا بد منه لتنمية المجتمعات في العالم بأسره،

وإذ نسلم بالتحديات وبالفرص التي ينطوي عليها عالم آخذ في العولمة على نحو متزايد بالنسبة إلى الكفاح الرامي إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وتصميمًا منا، في عهد أسهمت فيه العولمة والتكنولوجيا إسهاماً كبيراً في التقريب بين الناس، على أن نجسد فكرة الأسرة العالمية القائمة على المساواة والكرامة والتضامن وأن نجعل من القرن الحادي والعشرين قرناً لحقوق الإنسان والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولتحقيق تكافؤ الفرص الحقيقي والمساواة في المعاملة بين جميع الأفراد والشعوب،

وإذ نعيد تأكيد مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وإذ نُذكّر بأن جميع الأفراد قد ولدوا أحراراً متساوين في الكرامة، وإذ نشدد على ضرورة حماية هذه المساواة كمسألة لها أعلى أولوية، وإذ نسلم بواجب الدول في أن تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومناسبة بغية القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ نكرس أنفسنا لمكافحة آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مكافحة كاملة وفعالة وعلى سبيل الأولوية، ومع استخلاص العبر من مظاهر العنصرية وتجاربها في الماضي في كافة أنحاء العالم بغية تجنب تكرارها،

وإذ نقف معاً بروح من الإرادة السياسية المتجددة والالتزام بتحقيق المساواة والعدل والكرامة للجميع فنحیی ذكری جميع ضحايا العنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، ونعتمد رسمياً إعلان وبرنامج عمل ديربان^(١).

قضايا عامة

- ١- نعلن أنه في مفهوم الإعلان وبرنامج العمل هذين يعد ضحايا العنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هم أفراد أو مجموعات من الأفراد تأثروا سلبياً بهذه الولايات أو أخضعوا لها أو كانوا هدفاً لها؛
- ٢- نسلم بأن العنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تحدث على أساس العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي، وأن الضحايا يمكن أن يعانون من أشكال متعددة أو متفاخرة من التمیيز استناداً إلى أسس أخرى ذات صلة مثل الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر؛
- ٣- نسلم ونؤكد بأنه، في بداية هذه الألفية الثالثة، تشكل المكافحة العالمية للعنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وجميع أشكال ذلك ومظاهره المقيتة والمتطورة، مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأن هذا المؤتمر يتيح فرصة فريدة وتاريخية لتقييم وتحديد جميع أبعاد هذه الشرور المدمرة التي تواجهها البشرية بغية استئصالها كلية عن طريق حملة أمور منها اتباع نهج ابتكارية وشاملة، وتعزيز ودعم التدابير العملية والفعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ٤- نعرب عن تضامننا مع شعوب أفريقيا في كفاحها المستمر ضد العنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وندرك التضحيات التي قدمتها هذه الشعوب، وكذلك جهودها الرامية إلى زيادة الإدراك العام الدولي لهذه المآسي اللاإنسانية؛
- ٥- نؤكد أيضاً الأهمية الكبيرة التي نعلقها على قيم التضامن والاحترام والتسامح والتعددية الثقافية، التي تشكل الأساس الأخلاقي ومصدر الإلهام لكفاحنا على نطاق العالم ضد العنصرية والتمیيز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمآسي اللاإنسانية التي أضرت بالشعوب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، لفترة طويلة جداً من الزمن؛

٦- نؤكد كذلك أن جميع الشعوب والأفراد يشكلون أسرة بشرية واحدة، ثرية في تنوعها، وأنهم قد أسهموا في تقدم الحضارات والثقافات التي تشكل التراث المشترك للإنسانية. ويمكن للحفاظ على التسامح والتعددية واحترام التنوع ولتعزيزها جميعاً أن يفضيا إلى قيام مجتمعات أكثر شمولاً؛

٧- نعلن أن جميع البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، ولديهم إمكانية الإسهام البناء في تنمية مجتمعاتهم ورفاهها، وأن أي مذهب يقوم على التفوق العنصري هو مذهب زائف علمياً، ومدان أخلاقياً، وظالم وخطير اجتماعياً، وينبغي أن ينبذ مع جميع النظريات التي تحاول تقرير وجود أعراق بشرية منفصلة؛

٨- ندرك أن الأديان والروحانية والمعتقدات تؤدي دوراً رئيسياً في حياة ملايين النساء والرجال، وفي أسلوب حياتهم، وفي الطريقة التي يعاملون بها الآخرين. ويمكن للأديان والروحانية والمعتقدات أن تسهم في تعزيز الكرامة والقيمة الأصليتين للبشر، وفي القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩- نلاحظ بقلق أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تتفاقم بفعل عوامل منها التوزيع غير المتساوي للثروة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي؛

١٠- نؤكد من جديد أن من حق كل إنسان التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق فيه تماماً حقوق الإنسان للجميع دون أي تمييز؛

١١- نلاحظ أن عملية العولمة تشكل قوة هائلة ودينامية ينبغي تسخيرها واستخدامها من أجل منفعة وتنمية ورخاء جميع البلدان دون استبعاد أي منها. ونسلم بأن البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في التصدي لهذا التحدي الرئيسي. وبينما تتيح العولمة فرصاً كبيرة، فإن فوائدها في الوقت الحاضر غير متقاسمة على نحو متكافئ، وتكاليفها موزعة توزيعاً غير سوي. ومن ثم فإننا نعرب عن تصميمنا على منع حدوث الآثار السلبية الناشئة عن العولمة وعلى التخفيف منها. ويمكن لهذه الآثار أن تؤدي إلى تفاقم جملة أمور من بينها الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتماثلية الثقافية والتفاوتات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث على أسس عنصرية، داخل الدول وفيما بينها، وأن تؤثر تأثيراً سلبياً. ونعرب كذلك عن تصميمنا على زيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد، عن طريق القيام، في جملة أمور، بتعزيز وتدعيم التعاون الدولي لزيادة تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاتصالات العالمية عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، وزيادة التبادل فيما بين الثقافات عن طريق صون وتعزيز التنوع الثقافي، الأمر الذي يمكن أن يسهم

في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولا يمكن للعلوثة أن تصبح شاملة ومنصفة تماماً إلا ببذل جهود واسعة ومتواصلة في سبيل تأمين مستقبل مشترك يقوم على إنسانيتنا المشتركة، وكل ما تتسم به من تنوع.

١٢- نسلم بأن الهجرة داخل الأقاليم وفيما بينها، ولا سيما من الجنوب إلى الشمال، زادت نتيجة للعلوثة، ونؤكد أن السياسات المتخذة إزاء الهجرة ينبغي ألا تقوم على العنصرية أو التمييز العنصري أو كره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأشكالها ومظاهرها الحديثة

١٣- نقر بأن العبودية وتجارة الرقيق، بما فيها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كانت مآسي بغیضة في تاريخ البشرية، ليس فقط بسبب وحشيتها المقيتة ولكن أيضاً من حيث حجمها وطبيعتها المنظمة، وبوجه خاص لإنكارها لذاتية الضحايا. ونقر كذلك بأن العبودية وتجارة الرق جريمة ضد الإنسانية، وكان من الواجب اعتبارها كذلك دائماً، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأنها من المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، كانوا ضحايا لهذه الأعمال، وما زالوا ضحايا لآثارها؛

١٤- نسلم بأن الاستعمار قد أدى إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والمنحدرين من أصل آسيوي والشعوب الأصلية كانوا ضحايا للاستعمار وما زالوا ضحايا لآثاره. ونعترف بالمعاناة التي سببها الاستعمار، ونؤكد أن من الواجب إدانته حيثما وأينما يحدث ومنع تكراره. كما نبدي أسفنا لأن آثار هذه الهياكل والسياسات واستمرارها كانت من بين العوامل التي تسهم في جوانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في كثير من أنحاء العالم؛

١٥- نسلم بأن الفصل العنصري والإبادة الجماعية يشكلان جريمة ضد الإنسانية في نظر القانون الدولي، وأنها من المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونعترف بالشروع والمعاناة غير المحدودة التي سببتها هذه الأعمال، ونؤكد أن من الواجب إدانتها حيثما وأينما حدثت ومنع تكرارها؛

١٦- نسلم بأن كره الأجانب الموجه ضد غير المواطنين، ولا سيما المهاجرين واللاجئين وملتسي اللجوء، يشكل أحد المصادر الرئيسية للعنصرية المعاصرة، وبأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد هذه الجماعات تحدث على نطاق واسع في سياق الممارسات القائمة على التمييز وكره الأجانب والعنصرية؛

١٧- نلاحظ أهمية إيلاء اهتمام للمظاهر الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي قد يتعرض لها الشباب وغيرهم من المجموعات الضعيفة؛

١٨- نوكد أن الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتسهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية التي تولد بدورها مزيداً من الفقر؛

١٩- نسلم بأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية المترتبة على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد أسهمت إسهاماً لا يستهان به في تخلف البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا، ونعقد العزم على تحرير كل رجل وامرأة وطفل من الأوضاع البائسة واللاإنسانية المرتبطة بالفقر المدقع الذي يزرع تحته حالياً ما يزيد عن ألف مليون من البشر، وعلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان، وتحرير البشرية جمعاء من العوز؛

٢٠- نسلم بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي من بين الأسباب الجذرية للنزاع المسلح، وتشكل في كثير من الأحيان إحدى نتائجه ونذكر بأن عدم التمييز هو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الإنساني الدولي. ونؤكد على الحاجة إلى التزام جميع الأطراف في المنازعات المسلحة التزاماً صارماً بهذا المبدأ، وإلى استمرار الدول والمجتمع الدولي في التزام اليقظة وخاصة أثناء فترات النزاع المسلح، ومواصلة مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري؛

٢١- نعرب عن بالغ قلقنا لأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ما برحت تعوقها المنازعات الداخلية المتفشية التي تُعزى إلى أسباب من بينها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الناشئة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعن الافتقار إلى الحكم الديمقراطي الشامل للجميع والقائم على المشاركة؛

٢٢- نعرب عن قلقنا من أن الهياكل أو المؤسسات السياسية والقانونية في بعض الدول، وبعضها موروث وما زال قائماً حتى اليوم، ليست متفقة مع الخصائص المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات والمتعددة اللغات للسكان، وما زالت، في كثير من الحالات، تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل التمييز من حيث استبعاد الشعوب الأصلية؛

٢٣- نقر تماماً بحقوق الشعوب الأصلية، بما يتفق مع مبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ولذلك نشدد على الحاجة إلى اعتماد التدابير الدستورية والإدارية والتشريعية والقضائية المناسبة، بما فيها التدابير المستمدة من الصكوك الدولية الواجبة التطبيق؛

٢٤- نعلن أن استخدام مصطلح "الشعوب الأصلية" في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يندرج في سياق نتائج المفاوضات الدولية الجارية بشأن نصوص تناول بالتحديد هذه القضية ودون مساس بخصيلة هذه المفاوضات، ولا يمكن أن يُفسر بأن له أي آثار على الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي؛

٢٥- نعرب عن رفضنا الشديد لظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتي ما زالت مستمرة في بعض الدول في أداء النظم الجنائية لعملها وفي تطبيق القانون، فضلاً عن إجراءات ومواقف المؤسسات والأفراد المسؤولين عن إنفاذ القوانين، وخاصة حيثما أسهم ذلك في جعل فئات معينة ممثلة تمثيلاً مفرطاً في صفوف المحتجزين أو المسجونين؛

٢٦- نؤكد ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد ومجموعات الأفراد الذين يقعون ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٢٧- نعبر عن قلقنا لأنه علاوة على أن العنصرية ما برحت تتزايد فإن الأشكال والمظاهر المعاصرة للعنصرية وكره الأجانب تسعى جاهدة إلى استعادة الاعتراف بها سياسياً وأخلاقياً بل وقانونياً أيضاً بكثير من الطرق، بما في ذلك برامج بعض الأحزاب والمنظمات السياسية، وإلى العمل، عن طريق تكنولوجيات الاتصال الحديثة، على نشر الأفكار القائمة على مفهوم التفوق العرقي؛

٢٨- نذكر بأن ممارسة الاضطهاد ضد أي فئة أو جماعة أو طائفة متميزة على أساس عنصري أو قومي أو عرقي أو لغوي ذلك من الأسباب التي يعترف على نطاق عالمي بأنها غير جائزة بموجب القانون الدولي، وكذلك جريمة الفصل العنصري، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتصنف، في بعض الحالات، ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

٢٩- ندين بقوة استمرار وجود الرق والممارسات الشبيهة بالرق حتى اليوم في أجزاء من العالم، ونحث الدول على اتخاذ تدابير فورية على سبيل الأولوية من أجل إنهاء هذه الممارسات التي تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان؛

٣٠- نؤكد الحاجة الماسة إلى منع ومكافحة واستئصال جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، ونعترف بأن ضحايا الاتجار يتعرضون بصفة خاصة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٣١- نعرب أيضاً عن عميق قلقنا كلما أظهرت المؤشرات في ميادين منها التعليم والعمالة والصحة والإسكان ووفيات الأطفال والعمر المتوقع لكثير من الشعوب حالة قوامها الحرمان، وخاصة حيثما تشتمل العوامل المساهمة في ذلك الحرمان على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٣٢- نسلم بما للتراث الثقافي للأفريقيين وللمتحدثين من أصل أفريقي من قيمة وتنوع، ونؤكد على أهمية وضروة ضمان اندماجهم اندماجاً كاملاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية تيسير اشتراكهم التام على جميع المستويات في عملية صنع القرارات؛

٣٣- نرى أنه لا بد من أن تقرّ جميع البلدان في منطقة الأمريكتين وسائر مناطق الشتات الأفريقي، بوجود سكانها المتحدثين من أصل أفريقي وبما يقدمه هؤلاء السكان من مساهمات ثقافية واقتصادية وسياسية وعلمية، ونعترف باستمرار ما يمس هؤلاء السكان تحديداً من عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونعترف بأن ما يعانيه منذ أمد بعيد، في بلدان عديدة، من عدم مساواة في فرص الحصول على جملة أمور منها التعليم والرعاية الصحية والسكن ما يرح يشكل سبباً من الأسباب الأساسية للتفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر عليهم؛

٣٤- نسلم بأن المتحدثين من أصل أفريقي ما زالوا منذ قرون ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري والاسترقاق، ولإنكار التاريخ كثيراً من حقوقهم، ونؤكد وجوب معاملتهم بإنصاف واحترام لكرامتهم وعدم تعريضهم للتمييز من أي نوع. وعليه ينبغي الاعتراف بحقوقهم في الثقافة وفي هويتهم الخاصة بهم؛ وفي المشاركة بحرية وبشروط متكافئة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وبحقوقهم في التنمية في سياق تطلعاتهم وعاداتهم

الخاصة؛ وحقوقهم في إقامة وصون وتعزيز أشكال التنظيم الخاصة بهم، ونمط حياتهم، وثقافتهم وتقاليدهم وطرق تعبيرهم الديني؛ وفي الحفاظ على لغاتهم الخاصة واستخدامها؛ وفي حماية معارفهم التقليدية وتراثهم الثقافي والفني؛ وفي استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لمولتهم والتمتع بهذه الموارد وصورها، وفي الاشتراك النشط في وضع النظم والبرامج التعليمية وتنفيذها وتطويرها، بما في ذلك النظم والبرامج ذات الطابع المحدد والمميز؛ وكذلك حقهم، حيثما كان ذلك منطبقاً، في أراضيهم التي سكنها أجدادهم؛

٣٥- نسلم بأن الأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي يواجهون، في أنحاء كثيرة من العالم، حواجز نتيجة لأوجه التحامل والتمييز الاجتماعيين السائدين في المؤسسات العامة والخاصة، ونعرب عن التزامنا بالعمل على استئصال ما يواجهه الأفريقيون والمتحدرين من أصل أفريقي من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٣٦- نسلم بأن الآسيويين والمتحدرين من أصل آسيوي يواجهون، في أنحاء كثيرة من العالم، حواجز نتيجة لأوجه التحامل والتمييز الاجتماعيين السائدين في المؤسسات العامة والخاصة، ونعرب عن التزامنا بالعمل على استئصال كل ما يواجهه الآسيويون والمتحدرين من أصل آسيوي من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٣٧- نلاحظ مع التقدير أنه على الرغم مما واجهه المتحدرين من أصل آسيوي طوال قرون من عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فإنهم أسهموا وما زالوا يسهمون بشكل ملحوظ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية للبلدان التي يعيشون فيها.

٣٨- ندعو جميع الدول إلى أن تراجع، وتعديل عند الاقتضاء، أية سياسات في مجال الهجرة تتعارض مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بغية إزالة جميع السياسات والممارسات التمييزية ضد المهاجرين، بمن فيهم الآسيويون والمتحدرين من أصل آسيوي؛

٣٩- نقر بأن الشعوب الأصلية قد ظلت ضحايا للتمييز طيلة قرون، ونؤكد أنها حرة ومتساوية في الكرامة والحقوق ولا ينبغي أن تعاني من أي نوع من أنواع التمييز، لا سيما التمييز على أساس منشئها وهويتها كشعوب أصلية، ونؤكد الحاجة المستمرة إلى اتخاذ إجراءات في سبيل التغلب على ما يمس هذه الشعوب باستمرار من عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٤٠ - نسلم بقيمة وتنوع ثقافات الشعوب الأصلية وتراثها، التي يعد إسهامها الفذ في تنمية المجتمع وتعددته الثقافية ومشاركتها التامة في جميع جوانب المجتمع، لا سيما بشأن القضايا التي تهمها، أمورا أساسية من أجل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن أجل تنمية الدول التي تعيش فيها؛

٤١ - نكرر اعتقادنا الراسخ بأن تمتع الشعوب الأصلية الكامل بما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر لا غنى عنه من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونكرر تأكيد تصميمنا على تعزيز تمتعها التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بمنافع التنمية المستدامة، مع الاحترام التام لما يميزها من خصائص وما تقوم به من مبادرات؛

٤٢ - نشدد على أنه، لكي تعبر الشعوب الأصلية عن هويتها بحرية وتمارس حقوقها، ينبغي أن تتحرر هذه الشعوب من جميع أشكال التمييز، وهذا يستلزم بالضرورة احترام ما لهذه الشعوب من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتبذل الجهود الآن لتأمين الاعتراف العالمي بحقوقها في إعلان حقوق الشعوب الأصلية، ويشمل هذا ما يلي: أن تُنادى بأسمائها؛ وأن تشارك بحرية وعلى قدم المساواة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأن تحافظ على أشكال تنظيمها وأساليب حياتها وثقافتها وتقاليدها؛ وأن تحتفظ بلغاتها وتستعملها، وأن تحافظ على هياكلها الاقتصادية في المناطق التي تعيش فيها؛ وأن تشارك في تطوير نظمها وبرامجها التعليمية؛ وأن تدير أراضيها ومواردها الطبيعية بما في ذلك حقوقها في القنص وصيد الأسماك؛ وأن تعامل على قدم المساواة بما يعامل به غيرها في مجال إقامة العدل؛

٤٣ - نقر أيضاً بالعلاقة الخاصة التي تربط الشعوب الأصلية بالأرض بوصفها الأساس للوجود الروحي والمادي والثقافي لهذه الشعوب، ونشجع الدول على أن تكفل، حيثما أمكن، أن تكون الشعوب الأصلية قادرة على الاحتفاظ بملكية أراضيها وتلك الموارد الطبيعية التي هي من حقها بموجب القانون الوطني؛

٤٤ - نرحب بالقرار الرامي إلى إنشاء محفل دائم يعنى بقضايا الشعوب الأصلية في إطار منظومة الأمم المتحدة، بحيث يجسد الأهداف الرئيسية للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم وإعلان وبرنامج عمل فيينا؛

٤٥ - نرحب بتعيين الأمم المتحدة للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية؛ ونعرب عن التزامنا بالتعاون مع المقرر الخاص؛

٤٦ - نسلم بما يقدمه المهاجرون من مساهمات اقتصادية واجتماعية وثقافية إيجابية إلى البلدان التي هاجروا منها والبلدان التي هاجروا إليها على السواء؛

٤٧- تؤكد مجدداً الحق السيادي لكل دولة في وضع وتطبيق إطارها القانوني وسياساتها فيما يتعلق بالهجرة، كما تؤكد أن هذه السياسات ينبغي أن تكون متوافقة مع صكوك وقواعد ومعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق وأن يتم تصميمها بما يكفل حلها من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٤٨- نلاحظ مع القلق وندين بشدة مظاهر وأفعال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين وما يطبق عليهم عادة من قوالب نمطية، ونؤكد مجدداً مسؤولية الدول عن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يخضعون لولاياتها، ومسؤولية الحكومات عن توفير الأمن والحماية للمهاجرين من الأفعال غير القانونية أو العنيفة، لا سيما أعمال التمييز العنصري والجرائم التي يرتكبها أفراد أو ترتكبها جماعات بدافع من العنصرية أو كره الأجانب؛ ونؤكد ضرورة معاملتهم معاملة منصفة وعادلة ومتكافئة في المجتمع وفي مكان العمل؛

٤٩- تؤكد على أهمية إيجاد الأوضاع المفضية إلى زيادة الانسجام والتسامح والاحترام بين المهاجرين وبقية المجتمع في البلدان التي يجدون أنفسهم فيها، بغية القضاء على مظاهر العنصرية وكره الأجانب ضد المهاجرين. ونؤكد أن لجمع شمل الأسر أثراً إيجابياً في الاندماج، ونشدد على ضرورة قيام الدول بتيسير جمع شمل الأسر؛

٥٠- ندرك حالة الاستضعاف التي يجد المهاجرون أنفسهم فيها في كثير من الأحيان، والتي تعزى إلى جملة أمور منها غيابهم عن أوطانهم والمصاعب التي يواجهونها بسبب الاختلافات في اللغة والعادات والثقافة، فضلاً عن المصاعب والعقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل عودة المهاجرين غير الحائزين لوثائق رسمية أو الذين هم في وضع غير قانوني؛

٥١- تؤكد من جديد ضرورة القضاء على التمييز العنصري ضد المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون، فيما يتعلق بقضايا مثل العمالة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة، فضلاً عن إتاحة إمكانية وصولهم إلى القضاء، ووجوب معاملتهم وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بمنأى عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٥٢- نلاحظ بقلق أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تسهم، من بين عوامل أخرى، في عمليات التهجير وانتقال الناس من مواطنهم بوصفهم لاجئين أو طالبي لجوء؛

٥٣- كما نعترف بقلق بأنه، رغم جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا تزال هناك حالات مستمرة من مختلف أشكال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات؛

٥٤ - تؤكد الحاجة الماسة إلى التصدي للأسباب الأصلية للتهجير والسعي إلى إيجاد حلول مستدامة فيما يتعلق باللاجئين والمهجرين، وبخاصة عودتهم طوعاً بأمان وكرامة، إلى بلدانهم الأصلية، فضلاً عن إعادة توطينهم في بلدان أخرى وإدماجهم محلياً، متى وحيثما كان ذلك ملائماً وممكناً؛

٥٥ - تؤكد تعهدنا باحترام وتنفيذ التزاماتنا الإنسانية المتصلة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين والمشردين داخلياً ونلاحظ في هذا الصدد أهمية التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والتعاون الدولي في تقاسم المسؤولية، من أجل حماية اللاجئين، ونؤكد من جديد أن الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ يظلان يشكلان الأساس للنظام الدولي الخاص باللاجئين، ونعترف بأهمية تطبيقهما الكامل من قبل الدول الأطراف؛

٥٦ - نقر بأنه يوجد في كثير من البلدان سكان هجئاء ذوو أصول عرقية وعنصرية مختلطة، ونقر بما يقدمه هؤلاء السكان من إسهام قيم في تعزيز التسامح والاحترام في هذه المجتمعات، وندين التمييز ضدهم، خاصة وأنه من الممكن إنكار وجود مثل هذا التمييز، نظراً لطابعه الخفي؛

٥٧ - إننا ندرك حقيقة أن تاريخ الإنسانية حافل بفظائع نجمت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونعتقد أنه من الممكن استخلاص دروس عن طريق تذكّر التاريخ بغية تجنب حدوث المآسي في المستقبل؛

٥٨ - ونذكر بأن المحرقة يجب ألا تُنسى أبداً؛

٥٩ - نسلم مع بالغ القلق بوجود تعصب ديني ضد طوائف دينية معينة، وكذلك بظهور أفعال عداوية وأعمال عنف ضد هذه الطوائف بسبب معتقداتها الدينية وأصلها العنصري أو العرقي في أنحاء شتى من العالم، مما يفضي بصفة خاصة إلى تقييد حقها في ممارسة معتقداتها بحرية؛

٦٠ - كما نقر ببالغ القلق بوجود تعصب ديني في أنحاء شتى من العالم ضد طوائف دينية وضد أفرادها، لا سيما الحد من حقها في ممارسة شعائر دينها بحرية، وكذلك بظهور أفعال عداوية وعنف متنامية ضد هذه الطوائف بسبب معتقداتها الدينية وأصلها العرقي أو ما يسمى أصلها العنصري؛

- ٦١- كما أننا نعترف مع بالغ القلق بتزايد معاداة السامية وكره الإسلام في أنحاء شتى من العالم، وكذلك بظهور حركات عنصرية وحركات عنف تقوم على أساس أفكار تتسم بالعنصرية والتمييز ضد اليهود والمسلمين والعرب؛
- ٦٢- نحن ندرك أن تاريخ الإنسانية حافل بمظالم رهيبية نجمت عن عدم احترام المساواة بين البشر، ونلاحظ بملح تزايد مثل هذه الممارسات في أنحاء شتى من العالم، ونحث الناس، وبخاصة أولئك الذين يوجدون في حالات نزاع، على الكف عن ممارسة التحريض العنصري واستخدام اللغة المهينة وعن تبني المواقف السلبية المقبولة؛
- ٦٣- إننا نشعر بالقلق إزاء الحنة التي يعانيتها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي. ونعترف بحق الشعب الفلسطيني الذي لا يقبل التصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة، ونعترف بحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بأن تنعم بالأمن، وندعو جميع الدول إلى دعم عملية السلام واختتامها في وقت مبكر؛
- ٦٤- ندعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة تتعايش جميع الشعوب في ظلّه وتنعم بالمساواة والعدل وبحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، كما تنعم فيه بالأمن؛
- ٦٥- إننا نسلم بحق اللاجئين في العودة طواعية إلى ديارهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان، ونحث جميع الدول على تيسير هذه العودة؛
- ٦٦- نؤكد على ضرورة حماية الهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية للأقليات أينما وجدت وعلى ضرورة معاملة الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الأقليات على قدم المساواة وتمتعهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي شكل من أشكال التمييز؛
- ٦٧- نسلم بأن أعضاء بعض الجماعات ذات الهوية الثقافية المتميزة يواجهون حواجز بسبب تداخل معقد لعدد من العوامل العرقية والدينية، وغيرها من العوامل فضلاً عن عاداتهم وتقاليدهم، ونطلب إلى الدول أن تكفل تصدي التدابير والسياسات والبرامج الرامية إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، للحواجز التي تنشأ من جراء تداخل هذه العوامل؛
- ٦٨- نسلم ببالغ القلق بما يواجهه مختلف جماعات العجم من مظاهر مستمرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وعنّف، ونقر بضرورة وضع سياسات وآليات تنفيذية فعالة من أجل تحقيق مساواتهم الكاملة بغيرهم؛
- ٦٩- نحن مقتنعون بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي أمور تتجلى بشكل مختلف فيما يتعلق بالنساء والفتيات، وقد تكون من العوامل

المؤدية إلى تدهور في أوضاعهن المعيشية، وتولد الفقر والعنف وأشكالا متعددة من التمييز، وتحذ من التمتع بما لهن من حقوق إنسان أو تنكرها عليهن. ونسلم بضرورة إدراج منظور يراعي الجنتين في السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بغية التصدي لأشكال التمييز المتعددة؛

٧٠- نسلم بضرورة تطوير أسلوب على قدر أكبر من المنهجية والاتساق لتقييم ورصد التمييز العنصري ضد المرأة، إضافة إلى القيود والعوائق والمصاعب التي تواجهها المرأة في سعيها إلى ممارسة حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بها على أكمل وجه، بسبب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٧١- نشجب ما يبذل من محاولات لإرغام النساء المنتميات إلى ديانات وأقليات دينية معينة على التخلي عن هويتهم الثقافية والدينية، أو الحد من تعبيرهن المشروع عنها، أو التمييز ضدهن في فرص التعليم والعمل؛

٧٢- نلاحظ بقلق وجود عدد كبير من الأطفال والشباب، ولا سيما البنات، بين ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونؤكد ضرورة تضمين برامج مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تدابير خاصة تتفق مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى وتحترم آراءه بغية إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لحقوق وحالة الأطفال والشباب الذين يتعرضون لهذه الممارسات؛

٧٣- نسلم بأن الطفل المنتمي إلى أقلية عرقية أو دينية أو لغوية أو الطفل من السكان الأصليين لا يجوز حرمانه، بمفرده أو مع بقية أفراد جماعته، من حقه في التمتع بثقافته، أو في المجاهرة بدينه وإقامة شعائره، أو في استخدام لغته؛

٧٤- نسلم بأن عمل الأطفال مرتبط بالفقر وانعدام التنمية وما يتصل بذلك من أوضاع اجتماعية - اقتصادية ويمكن في بعض الحالات أن يدمم الفقر والتمييز العنصري عن طريق حرمان أطفال الفئات المتأثرة حرماناً مفرطاً من فرصة اكتساب القدرات البشرية اللازمة في الحياة الإنتاجية وفرصة الانتفاع بالنمو الاقتصادي؛

٧٥- نلاحظ ببالغ القلق أن المصابين أو المتأثرين بالإيدز أو فيروسه، وكذلك من يفترض أنهم مصابون به، ينتمون في كثير من البلدان إلى فئات شديدة التعرض للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الأمر الذي يؤثر سلباً في فرص حصولهم على الرعاية الصحية والمداواة ويعوق ذلك؛

تدابير المنع والتثقيف والحماية الهادفة إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي

٧٦- نسلم بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المحففة يمكن أن تؤدي إلى تنامي وتفشي ممارسات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي تؤدي بدورها إلى تفاقم اللامساواة. ونحن نعتقد أن التكافؤ الحقيقي في الفرص للجميع وفي جميع المجالات، بما في ذلك في مجال التنمية، أمر أساسي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٧٧- نؤكد أن انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ووضع التنفيذ التام أمران لهما الأهمية القصوى في تعزيز المساواة وعدم التمييز في العالم؛

٧٨- نؤكد من جديد الالتزام الرسمي لجميع الدول بأن تعزز على نطاق عالمي احترام ومراعاة وحماية جميع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في التنمية، باعتبارها عاملاً أساسياً في منع واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٧٩- نعتقد اعتقاداً راسخاً أن العقوبات التي تحول دون إزالة التمييز العنصري وتحقيق المساواة العنصرية تكمن بصفة رئيسية في انعدام الإرادة السياسية وضعف التشريعات وعدم اتخاذ الدول استراتيجيات تنفيذية وإجراءات ملموسة وفي انتشار المواقف العنصرية والتمييز السلبي؛

٨٠- نعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعليم والتنمية وتنفيذ معاييرنا والتنفيذ الأمين لالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك سن القوانين ووضع السياسات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إنما هي مسائل حاسمة الأهمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٨١- نسلم بأن الديمقراطية والحكم السديد الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة ويقوم على المشاركة ويستجيب لاحتياجات وتطلعات الناس، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، هي أمور أساسية للتوصل على نحو فعال إلى منع واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونؤكد من جديد أن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب فيما يتصل بالجرائم التي ترتكب

بدوافع العنصرية وكره الأجانب إنما يسهم في إضعاف سيادة القانون والديمقراطية ومن شأنه أن يشجع على تكرار ارتكاب مثل هذه الأفعال؛

٨٢- نوكد أن الحوار بين الحضارات يشكل عملية تسمح بتحديد وتعزيز أسس مشتركة بين الحضارات، والاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع بني البشر وبحقوقهم المتساوية وتعزيزها، واحترام مبادئ العدل الأساسية؛ وعلى هذا النحو، يساعد الحوار على تبديد مفاهيم التفوق الثقافي القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتيسير بناء عالم يسوده الوئام بين أفراد الأسرة البشرية؛

٨٣- نوكد الدور الرئيسي الذي يمكن وينبغي أن يؤديه الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونشجع الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تعزيز التضامن والتسامح والاحترام؛

٨٤- ندين استمرار وعودة النازية الجديدة والفاشية الجديدة والأيدولوجيات القومية العنيفة القائمة على التحامل العنصري أو القومي، ونعلن أن هذه الظواهر لا يمكن تبريرها في أي حال أو في أي ظرف؛

٨٥- ندين البرامج والتنظيمات السياسية القائمة على أساس العنصرية وكره الأجانب أو مذاهب التفوق العرقي وما يتصل بذلك من تمييز، فضلاً عن التشريعات والممارسات القائمة على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، باعتبارها تتعارض مع الديمقراطية ومع الحكم السديد الذي يتسم بالشفافية والمساءلة. ونوكد من جديد أن ممارسات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي تتغاضى عنها السياسات الحكومية، تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وقد تعرض للعلاقات الودية فيما بين الشعوب والتعاون فيما بين الأمم والسلم والأمن الدوليين؛

٨٦- نشير إلى أن ترويج جميع الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية يجب إعلانها جريمة يعاقب عليها القانون مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المذكورة صراحةً في المادة ٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

٨٧- نلاحظ أن الفقرة (ب) من المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تلقي على كاهل الدول التزاماً باليقظة وبمقاضاة المنظمات التي تروج أفكاراً

قائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية أو ترتكب أعمال عنف أو تحرض عليها. ويجب إدانة هذه المنظمات والثني عنها؛

٨٨- نسلّم أنه ينبغي أن تعكس وسائط الإعلام تنوع المجتمع المتعدد الثقافات وأن تؤدي دورها في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونوجه الاهتمام في هذا الصدد إلى قوة تأثير الإعلان؛

٨٩- نلاحظ مع الأسف أن بعض الدوائر الإعلامية، بترويجها صوراً كاذبة وأنماطاً سلبية لأفراد وجماعات مستضعفة، لا سيما المهاجرين واللاجئين، قد أسهمت في نشر مشاعر تنم عن عنصرية وكره للأجانب في أوساط الجمهور وشجعت في بعض الحالات أفراداً عنصريين وجماعات عنصرية على العنف؛

٩٠- نقر بما لممارسة الحق في حرية التعبير، لا سيما عن طريق وسائط الإعلام والتكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، والاحترام التام لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، من مساهمة إيجابية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ ونؤكد مجدداً في هذا الصدد ضرورة احترام استقلالية هيئة التحرير والإدارة الذاتية في وسائط الإعلام؛

٩١- نعرب عن بالغ قلقنا إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة، مثل شبكة الإنترنت، لأغراض تتنافى مع احترام القيم الإنسانية والمساواة وعدم التمييز واحترام الآخرين والتسامح، بما في ذلك استخدامها لترويج العنصرية والكراهية العنصرية وكره الأجانب والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، وخاصة لأن هذه المواد يمكن أن تؤثر سلباً في الأطفال والشباب الذين يطلعون عليها؛

٩٢- نقر بالحاجة إلى ترويج استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، للإسهام في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتستطيع التكنولوجيات الجديدة، في وفائها بهذه الحاجة، تشجيع التسامح واحترام كرامة الإنسان ومبادئ المساواة وعدم التمييز؛

٩٣- نؤكد أنه ينبغي لجميع الدول أن تسلّم بأهمية وسائط الإعلام المجتمعية التي تُسمع صوت ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩٤- نؤكد من جديد أن وصم الأشخاص من أصول مختلفة من خلال ما تقوم به أو تمتنع عن القيام به السلطات العامة أو المؤسسات أو وسائط الإعلام أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الوطنية أو المحلية، من أفعال، لا يعتبر عملاً من أعمال التمييز العنصري فحسب بل

يعتبر أيضاً تحريضاً على تكرار هذه الأفعال، مما يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة تدعم المواقف العنصرية ومظاهر التحامل العنصري، ويجب التنديد بهذه الأفعال؛

٩٥- نسلم بأن التعليم في جميع المستويات والأعمار، بما في ذلك داخل الأسرة، وعلى الأخص التعليم في مجال حقوق الإنسان، هو عامل رئيسي في تغيير المواقف والسلوكيات التي تنم عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وفي تشجيع التسامح والاحترام إزاء التنوع في المجتمعات؛ ونؤكد كذلك أن هذا التعليم عامل حاسم في تعزيز ونشر وحماية القيم الديمقراطية للعدالة والإنصاف التي تُعد أساسية لمنع ومكافحة انتشار العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩٦- نسلم بأن التعليم الجيد ومحو الأمية وإمكانية حصول الجميع على تعليم ابتدائي مجاني هي أمور يمكن أن تسهم في تعزيز شمولية المجتمعات وفي تحقيق الإنصاف وإقامة علاقات مستقرة ومتجانسة وصدقة فيما بين الأمم والشعوب والجماعات والأفراد وفي تشجيع ثقافة السلم وتعزيز التفاهم المتبادل والتضامن والعدالة الاجتماعية واحترام كافة حقوق الإنسان للجميع؛

٩٧- نؤكد على الصلات القائمة بين الحق في التعليم والكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والدور الجوهرى للتعليم، بما في ذلك التعليم في مجال حقوق الإنسان، والتعليم الذي يهتم بالتنوع الثقافي ويحترمه، وبخاصة لدى الأطفال والشبيبة، في منع واستئصال جميع أشكال التعصب والتمييز؛

توفير سبل الانتصاف والطعن والجبر والتدابير التعويضية وغيرها من التدابير الفعالة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي

٩٨- نؤكد على أهمية وضرورة تدريس وقائع وحقائق تاريخ البشرية من العصر القديم إلى الماضي القريب، وكذلك أهمية وضرورة تدريس وقائع وحقائق تاريخ العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأسبابها وطبيعتها وعواقبها، بغية فهم مآسي الماضي فهماً شاملاً وموضوعياً؛

٩٩- نسلم بما يقاسيه ملايين الرجال والنساء والأطفال من آلام بشرية ومحن مأساوية هائلة من جراء الرق، وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي، والفصل العنصري، والاستعمار، والإبادة الجماعية، ونعرب عن بالغ أسفنا لذلك، ونطلب إلى الدول المعنية أن تكرم ذكرى ضحايا مآسي الماضي وأن تؤكد أنه يجب إدانة ومنع تكرار هذه المآسي، أينما ومتى وقعت. ونأسف لأن هذه الممارسات والهياكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية

والثقافية قد أدت إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٠٠- نسلم بما يكابده ملايين الرجال والنساء والأطفال من آلام ومصائب لا تحصى من جراء الرق، وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية، ومآسي الماضي، ونعرب عن بالغ أسفنا لذلك. ونلاحظ كذلك أن بعض الدول بادرت إلى الاعتراف بالانتهاكات الجسيمة والجماعية المرتكبة ودفعت، عند الاقتضاء، تعويضاً عنها؛

١٠١- ولطى تلك الفصول المظلمة من التاريخ، وكوسيلة للمصالحة ودمل الجراح، ندعو المجتمع الدولي وأعضائه إلى تكريم ذكرى ضحايا هذه المآسي. ونلاحظ كذلك أن البعض بادر بالإعراب عن الأسف أو الندم أو تقديم الاعتذارات، ونطلب إلى جميع أولئك الذين لم يساهموا بعد في إعادة الكرامة إلى الضحايا أن يجدوا الوسائل المناسبة للقيام بذلك، ونعرب في هذا الشأن عن تقديرنا للبلدان التي قامت بذلك؛

١٠٢- إننا ندرك الالتزام الأخلاقي الواقع على جميع الدول المعنية، ونطلب إلى هذه الدول أن تتخذ التدابير المناسبة والفعالة لإنهاء العواقب الدائمة لتلك الممارسات وعكس مسارها؛

١٠٣- نسلم بعواقب الأشكال الماضية والمعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بوصفها تحديات خطيرة للسلم والأمن العالميين وللكرامة البشرية ولإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للكثير من الناس في العالم، وبخاصة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية؛

١٠٤- نوكد أيضاً من جديد وبقوة أنه ينبغي، كمطلب ملح لإقامة العدل، ضمان حق اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك توفير المساعدة القانونية عند الاقتضاء والحماية وسبل الانتصاف العادلة والملائمة، لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبخاصة نظراً إلى وضعهم الضعيف على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بما في ذلك حقهم في طلب تعويضات أو ترضيات عادلة وكافية عن أية أضرار تكبدوها نتيجة لهذا التمييز، وفقاً لما نصت عليه صكوك دولية وإقليمية عديدة لحقوق الإنسان، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

١٠٥- إن المجتمع الدولي، إذ يسترشد بالمبادئ المبينة في إعلان الألفية ويعترف بأننا نتحمل مسؤولية جماعية لدعم مبادئ الكرامة البشرية والمساواة والإنصاف ولضمان أن تصبح العولمة

قوة إيجابية لجميع شعوب العالم، يلتزم بأن يعمل من أجل دمج البلدان النامية دمجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي، ومقاومة تهميشها، مصمماً على تحقيق نمو اقتصادي متسارع، وتنمية مستدامة، وعلى القضاء على الفقر واللامساواة والحرمان؛

١٠٦- نؤكد أن تذكُّر جرائم أو آثام الماضي، أينما ومتى وقعت، وإدانة مآسيه العنصرية إدانة لا لبس فيها، وقول الحقيقة بخصوص التاريخ، هي عناصر أساسية للمصالحة الدولية ولإيجاد مجتمعات تقوم على العدالة والمساواة والتضامن؛

الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعالة، بما في ذلك التعاون الدولي وتعزيز آليات الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى في مجال مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

١٠٧- نؤكد الحاجة إلى وضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وسياسات وتشريعات ملائمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، قد تشمل تدابير خاصة وإيجابية، من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية المتساوية وإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بسبل منها تحسين فعالية الوصول إلى المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية، كما نؤكد الحاجة إلى تحسين فعالية الوصول إلى العدالة، والحاجة كذلك إلى ضمان إسهام المنافع المتأتية من التنمية والعلم والتكنولوجيا إسهاماً فعالاً في تحسين نوعية حياة جميع بني البشر دونما تمييز؛

١٠٨- نسلّم بضرورة اتخاذ تدابير خاصة أو القيام بأعمال إيجابية لصالح ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بغية العمل على دمجهم دمجاً كاملاً في المجتمع. وينبغي أن تهدف تدابير العمل الفعال تلك، بما فيها التدابير الاجتماعية، إلى تصحيح الأوضاع التي تعوق التمتع بالحقوق والأخذ بتدابير خاصة لتشجيع مشاركة جميع المجموعات العرقية والثقافية واللغوية والدينية مشاركة متكافئة في جميع قطاعات المجتمع ومعاملتها على قدم المساواة. وينبغي أن تشمل تلك الأعمال تدابير لتحقيق التمثيل المناسب في المؤسسات التعليمية، والإسكان، والأحزاب السياسية، ومجالس النواب، والعمالة، وبخاصة في القضاء والشرطة والجيش وغيرها من الخدمات المدنية، الأمر الذي قد ينطوي في بعض الحالات على إصلاحات انتخابية وإصلاحات زراعية وحملات لأجل المشاركة على قدم المساواة؛

١٠٩- نذكر بأهمية زيادة التعاون الدولي لتعزيز (أ) مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ (ب) تنفيذ الدول تنفيذاً فعالاً للمعاهدات والصكوك التي تمنع هذه الممارسات؛ (ج) أهداف ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن؛ (د) تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عُقد في فيينا عام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢) الذي عقد في اسطنبول عام ١٩٩٦، ومؤتمر القمة العالمي للغذاء، الذي عقد في روما عام ١٩٩٦، والتأكد من أن هذه الأهداف تشمل بصورة منصفة جميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١١٠- نسلّم بأهمية التعاون فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأفراد في الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبأن النجاح في هذا الكفاح يتطلب على وجه التحديد مراعاة تطلعات ضحايا هذا التمييز وآرائهم ومطالبهم؛

١١١- نؤكد من جديد أن التدابير والسياسات الدولية، التي تُعتمد لصالح اللاجئين والمشردين في أنحاء مختلفة من العالم بما فيها المساعدة المالية، ينبغي ألا تقوم على التمييز لأسباب تتعلق بالعرق أو اللون أو النسب أو الأصل الوطني أو العرقي للاجئين والمشردين المعنيين، ونحث في هذا السياق المجتمع الدولي على تقديم مساعدة وافية على أساس منصف إلى البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان المضيفة النامية البلدان المضيفة والمارة. بمرحلة انتقالية؛

١١٢- نسلّم بأهمية المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمتوافقة مع المبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي المبادئ المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وغيرها من المؤسسات المتخصصة ذات الصلة المنشأة بموجب القانون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك من أجل تعزيز القيم الديمقراطية وسيادة القانون. ونشجع الدول على القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء مثل هذه المؤسسات، وندعو السلطات والمجتمع عموماً في البلدان التي تؤدي فيها هذه المؤسسات مهامها في مجالات التعزيز والحماية والوقاية إلى التعاون إلى أقصى حد ممكن مع هذه المؤسسات، مع احترام استقلالها؛

١١٣- نسلّم بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الهيئات الإقليمية المختصة، بما فيها الرابطة الإقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبالدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في رصد التعصب والتمييز على المستوى الإقليمي وإذكاء الوعي بشأهما، ونؤكد من جديد دعمنا لمثل هذه الهيئات حيثما وجدت ونشجع إنشاءها؛

١١٤- نسلّم بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه مجالس النواب في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، باعتماد التشريعات المناسبة والإشراف على تنفيذها وتخصيص الموارد المالية اللازمة؛

١١٥- نشدد على أهمية إشراك الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من المنظمات غير الحكومية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية والإثرائية؛

١١٦- نسلّم بما يؤديه المجتمع المدني من دور أساسي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وخاصة في مساعدة الدول على وضع الأنظمة والاستراتيجيات، وفي اتخاذ التدابير والإجراءات لمكافحة أشكال التمييز هذه، ومن خلال متابعة تنفيذها؛

١١٧- نسلّم أيضاً بأن العمل على إيجاد المزيد من الاحترام والثقة فيما بين مختلف فئات المجتمع يجب أن يشكل مسؤولية مشتركة ولكن متميزة بين المؤسسات الحكومية، والزعماء السياسيين، والمنظمات التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية، والمواطنين. ونؤكد أن المجتمع المدني يؤدي دوراً هاماً في النهوض بالمصلحة العامة، وخاصة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١١٨- نرحب بالدور الحفاز الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في التشجيع على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويمكن لهذه المنظمات أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً في إذكاء الوعي بهذه القضايا في الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، اعتماداً على خبراتها الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ونظراً للصعوبات التي تواجهها، فإننا نلتزم بتهيئة جو يسهل العمل الفعال للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المناهضة للعنصرية، في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونقر بالحالة الحرجة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها تلك المناهضة للعنصرية، في أنحاء كثيرة من العالم، وتتعهد بالوفاء بالتزاماتنا الدولية ورفع جميع الحواجز غير المشروعة التي تعرقل فعالية عملها؛

- ١١٩- نشجع المشاركة التامة للمنظمات غير الحكومية في متابعة أعمال المؤتمر العالمي؛
- ١٢٠- نسلّم بأن التبادل والحوار على الصعيدين الدولي والوطني، وإنشاء شبكة عالمية بين الشباب، هي عناصر هامة وأساسية في بناء التفاهم والاحترام بين الثقافات، ومن شأنها أن تساهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- ١٢١- نؤكد على جدوى إشراك الشباب في وضع استراتيجيات مستقبلية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية وفي وضع سياسات ترمي إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب؛
- ١٢٢- نؤكد أن حملتنا العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتوصيات الواردة في برنامج العمل، إنما صيغت بروح التضامن والتعاون الدولي، وأنها تسترشد بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة. وهذه التوصيات مقدمة مع إيلاء المراعاة الواجبة للماضي والحاضر والمستقبل، ومع اتباع نهج تطلعي ببناء. ونسلّم بأن صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات، وهو تنفيذ ينبغي أن يتم بكفاءة وسرعة، هما مسؤولية الدول كافة، بمشاركة تامة من جانب المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

برنامج العمل

تسليماً بالحاجة الملحة إلى ترجمة أهداف الإعلان إلى برنامج عمل ملموس وقابل للتطبيق، فإن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب:

أولاً - مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأشكالها ومظاهرها المعاصرة

١- يبحث الدول على أن تقوم، ضمن جهودها الوطنية وبالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية، بتعزيز استخدام الاستثمارات العامة والخاصة بالتشاور مع المجتمعات المتضررة كي تقضي على الفقر، ولا سيما في المناطق التي تقطنها بصفة غالبية ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٢- بحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة لإنهاء الاسترقاق والأشكال المعاصرة للممارسات الشبيهة بالرق وعلى البدء في حوار بناء فيما بين الدول وعلى تنفيذ تدابير من أجل معالجة المشكلة والضرر الناجمين عن هذه الممارسات؛

ثانياً - ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الضحايا بوجه عام

٣- بحث الدول على أن تعمل، على الصعيد الوطني وبالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات والبرامج الإقليمية والدولية، على تدعيم الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من المصابين أو ممن يحتمل أن يكونوا مصابين بعدوى أمراض حائجة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة تشمل العمل الوقائي وإتاحة إمكانية الوصول المناسب إلى الدواء والعلاج، وبرامج التثقيف والتدريب ونشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام الجماهيري، للقضاء على العنف والوصم والتمييز والبطالة وسائر العواقب السلبية الناشئة عن هذه الأمراض الحائجة؛

الأفارقة والمتحدرون من أصل أفريقي

٤- بحث الدول على تيسير مشاركة المتحدرين من أصل أفريقي في جميع نواحي المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها الاقتصادية وتعزيز زيادة المعرفة بتراثهم وثقافتهم واحترامهما؛

٥- يطلب إلى الدول، بدعم من التعاون الدولي حسبما يكون مناسباً، أن تنظر بإيجابية في تركيز استثمارات إضافية في نُظم الرعاية الصحية والتعليم والصحة العامة والكهرباء ومياه الشرب ومراقبة البيئة، فضلاً عن المبادرات الأخرى الإيجابية للعمل في مجتمعات المتحدرين أساساً من أصول أفريقية؛

٦- يدعو الأمم المتحدة والمؤسسات المالية وغيرها من الآليات الدولية المناسبة إلى وضع برامج لبناء القدرات موجهة نحو الأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين وفي شتى أنحاء العالم؛

٧- يطلب من لجنة حقوق الإنسان أن تنظر في إنشاء فريق عامل أو آلية أخرى داخل الأمم المتحدة لدراسة مشاكل التمييز العنصري التي يواجهها المتحدرون من أصل

أفريقي ممن يعيشون في الشتات الأفريقي، وأن تقدم مقترحات لاستتصال التمييز العنصري ضد المتحدرين من أصل أفريقي؛

٨- **يحث** المؤسسات المالية والإئتمانية والبرامج التنفيذية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لميزانياتها العادية وإجراءات مجالس إدارتها، على ما يلي:

(أ) إيلاء أولوية خاصة، وتخصيص قدر كاف من التمويل، في حدود اختصاصاتها وميزانياتها، لتحسين أوضاع الأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي، مع تكريس اهتمام خاص لاحتياجات هؤلاء السكان في البلدان النامية وذلك من خلال جملة أمور منها إعداد برامج عمل محددة؛

(ب) تنفيذ مشاريع خاصة، عبر القنوات المناسبة وبالتعاون مع الأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي، لدعم مبادراتهم على الصعيد المجتمعي، ولتيسير تبادل المعلومات والدراية التقنية بين هؤلاء السكان والخبراء في هذه المجالات؛

(ج) وضع برامج موجهة نحو المتحدرين من أصل أفريقي، مع تخصيص استثمارات إضافية لنظم الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والكهرباء ومياه الشرب وتدابير مراقبة البيئة، وتعزيز تكافؤ فرص العمل فضلاً عن مبادرات العمل الإيجابية الأخرى؛

٩- **يطلب** إلى الدول أن تزيد الإجراءات والسياسات العامة لصالح النساء والشباب الذكور المتحدرين من أصل أفريقي، نظراً إلى أن العنصرية تؤثر عليهم على نحو أشد عمقاً، وتجعلهم في وضع أكثر هامشية وحرماناً؛

١٠- **يحث** الدول على أن تكفل للأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي، لا سيما النساء والأطفال، فرص التعليم وأن تعمل على تعزيز إمكانية استفادتهم من التكنولوجيات الجديدة، مما يوفر لهم الموارد الكافية من أجل التعليم والتنمية التكنولوجية والتعلم عن بُعد في المجتمعات المحلية، كما يحث الدول على أن تعمل على إدراج تاريخ الأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم إدراجاً تاماً ودقيقاً في المناهج التعليمية؛

١١- **يُشجع** الدول على تحديد العوامل التي تحول دون تمتع المتحدرين من أصل أفريقي بفرص متكافئة وبوجود منصف على جميع مستويات القطاع العام، بما في ذلك الخدمة العامة، وبخاصة في مجال إقامة العدل، وعلى اتخاذ التدابير المناسبة لإزالة العقبات التي يتم تحديدها، وأيضاً على تشجيع القطاع الخاص على تأمين فرص متكافئة وتواجد مُنصف للمتحدرين من أصل أفريقي على جميع المستويات ضمن مؤسساتها؛

١٢- **يطلب** إلى الدول أن تتخذ خطوات محددة لضمان وصول جميع المواطنين، وبخاصة المتحدرون من أصل أفريقي، إلى نظام إقامة العدل، على نحو كامل وفعال؛

١٣- **يحث** الدول على أن تعمل، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإطار القانوني المحلي لكل منها، على إيجاد حلول لمشاكل ملكية الأراضي التي ورثها المتحدرون من أصل أفريقي عن أجدادهم وما برحوا يشغلونها جيلاً بعد جيل، وعلى أن تُشجع استغلال الأراضي استغلالاً منتجاً وتنمية هذه المجتمعات المحلية تنمية شاملة، مع احترام ثقافتها والأشكال المحددة لعملية اتخاذ القرارات فيها؛

١٤- **يحث** الدول على التسليم بالمشكلات الحادة بصفة خاصة والناجمة عن التحامل الديني والتعصب للذين يعاني منهما العديد من الشعوب المتحدرة من أصل أفريقي، وعلى تنفيذ سياسات وتدابير مصممة من أجل درء وإزالة جميع أشكال التمييز القائم على أساس الدين والمعتقد، والتي تشكل مجتمعة مع بعض أشكال التمييز الأخرى شكلاً من أشكال التمييز المتعدد؛

الشعوب الأصلية

١٥- **يحث** الدول على:

(أ) أن تعتمد، أو أن تواصل تطبيق، التدابير الدستورية والإدارية والتشريعية والقضائية وجميع التدابير اللازمة لتعزيز وحماية تمتع الشعوب الأصلية بحقوقها وضمان هذه الحقوق، بالتنسيق معها، وكذلك لضمان ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس من المساواة وعدم التمييز والمشاركة الكاملة والحررة في جميع المجالات في المجتمع، لا سيما في المسائل التي تؤثر على مصالحها أو تخصها؛

(ب) أن تُشجع على معرفة واحترام ثقافات وتراث السكان الأصليين على نحو أفضل؛ ويُرحب بالتدابير التي اتخذتها الدول فعلاً في هذا الصدد؛

١٦- **يحث** الدول على العمل مع الشعوب الأصلية على تعزيز فرص مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية ورفع مستوى عملتها، عند الاقتضاء، من خلال قيام الشعوب الأصلية بإنشاء مؤسسات الأعمال أو حيازتها أو توسيعها، وتنفيذ تدابير من قبيل التدريب وتوفير المساعدة التقنية والتسهيلات الائتمانية؛

١٧- **يحث** الدول على العمل مع الشعوب الأصلية من أجل وضع وتنفيذ برامج تُتيح إمكانية الاستفادة من التدريب والخدمات التي يُمكن أن تعود بالفائدة على تنمية مجتمعاتها؛

١٨- **يطلب** إلى الدول أن تعتمد سياسات عامة وأن تُعطي قوة دفع للبرامج التي توضع لمصلحة النساء والفتيات من السكان الأصليين وتنفذ بالتنسيق معهن، بغية تعزيز حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ووضع حد لحالة حرمانهن بسبب جنسهن أو أصلهن العرقي؛ ومعالجة المشاكل الملحة التي تؤثر عليهن في مجالات التعليم والصحة البدنية والعقلية والحياة الاقتصادية، والمشاكل المتعلقة بالعنف الذي يمارس ضدهن، بما في ذلك العنف المنزلي؛ وإزالة حالة التمييز المضاعف الذي تعانيه النساء والفتيات من السكان الأصليين لأسباب متعددة تتعلق بالعنصرية والتمييز ضدهن لكونهن إناثاً؛

١٩- **يوصي** الدول بأن تنظر، وفقاً للصكوك والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، في دساتيرها وقوانينها ونظمها القانونية وسياساتها من أجل تحديد مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد الشعوب الأصلية وأفرادها، واستتصال هذه المظاهر، خفية كانت أم صريحة أم متأصلة؛

٢٠- **يطلب** إلى الدول المعنية أن تمتثل لما أبرمته من معاهدات واتفاقات مع الشعوب الأصلية وأن تحترمها وأن تعترف بها وتُرَاعِيها على النحو الواجب؛

٢١- **يطلب** إلى الدول أن تولي اعتباراً كاملاً ومناسباً للتوصيات التي تصدر عن الشعوب الأصلية في المحافل الخاصة بها بشأن المؤتمر العالمي؛

٢٢- **يطلب** إلى الدول:

(أ) إنشاء آليات مؤسسية، ودعم هذه الآليات إن كانت موجودة، لتعزيز إنجاز الأهداف والتدابير المتصلة بالشعوب الأصلية والمتفق عليها في برنامج العمل هذا؛

(ب) العمل، بالتنسيق مع منظمات الشعوب الأصلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد الشعوب الأصلية، وإجراء تقييمات منتظمة للتقدم المحرز في هذا الصدد؛

(ج) تعزيز فهم المجتمع بوجه عام لأهمية اتخاذ تدابير خاصة لإزالة أوجه الحرمان التي تُعاني منها الشعوب الأصلية؛

(د) التشاور مع ممثلي الشعوب الأصلية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتدابير التي تمسها مباشرة؛

٢٣- **يطلب** إلى الدول أن تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجه الشعوب الأصلية وأفرادها ممن يعيشون في بيئات حضرية، ويحث الدول على تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة

ما تواجهه هذه الشعوب ويواجهه هؤلاء الأفراد من عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مع إيلاء اهتمام خاص للفرص المتاحة لهم لمواصلة ممارسة أساليب حياتهم التقليدية والثقافية واللغوية والروحية؛

المهاجرون

٢٤- **يطلب** إلى جميع الدول أن تُكافح مظاهر تعميم رفض المهاجرين، وأن تثبت بقوة جميع التظاهرات والأفعال العنصرية التي تولد سلوكاً ينطوي على كره الأجانب والمشاعر السلبية تجاه المهاجرين ورفضهم؛

٢٥- **يدعو** المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، إلى تضمين برامجها وأنشطتها رصد وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وإلى توعية الحكومات وزيادة تعريف الجمهور في الدول كافة بضرورة منع الأفعال العنصرية ومظاهر التمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين؛

٢٦- **يطلب** إلى الدول أن تُعزز وأن تحمي على نحو كامل وفعال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يقع عليها من التزامات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن وضع الهجرة الخاص بالمهاجرين؛

٢٧- **يُشجع** الدول على زيادة التوعية بحقوق الإنسان للمهاجرين، والقيام بعمليات إعلامية لضمان حصول الجمهور على معلومات دقيقة بشأن المهاجرين وقضايا الهجرة، بما في ذلك ما يقدمه المهاجرون من مساهمات إيجابية في المجتمع المضيف وحالة الضعف التي يعانيها المهاجرون، وبخاصة من هم في وضع غير قانوني؛

٢٨- **يدعو** الدول إلى تيسير لم شمل الأسر بطريقة سريعة وفعالة، بما يؤثر تأثيراً إيجابياً على اندماج المهاجرين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة أن يكون لأفراد الأسرة مركز مستقل؛

٢٩- **يحث** الدول على اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مكان العمل، ضد جميع العاملين، بمن فيهم العمال المهاجرون، وضمان المساواة الكاملة للجميع أمام القانون، بما في ذلك قانون العمل، ويحث كذلك الدول على إزالة الحواجز، حيثما يقتضي الأمر، أمام المشاركة في التدريب المهني، والتفاوض الجماعي، والعمل والعقود والنشاط النقابي؛ وإمكانية الوصول إلى

المحاكم القضائية والإدارية التي تُعنى بالمظالم؛ والتماس العمل في مختلف أنحاء البلد الذي يقيمون فيه؛ والعمل في ظل ظروف آمنة وصحية؛

٣٠- بحث الدول على ما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل، وتعزيز وتنفيذ التدابير الوقائية، لتعزيز الانسجام والتسامح بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم، بهدف القضاء على مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات في مجتمعات كثيرة؛

(ب) القيام باستعراض قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بالهجرة، وتنقيحها عند الضرورة، بحيث تكون خالية من التمييز العنصري ومتوافقة مع التزامات الدول بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) تنفيذ تدابير محددة يشارك فيها المجتمع المضيف والمهاجرون من أجل تشجيع احترام التنوع الثقافي، وتعزيز معاملة المهاجرين معاملة مُنصفة، ووضع برامج، عند الاقتضاء، لتيسير إدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية؛

(د) ضمان معاملة المهاجرين، الذين تحتجزهم السلطات العامة، معاملة إنسانية ومنصفة، بصرف النظر عن مركزهم كمهاجرين، وضمان حصولهم على حماية قانونية فعالة، وحصولهم عند الاقتضاء على مساعدة من مترجم شفوي كفؤ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، لا سيما أثناء استجوابهم؛

(هـ) ضمان قيام سلطات الشرطة والهجرة بمعاملة المهاجرين معاملة كريمة وغير تمييزية، وفقاً للمعايير الدولية، وذلك بوسائل منها تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة للمسؤولين الإداريين وأفراد الشرطة وموظفي الهجرة وغيرهم من المجموعات المعنية؛

(و) النظر في مسألة الاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية والتقنية للمهاجرين بهدف تعزيز هذا الاعتراف من أجل زيادة مساهمة المهاجرين في دول إقامتهم الجديدة إلى أقصى حد؛

(ز) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز التمتع الكامل من قبل جميع المهاجرين بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالحصول على أجور مُنصفة ومكافآت متساوية عن الأعمال ذات القيمة المتساوية دون تمييز من أي نوع والحق في الأمن في حالة البطالة والمرض والعجز والترمل، والشيخوخة وعدم القدرة على كسب الرزق لظروف

خارجة عن الإرادة، والأمن الاجتماعي. بما في ذلك الضمان الاجتماعي، وإمكانية وصول المهاجرين إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، واحترام هويتهم الثقافية؛

(ح) النظر في اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج في مجال الهجرة تُمكن المهاجرين، وبخاصة النساء والأطفال من ضحايا العنف العائلي أو المنزلي، من التحرر من العلاقات المسيئة لهم؛

٣١- يحث الدول، نظراً لتزايد نسبة النساء بين المهاجرين، على إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس، لا سيما عندما تتداخل الحواجز المتعددة التي تواجهها المهاجرات؛ وينبغي إجراء بحوث مفصلة لا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرات فحسب، وإنما أيضاً بشأن ما تقدمه المهاجرات من مساهمات في اقتصادات أوطانهم والبلدان التي يهاجرن إليها/البلدان المضيفة لهن، وينبغي إدراج النتائج التي تخلص إليها هذه البحوث في التقارير التي تُقدم إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛

٣٢- يحث الدول على الاعتراف بأن للمهاجرين المقيمين لأجل طويل والحائزين على وثائق رسمية ما لغيرهم من أفراد المجتمع من فرص اقتصادية وعليهم ما على هؤلاء الأفراد من مسؤوليات؛

٣٣- يوصي بأن تنظر البلدان التي تستضيف المهاجرين في إمكانية توفير الخدمات الاجتماعية الكافية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والإسكان الملائم على وجه الأولوية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والهيئات المالية الدولية، ويطلب أيضاً أن تستجيب هذه الوكالات استجابة ملائمة للطلبات التي تقدم إليها لتوفير مثل هذه الخدمات؛

اللاجئون

٣٤- يحث الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق باللاجئين ومتمسسي اللجوء والمشردين، ويحث المجتمع الدولي على توفير الحماية والمساعدة لهم بطريقة مُنصفة ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاتهم في مختلف أنحاء العالم، بما يتمشى مع مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والتعاون الدولي في تقاسم المسؤوليات؛

٣٥- يدعو الدول للاعتراف بحواجز العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتي قد يواجهها اللاجئون في سعيهم إلى المشاركة في الحياة

الاجتماعية للبلدان المضيفة لهم، ويُشجع الدول على وضع استراتيجيات تتصدى لهذا التمييز، وتيسر التمتع الكامل بحقوق الإنسان من جانب اللاجئين وفقاً لتعهداتها والتزاماتها الدولية. وينبغي للدول الأطراف ضمان أن تكون جميع التدابير المتعلقة باللاجئين متفقة تماماً مع اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها؛

٣٦- يبحث الدول على اتخاذ خطوات فعالة لحماية النساء والفتيات اللاجئات والمشرذات داخلياً من العنف، وعلى التحقيق فيما قد يُرتكب من انتهاكات من هذا النوع وإحالة المسؤولين عنها إلى القضاء، وذلك بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات المختصة ذات الصلة؛

الضحايا الآخرون

٣٧- يبحث الدول على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان تسجيل جميع الأشخاص، دون أي تمييز، وإتاحة حصولهم على المستندات اللازمة التي تبين هويتهم القانونية من أجل تمكينهم من الاستفادة مما هو متاح من الاجراءات وسبل الانتصاف القانونية وفرص التنمية، وكذلك من أجل الحد من حالات الاتجار بالأشخاص؛

٣٨- يسلم بأن ضحايا الاتجار بالأشخاص يتعرضون بصفة خاصة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعلى الدول أن تكفل أن تكون جميع التدابير المتخذة ضد الاتجار بالأشخاص، وبخاصة التدابير التي تؤثر على ضحايا هذا الاتجار، متوافقة مع مبادئ عدم التمييز المعترف بها دولياً، بما في ذلك حظر التمييز العنصري وإتاحة سبل الانتصاف القانونية المناسبة؛

٣٩- يطلب إلى الدول أن تكفل لأطفال وشباب الروما/العجر/السنّي/الرُحل، وبخاصة الإناث منهم، فرص تعليم متكافئة، وأن تكون المناهج التعليمية على جميع المستويات، بما في ذلك البرامج التكميلية بشأن التعليم المختلط الثقافات، والتي قد تشمل في جملة أمور إتاحة الفرص لهم لتعلم اللغات الرسمية في مرحلة التعليم قبل المدرسي، وتعيين معلمين ومساعدين في الفصول المدرسية لكي يتسنى لهؤلاء الأطفال والشباب التعلم بلغتهم الأم، مناهج مراعية ومستجيبة لاحتياجاتهم؛

٤٠- يشجع الدول على اعتماد سياسات وتدابير مناسبة وملموسة، ووضع آليات تنفيذ، حيثما لا تكون هذه الآليات قائمة بالفعل، وتبادل الخبرات، بالتعاون مع ممثلي جماعات الروما/العجر/السنّي/الرُحل، بغية القضاء على التمييز ضدهم، وتمكينهم من تحقيق المساواة وضمنان تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان كافة، على نحو ما أوصت به، في حالة

جماعات الروما، لجنة القضاء على التمييز العنصري في توصيتها العامة السابعة والعشرين، بحيث تتم تلبية احتياجاتهم؛

٤١ - **يوصي** المنظمات الحكومية الدولية بأن تعالج، حسب الاقتضاء، في مشاريع تعاونها مع مختلف الدول ومساعدتها لها، حالة جماعات الروما/العجر/السنّي/الرحّل، وأن تعمل على تعزيز النهوض بهذه الجماعات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛

٤٢ - **يطلب** إلى الدول أن تزيد التوعية بما يتعرض له الروما/العجر/السنّي/الرحّل من عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تشجع على معرفة واحترام ثقافتهم وتاريخهم، كما يشجع المنظمات غير الحكومية على القيام بذلك؛

٤٣ - **يشجع** وسائط الإعلام على أن تعمل على إتاحة فرص متكافئة للروما/العجر/السنّي/الرحّل للوصول إلى هذه الوسائط والمشاركة فيها على قدم المساواة، فضلا عن حمايتهم من وصفهم في تقارير وسائط الإعلام بأوصاف عنصرية ونمطية وتمييزية، ويطلب إلى الدول تيسير الجهود التي تبذلها وسائط الإعلام في هذا الصدد؛

٤٤ - **يدعو** الحكومات إلى وضع سياسات تهدف إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تستند إلى بيانات إحصائية موثوقة تعترف بالشواغل التي تم تحديدها بالتشاور مع الروما/العجر/السنّي/الرحل أنفسهم وتعبّر عن وضعهم في المجتمع بدقة قدر المستطاع. ويتم جمع مثل هذه المعلومات وفقاً لأحكام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل لوائح حماية البيانات و ضمانات الخصوصية وبالتشاور مع الأشخاص المعنيين؛

٤٥ - **يشجع** الدول على معالجة مشاكل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد السكان المتحدرين من أصل آسيوي، ويحث الدول على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإزالة الحواجز التي يواجهها هؤلاء الأشخاص في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛

٤٦ - **يحث** الدول على ضمان أن يمارس الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وفعالة، في نطاق ولايتها القضائية، دون أي تمييز وبالمساواة التامة أمام القانون، كما يحث الدول والمجتمع الدولي على تعزيز وحماية حقوق هؤلاء الأشخاص؛

٤٧ - **يحث** الدول على ضمان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية في التمتع، فرادى أو بالاشتراك مع أفراد جماعاتهم الآخرين، بثقافتهم

الخاصة بهم، وفي الجاهرة بدينهم وممارسة شعائره، وفي استخدام لغتهم الخاصة، سراً وجاهراً، وبحرية ودون تدخل، وفي المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد الذي يعيشون فيه، بغية حمايتهم مما يتعرضون له أو ما قد يتعرضون له من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٤٨ - يبحث الدول على التسليم بتأثير التمييز والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، ماضياً وحاضراً، على العديد من المجموعات العرقية التي تعيش في وضعية الأقلية العددية داخل دولة ما، والسهر على تمكين الأشخاص المنتمين إلى مثل هذه المجموعات، بصفة أفراد أعضاء فيها، من الممارسة الكاملة والفعالية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبساوٍ كامل أمام القانون، والقيام، عند الاقتضاء، باتخاذ التدابير المناسبة فيما يتصل بالعمل والسكن والتعليم، بغية منع التمييز العنصري؛

٤٩ - يبحث الدول على القيام، عند الاقتضاء، باتخاذ التدابير المناسبة لمنع التمييز العنصري ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية، فيما يتصل بالعمل، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، ويحثها على مراعاة أشكال التمييز المتعددة في هذا السياق؛

٥٠ - يبحث الدول على أن تدرج منظوراً يراعي نوع الجنس في كل برامج العمل الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تنظر في عبء هذا التمييز الذي يقع بوجه خاص على نساء السكان الأصليين والأفريقيات والآسيويات والمتحدرات من أصل أفريقي والمتحدرات من أصل آسيوي والمهاجرات والنساء من الفئات المحرومة الأخرى، مع كفالة وصولهن إلى موارد الانتاج على قدم المساواة مع الرجال، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز مشاركتهن في التنمية الاقتصادية والانتاجية لمجتمعاتهن؛

٥١ - يبحث الدول على إشراك النساء، وبخاصة النساء ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات، لدى العمل من أجل القضاء على هذا التمييز، واتخاذ تدابير ملموسة لإدراج تحليل عرقي وتحليل للتمايز بين الجنسين لدى تنفيذ جميع جوانب برنامج العمل وخطط العمل الوطنية، وبخاصة في ميادين برامج وخدمات العمالة وتخصيص الموارد؛

٥٢ - يسلم بأن الفقر يحدد المركز الاقتصادي والاجتماعي ويضع عقبات أمام المشاركة السياسية الفعالة للمرأة والرجل بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، ويحث الدول على إجراء تحليلات، تراعي نوع الجنس، بشأن جميع السياسات والبرامج الاقتصادية

والاجتماعية، وبخاصة التدابير الرامية لاستئصال الفقر، بما فيها تلك التي يتم وضعها وتنفيذها لصالح أولئك الأفراد أو تلك الجماعات التي تكون من ضحاياها العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٥٣- يحث الدول ويشجع جميع قطاعات المجتمع على تمكين النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بحيث يتسنى لهن أن يمارسن حقوقهن ممارسة كاملة في جميع مناحي الحياة العامة أو الخاصة، وعلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة وفعالة في اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة، لا سيما في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والتدابير التي تمس حياة المرأة؛

٥٤- يحث الدول على ما يلي:

(أ) التسليم بأن العنف الجنسي الذي كان يستخدم بصورة منهجية كسلاح من أسلحة الحرب، أحياناً بموافقة الدولة أو بتحريض منها يعد انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، ويشكل في ظروف معينة جريمة ضد الإنسانية و/أو جريمة حرب، وبأن تداخل التمييز على أساس العنصرية ونوع الجنس يجعل النساء والفتيات بوجه خاص عرضة لهذا النوع من العنف الذي غالباً ما يرتبط بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ب) وضع حدٍّ لحالة الإفلات من العقاب وملاحقة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك الجرائم ذات الصلة بالعنف الجنسي وغيره من أنواع العنف القائم على أساس نوع الجنس التي تتعرض لها النساء والفتيات، وكذلك ضمان تحديد هوية الأشخاص الموجودين في السلطة المسؤولين عن تلك الجرائم ممن يرتكبونها أو يأمرهم بارتكابها أو يشجعون على ارتكابها أو يحضون على ارتكابها أو يقدمون المساعدة لمرتكبيها أو يجرّضون عليها، أو يسهمون بأي طريقة أخرى في ارتكابها أو الشروع في ارتكابها لكي يتم التحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم؛

٥٥- يطلب إلى الدول أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية عند الضرورة، وازعة في مقدمة اعتباراتها مصالح الطفل الفضلى، بتوفير الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد الأطفال، وبخاصة من يوجد منهم في ظروف تتصف بشدة التعرض للمخاطر، وأن تولي اهتماماً خاصاً لحالة هؤلاء الأطفال عند وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة؛

٥٦- يحث الدول على القيام، وفقاً لقوانينها الوطنية والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، باتخاذ جميع التدابير، إلى أقصى حد تسمح به مواردها المتاحة، لكي

تضمن، دون أي تمييز، الحق المتساوي لجميع الأطفال في أن يتم تسجيلهم فوراً عند ولادتهم من أجل تمكينهم من ممارسة ما لهم من حقوق إنسان وحرية أساسية. ويحث الدول على منح النساء حقوقاً متساوية مع الرجال فيما يتعلق بالجنسية؛

٥٧- يحث الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ويشجع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على معالجة حالة الأشخاص المعوقين الذين يتعرضون أيضاً للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ كما يحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع هؤلاء الأشخاص تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان وتيسير إدماجهم الكامل في جميع ميادين الحياة؛

ثالثاً - تدابير المنع والتثقيف والحماية الهادفة إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعد الوطني والإقليمي والدولي

٥٨- يحث الدول على أن تعتمد وتنفذ، على الصعيدين الوطني والدولي، تدابير وسياسات فعالة، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية والصكوك والآليات الدولية القائمة المكرسة لمكافحة التمييز، تشجع جميع المواطنين والمؤسسات على اتخاذ موقف ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تسلم بالتنوع وتحترمه وتزيد من فوائده إلى أقصى حد ممكن داخل الدول وفيما بينها، بالعمل معاً من أجل بناء مستقبل يتسم بالوئام والعمل المنتج من خلال أعمال وتعزيز قيم ومبادئ مثل العدل والمساواة وعدم التمييز والديمقراطية والانصاف والصدقة والتسامح والاحترام ضمن المجتمعات والأمم وفيما بينها، وبخاصة من خلال برامج الإعلام والتثقيف الرامية إلى إذكاء الوعي والتفهم بمزايا التنوع الثقافي، بما في ذلك البرامج التي تعمل فيها السلطات العامة في شراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني؛

٥٩- يحث الدول على الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس عند تصميم ووضع تدابير للوقاية والتثقيف والحماية بهدف القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على جميع المستويات، لضمان أن تستهدف بشكل فعال الأوضاع المميزة للنساء والرجال؛

٦٠- يحث الدول على أن تعتمد أو تعزز، عند الاقتضاء، البرامج الوطنية التي تهدف إلى القضاء على الفقر والحد من الاقصاء الاجتماعي والتي تأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد أو جماعات الأفراد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما

يتصل بذلك من تعصب، كما يحث الدول على أن تكتنف جهودها لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في تنفيذ تلك البرامج؛

٦١- يحث الدول على أن تعمل من أجل ضمان أن تكون نظمها السياسية والقانونية معبّرة عن التنوع المتعدد الثقافات داخل مجتمعاتها، وأن تحسن عند الاقتضاء المؤسسات الديمقراطية بحيث تصبح قائمة على المشاركة على نحو أكمل وتتلافى تهميش وإقصاء قطاعات معينة من المجتمع والتميز ضدها؛

٦٢- يحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكي تعالج على وجه التحديد، من خلال السياسات والبرامج، ما تتعرض له النساء والفتيات من عنصرية ومن عنف بدافع العنصرية، وأن تعزز تعاونهما، واستجاباتها على صعيد السياسة العامة، وتنفيذها الفعال للتشريعات الوطنية ولالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، وغير ذلك من التدابير الوقائية وتدابير الحماية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال ما تتعرض له النساء والفتيات من تمييز وعنف بدافع عنصرية؛

٦٣- يشجع قطاع الأعمال، وبخاصة صناعة السياحة ومقدمو خدمات شبكة الإنترنت، على وضع مدونات قواعد سلوك بغية منع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا هذا الاتجار، لا سيما ضحايا الدعارة، من التمييز القائم على نوع الجنس والتمييز العنصري، وتعزيز حقوقهم وصون كرامتهم وأمنهم؛

٦٤- يحث الدول على وضع وإنفاذ وتعزيز تدابير فعالة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل منع ومكافحة واستئصال جميع أشكال الاتجار بالنساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات شاملة لمكافحة الاتجار تشمل تدابير تشريعية وحملات وقائية وعمليات تبادل للمعلومات. كما يحث الدول على تخصيص الموارد، حسب الاقتضاء، لوضع برامج شاملة ترمي إلى توفير المساعدة والحماية والعلاج للضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة تأهيلهم. وعلى الدول أن تعمل على توفير أو تعزيز تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة الذين يتعاملون مع ضحايا الاتجار في هذا الصدد؛

٦٥- يشجع الهيئات والوكالات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والدول على ترويج واستخدام المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2)، ولا سيما أحكامها المتصلة بعدم التمييز؛

ألف - على الصعيد الوطني

١- التدابير التشريعية والقضائية والتنظيمية والإدارية وغيرها من التدابير الرامية إلى منع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وإلى الحماية منها

٦٦- يبحث الدول على أن تضع وتنفذ، دون تأخير، سياسات وخطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك مظاهرها القائمة على أساس نوع الجنس؛

٦٧- يبحث الدول على وضع أو تعزيز وترويج وتنفيذ سياسات تشريعية وإدارية فعالة وتدابير وقائية أخرى لمواجهة الوضع الخطير الذي تعاني منه فئات معينة من العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون الذين يقعون ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأشخاص الذين يعملون خدماً في المنازل والأشخاص المتاجر بهم، من التمييز والعنف، ولمكافحة التحيز ضدهم؛

٦٨- يبحث الدول على أن تعتمد وتنفذ، أو تعزز، التشريعات الوطنية والتدابير الإدارية التي تتصدى للعنصرية على نحو صريح ومحدد وتحظر التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في جميع مجالات الحياة العامة، وفقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن تضمن ألا تكون تحفظاتها متنافية مع الهدف والغرض من الاتفاقية؛

٦٩- يبحث الدول على أن تسن وتنفذ، حسب الاقتضاء، قوانين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وتهريب المهاجرين، وأن تأخذ في الاعتبار الممارسات التي تشكل خطراً على حياتهم أو تفضي إلى أنواع شتى من العبودية والاستغلال، كاستعباد المدين والاسترقاق، والاستغلال لأغراض الجنس أو العمل؛ كما يشجع الدول على أن تنشئ آليات، إن لم تكن موجودة بالفعل، لمكافحة مثل هذه الممارسات، وأن تخصص الموارد الكافية لضمان تنفيذ القوانين وحماية حقوق الضحايا، وأن تعزز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للضحايا، من أجل مكافحة هذا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛

٧٠- يبحث الدول على أن تتخذ جميع التدابير الدستورية والتشريعية والإدارية اللازمة لتعزيز المساواة بين الأفراد وجماعات الأفراد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأن تستعرض التدابير القائمة بقصد تعديل أو إلغاء التشريعات الوطنية والأحكام الإدارية التي قد تفضي إلى أشكال التمييز هذه؛

٧١- يبحث الدول، بما فيها وكالاتها المكلفة بإنفاذ القوانين، على وضع سياسات وبرامج فعالة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً بغية الحلولة دون تصرف رجال الشرطة وغيرهم من المكلفين بإنفاذ القوانين تصرفات غير لائقة بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والكشف عن هذه التصرفات والمساءلة عنها ومقاضاة مرتكبيها؛

٧٢- يبحث الدول على وضع وتطبيق وإنفاذ تدابير فعالة للقضاء على الظاهرة المعروفة على المستوى الشعبي باسم "التصوير العنصري" والتي تشمل ممارسات أفراد الشرطة وغيرهم من المكلفين بإنفاذ القوانين بالاعتماد، إلى أي حد، على العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي كأساس لإخضاع الأشخاص للتحقيق أو لتحديد ما إذا كان الشخص متورطاً في نشاط إجرامي؛

٧٣- يبحث الدول على اتخاذ تدابير تحول دون استغلال البحوث الجينية أو تطبيقاتها في الترويج للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعلى صون حرمة المعلومات الجينية الشخصية، ومنع استخدام هذه المعلومات لأغراض تمييزية أو عنصرية؛

٧٤- يبحث الدول، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص على ما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات تشجع توخي الجودة والتنوع في إنشاء قوة شرطة تكون خالية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والسعي بنشاط لتعيين أفراد ينتمون إلى كافة الفئات، بما فيها الأقليات، في الوظائف العامة، بما في ذلك قوة الشرطة والوكالات الأخرى ضمن نظام القضاء الجنائي (كوكلاء النيابة)؛

(ب) العمل على الحد من أعمال العنف، بما في ذلك العنف بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك عن طريق:

١' تطوير مواد تربوية لتعليم الشباب أهمية التسامح والاحترام؛

٢' التصدي للتحيز قبل أن يتجلى في نشاط جنائي عنيف؛

٣' إنشاء أفرقة عاملة تضم، ضمن من تضمه، قادة المجتمعات المحلية ومسؤولين عن إنفاذ القوانين على المستويين الوطني والمحلي، بغية تحسين التنسيق والمشاركة المجتمعية والتدريب والتعليم وجمع البيانات بهدف منع هذا النشاط الإجرامي العنيف؛

٤' التأكد من أن القوانين المتصلة بالحقوق المدنية والتي تحظر النشاط الإجرامي العنيف تنفذ بحزم؛

٥' تحسين جمع البيانات فيما يتعلق بالعنف الذي يمارس بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٦' توفير المساعدة الملائمة للضحايا، والتثقيف العام بغية الحيلولة دون وقوع أعمال عنف في المستقبل بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

التصديق على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان وعدم التمييز، والتنفيذ الفعال لهذه الصكوك

٧٥- يبحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تنظر في التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أو الانضمام إلى هذه الصكوك، وبخاصة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وذلك على وجه الاستعجال، ليصبح التصديق على هذه الاتفاقية عالمياً بحلول عام ٢٠٠٥، وأن تنظر في إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ بأن تفي بالتزاماتها بتقديم التقارير وأن تنشر الملاحظات الختامية التي تتوصل إليها لجنة القضاء على التمييز العنصري وتتخذ الإجراءات المطلوبة بموجبها. كما يبحث الدول على سحب تحفظاتها التي تتعارض مع أغراض تلك الاتفاقية ومقاصدها وأن تنظر في سحب التحفظات الأخرى؛

٧٦- يبحث الدول على أن تولي الاعتبار الواجب للملاحظات والتوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري. ولهذا الغرض، ينبغي للدول أن تنظر في إمكانية إنشاء ما يلزم من آليات الرصد والتقييم الوطنية بغية ضمان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمتابعة هذه الملاحظات والتوصيات؛

٧٧- يبحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تنظر في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن تنظر كذلك في الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

٧٨- يبحث تلك الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على الصكوك التالية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على أن تنظر في القيام بذلك:

- (أ) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨؛
- (ب) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المهجرة من أجل العمل (المنقحة) لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧)؛
- (ج) اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩؛
- (د) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها؛
- (هـ) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛
- (و) اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠؛
- (ز) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ بقصد تحقيق التصديق العالمي عليها خلال خمس سنوات، والبروتوكول الاختياري الملحق بها لعام ١٩٩٩؛
- (ح) اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها لعام ٢٠٠٠، واتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٣٨) لعام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، ورقم (١٨٢) لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال؛
- (ط) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)؛
- (ي) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) واتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢؛
- (ك) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠؛
- (ل) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما في عام ١٩٩٨؛
- (م) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول المكمل للاتفاقية والخاص بمنع وشمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول عام ٢٠٠٠ لمكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً، المكمل للاتفاقية؛

ويحث كذلك الدول الأطراف في هذه الصكوك على تنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

٧٩- يناشد الدول تشجيع وحماية ممارسة الحقوق المنصوص عليها في إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وهو الإعلان الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٣٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، من أجل تجنب التمييز الديني الذي يشكل، عندما يجتمع مع بعض أشكال التمييز الأخرى، شكلاً من أشكال التمييز المتعدد؛

٨٠- يحث الدول على السعي إلى الاحترام والامتنال التامين لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، وبخاصة ما يتصل من أحكامها بحق المواطنين الأجانب، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو وضعهم فيما يتصل بالهجرة، في الاتصال بموظف قنصلي من دولتهم في حالة تعرضهم للتوقيف أو الاحتجاز؛

٨١- يحث جميع الدول على أن تحظر معاملة الأجانب والعمال المهاجرين معاملة تمييزية، بسبب العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي وذلك، في أمور من بينها، حسب الاقتضاء، منح تأشيرات العمل وتصاريح العمل والإسكان والرعاية الصحية وإمكانية الاحتكام إلى القضاء؛

٨٢- يشدد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب، بما يشمل الجرائم التي ترتكب بدافع عنصري أو بدافع كره الأجانب، وذلك على الصعيد الدولي أيضاً، مع ملاحظة أن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هو عائق خطير أمام نظام العدالة المنصف والمتكافئ، وفي نهاية المطاف أمام المصالحة والاستقرار؛ كما يدعم دعماً كاملاً ما تظطلع به المحاكم الجنائية الدولية القائمة من أعمال، ويؤيد تماماً التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما، ويحث جميع الدول على التعاون مع هذه المحاكم الجنائية الدولية؛

٨٣- يحث الدول على بذل كل جهد ممكن للتطبيق التام للأحكام ذات الصلة من إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل لعام ١٩٩٨ وذلك بغية مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

مقاضاة مرتكبي الأفعال العنصرية

٨٤- يحث الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأفعال الجنائية التي ترتكب بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وعلى اتخاذ

تدابير لكي تعتبر هذه الدوافع عوامل مشددة للعقوبة؛ وللحيلولة دون إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وضمان سيادة القانون؛

٨٥- يبحث الدول على أن تجري تحقيقات للنظر في الصلات المحتملة بين المقاضاة الجنائية، وأعمال العنف التي ترتكبها الشرطة، والعقوبات الجنائية من جهة، والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من جهة أخرى، كي تتوافر الأدلة اللازمة لاتخاذ التدابير الضرورية للتخلص من مثل هذه الصلات والممارسات التمييزية؛

٨٦- يناشد الدول أن تعزز التدابير لردع ظهور إيديولوجيات الفاشية الجديدة والقائمة على القومية العنيفة والتصدي لهذه الإيديولوجيات التي تشجع على الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وكذلك مشاعر العنصرية وكره الأجانب، بما في ذلك تدابير لمكافحة الأثر السلبي لمثل هذه الإيديولوجيات، خاصة على الشباب عن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي ووسائل الإعلام والرياضة؛

٨٧- يبحث الدول الأطراف على اعتماد تشريعات تنفذ التزاماتها بمقاضاة ومعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب خروقات جسيمة لاتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب وأعرافها، وخاصة ما يتصل منها بمبدأ عدم التمييز؛

٨٨- يناشد الدول أن تجرّم شتى أشكال الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وأن تدين المتاجرين والوسطاء وتعاقبهم، وأن تضمن في الوقت نفسه الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار مع مراعاة حقوقهم الإنسانية مراعاة كاملة؛

٨٩- يبحث الدول على أن تجري تحقيقات شاملة جامعة في الوقت المناسب وبلا تحيز في كافة الأفعال غير المشروعة المرتكبة بدافع العنصرية والتمييز العنصري، وأن تقاضي أولئك الذين يقومون بحكم مناصبهم بارتكاب الجرائم ذات الطابع العنصري أو التي يدفع إليها كره الأجانب، حسب الاقتضاء، أو يشروعون في ارتكابها أو يسهلون جميع الأعمال التي تؤدي إلى ارتكابها، وأن تضمن إيلاء أولوية عالية لمقاضاة مرتكبي الجرائم ذات الطابع العنصري أو التي يدفع إليها كره الأجانب وأن تسهر على مقاضاتهم بنشاط وثبات، وأن تضمن حق المساواة في المعاملة أمام المحاكم وجميع الهيئات المعنية بإقامة العدل. وفي هذا الصدد، يركز المؤتمر العالمي على أهمية تعزيز الوعي وتوفير التدريب لمختلف الوكلاء العاملين في سلك العدل الجنائي لضمان تطبيق القانون بعدل وبلا تحيز. ويوصى في هذا الصدد بإنشاء دوائر لرصد مكافحة التمييز؛

إقامة مؤسسات وهيئات وساطة وطنية متخصصة مستقلة وتعزيزها

٩٠- يبحث الدول على القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تعنى على وجه الخصوص بمسائل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز هذه المؤسسات واستعراضها وتدعيم فعاليتها، طبقاً للمبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي المبادئ المرفقة بقرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتزويد هذه المؤسسات بقدر واف من الموارد المالية والكفاءة والقدرة على الاضطلاع بأنشطة التحقيق والبحث والتثقيف والتوعية العامة من أجل مكافحة هذه الظواهر؛

٩١- يبحث أيضاً الدول على ما يلي:

- (أ) تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الوطنية؛
- (ب) اتخاذ خطوات تكفل للأفراد وجماعات الأفراد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إمكانية المشاركة الكاملة في هذه المؤسسات؛
- (ج) دعم هذه المؤسسات والهيئات المماثلة بوسائل منها نشر وتعميم القوانين وأحكام القضاء الوطنية المعمول بها، والتعاون مع مؤسسات في بلدان أخرى بغية الاطلاع على مظاهر هذه الممارسات ووظائفها وآلياتها والاستراتيجيات المصممة لدرئها ومكافحتها والقضاء عليها؛

٢ - السياسات والممارسات

جمع البيانات وتحليلها، والبحث والدراسة

٩٢- يبحث الدول على جمع وتحليل وتوزيع ونشر البيانات الإحصائية الموثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي، وعلى اتخاذ جميع التدابير الأخرى المتصلة بذلك والضرورية للعمل بانتظام على تقييم وضع الأفراد والجماعات ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

- (أ) ينبغي أن تكون مثل هذه البيانات الإحصائية مصنفة تفصيلاً وفقاً للتشريع الوطني. ويتعين بالنسبة لمثل هذه المعلومات، حيثما كان ملائماً، أن تُجمع بموافقة صريحة من جانب الضحايا، على أساس تعريفهم الذاتي وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات حرمة الخصوصية. ولا يجوز إساءة استعمال هذه المعلومات؛

(ب) ينبغي جمع البيانات والمعلومات الإحصائية بهدف رصد حالة الجماعات المهمشة، ووضع وتقييم التشريعات والسياسات والممارسات والتدابير الأخرى التي تهدف إلى منع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك لغرض تحديد ما إذا كان لأي من التدابير أثر متفاوت دون قصد على الضحايا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بوضع استراتيجيات طوعية وتوافقية وتشاركية لعملية جمع وتصميم واستخدام المعلومات؛

(ج) ينبغي أن تراعي المعلومات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك، عند الاقتضاء، الصحة والوضع الصحي، ووفيات الرضع والأمهات، والعمر المتوقع لدى الولادة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى التعليم، والعمل والسكن وملكية الأرض، والرعاية الصحية العقلية والبدنية، والمياه والخدمات الصحية، والطاقة والاتصالات، والفقر، ومتوسط الدخل المتاح، وذلك من أجل وضع سياسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية سد الفجوات القائمة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛

٩٣- يدعو الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص إلى تحسين مفاهيم وطرائق جمع البيانات وتحليلها؛ وإلى تعزيز البحوث وتبادل التجارب والممارسات الناجحة وتطوير أنشطة ترويجية في هذا المجال؛ وإلى وضع مؤشرات عن التقدم وعن مشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع ممن يتعرضون للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩٤- يسلم بأن السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ينبغي أن تستند إلى بحوث كمية ونوعية، تشمل المنظور الذي يراعي نوع الجنس وهذه السياسات والبرامج ينبغي أن تراعي الأولويات التي يحددها الأفراد والجماعات الذين يتعرضون أو يقعون ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩٥- يحث الدول على إنشاء آلية للرصد المنتظم للأفعال الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في القطاعين العام والخاص، بما فيها الأفعال التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين؛

٩٦- يدعو الدول إلى تشجيع الدراسات وإجرائها واعتماد نهج متكامل وموضوعي وطويل الأجل لإزاء جميع مراحل وجوانب الهجرة من شأنه أن يعالج بفعالية أسباب الهجرة ومظاهرها على حد سواء. وينبغي لهذه الدراسات والنهج أن تولي اهتماماً

خاصاً للأسباب الأصلية لموجات الهجرة، كانهدام التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولآثار العولمة الاقتصادية على اتجاهات الهجرة؛

٩٧- يوصي بإجراء دراسات إضافية لمعرفة كيف يمكن أن تنعكس العنصرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في القوانين والسياسات والمؤسسات والممارسات وكيف يمكن أن تكون هذه الظواهر قد أسهمت في جعل المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال، ضحايا وفي إقصائهم؛

٩٨- يوصي بأن تدرج الدول، حسب الاقتضاء، في تقاريرها الدورية المقدمة إلى الهيئات التعاقدية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بيانات إحصائية في صيغة ملائمة عن الأفراد والأشخاص المنتمين إلى الجماعات والمجموعات المشمولة في نطاق ولايتها، بما في ذلك بيانات إحصائية عن مشاركتهم في الحياة السياسية وعن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تجمع كافة هذه المعلومات وفقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات حرمة الخصوصيات؛

السياسات وخطط العمل ذات الواجهة العملية، بما في ذلك الإجراءات الإيجابية الرامية إلى ضمان عدم التمييز، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية وفرص العمالة والإسكان والتعليم والصحة والرعاية الصحية، وما إلى ذلك

٩٩- يسلم بأن المسؤولية الأولى عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تقع على عاتق الدول. ولهذا يشجع الدول على وضع أو تطوير خطط عمل وطنية تعزز التنوع والمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومشاركة الجميع. وعن طريق الأعمال والاستراتيجيات الإيجابية والفعالة، ضمن أمور أخرى، ينبغي أن تهدف هذه الخطط إلى تهيئة ظروف للجميع من أجل المشاركة الفعالة في صنع القرار وإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع مجالات الحياة على أساس عدم التمييز. ويشجع المؤتمر العالمي الدول، لدى وضع وتطوير خطط العمل هذه، على إقامة أو تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية من أجل إشراكها بصورة أوثق في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج؛

١٠٠- يحث الدول على أن تضع، استناداً إلى المعلومات الإحصائية، برامج وطنية، بما في ذلك تدابير فعالة أو إيجابية بغية تعزيز إمكانية حصول الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين يقعون أو يمكن أن يقعوا ضحايا للتمييز العنصري على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية والسكن الملائم؛

١٠١- يبحث الدول على أن تضع برامج لتعزيز إمكانية الوصول دون تمييز أمام الأفراد أو مجموعات الأفراد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى الرعاية الصحية، وأن تسعى جاهدة للقضاء على أوجه التفاوت ومنها ما يتعلق بمعدل وفيات الرضع وتحصين الأطفال والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأمراض القلب، والسرطان، والأمراض المعدية؛

١٠٢- يبحث الدول على تشجيع الاندماج السكني لكافة أفراد المجتمع في مرحلة التخطيط في خطط التنمية الحضرية والاستيطان البشري، وكذلك عند ترميم مناطق الإسكان العام المهملة، بغية مكافحة الاقصاء الاجتماعي والتمييز؛

العمالة

١٠٣- يبحث الدول، حيثما كان ذلك ملائماً، على تشجيع ودعم تنظيم وعمل المشاريع التي يملكها أشخاص من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال تعزيز تكافؤ فرص الحصول على الائتمانات والاستفادة من برامج التدريب؛

١٠٤- يبحث الدول، ويشجع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على ما يلي:

(أ) دعم إيجاد أماكن العمل الخالية من التمييز عن طريق الأخذ باستراتيجية متعددة الجوانب تشمل إنفاذ الحقوق المدنية، والتقيف العام والاتصال داخل أماكن العمل وتشجيع وحماية حقوق العمال المعرضين للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ب) تشجيع إيجاد وتطوير وتوسيع الأعمال المكرسة لتحسين الظروف الاقتصادية والتعليمية في المناطق التي تنقصها الخدمات والأماكن المحرومة، وذلك بزيادة سبل الحصول على رأس المال باللجوء إلى مصادر منها مصارف التنمية المجتمعية، مع التسليم بأن الأعمال الجديدة يمكن أن تترك أثراً إيجابياً ودينامياً على المجتمعات المحلية المحتاجة، والعمل مع القطاع الخاص لإيجاد فرص العمل، والمساعدة على الإبقاء على الوظائف الحالية، وحفز النمو الصناعي والتجاري في المناطق التي تعاني من ضائقة اقتصادية؛

(ج) تحسين فرص الجماعات المستهدفة التي تواجه، في جملة أمور، أصعب العوائق في إيجاد عمل أو الاحتفاظ به أو استعادته، بما في ذلك العمالة الماهرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأشخاص المعرضين لأشكال التمييز المتعددة؛

١٠٥- يحث الدول على إيلاء اهتمام خاص، لدى صياغة وتنفيذ التشريعات والسياسات المصممة لتعزيز حماية حقوق العمال، إلى الوضع الخطير المتمثل في انعدام الحماية، وفي بعض الحالات الاستغلال، كما في حالة الأشخاص المتاجر بهم والمهاجرين المهريين والتي تجعلهم أكثر تعرضاً لسوء المعاملة، كالعزل في حالة العاملين في الخدمة المنزلية ولزاولة الأشغال الخطيرة والتي يتقاضى العاملون فيها أجوراً ضئيلة؛

١٠٦- يحث الدول على تجنب الآثار السلبية للممارسات التمييزية والعنصرية وكره الأجانب في العمالة والتوظيف، وذلك بالتشجيع على تطبيق ومراعاة أحكام الصكوك والقواعد الدولية المتصلة بحقوق العمال؛

١٠٧- يحث الدول ويشجع ممثلي النقابات العمالية وقطاع الأعمال التجارية على تعزيز الممارسات غير التمييزية في أماكن العمل، وحماية حقوق العمال، بمن فيهم على وجه الخصوص ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٠٨- يدعو الدول إلى توفير سبل الوصول الفعالة إلى الإجراءات الإدارية والقانونية وسبل الانتصاف الأخرى لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مكان العمل؛

الصحة والبيئة

١٠٩- يحث الدول على أن تعمل، منفردة ومن خلال التعاون الدولي، على تعزيز التدابير الرامية إلى إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه فيما يتصل بالصحة البدنية والعقلية، بغية إزالة التفاوتات في الحالة الصحية، على النحو المحدد في مؤشرات الصحة النموذجية، التي قد تنشأ عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١١٠- يحث الدول ويشجع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على ما يلي:

(أ) توفير آليات فعالة لرصد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في نظام الرعاية الصحية والقضاء على هذه الممارسات، وذلك مثلاً بوضع وإنفاذ قوانين فعالة لمكافحة التمييز؛

(ب) اتخاذ خطوات تكفل تكافؤ فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة والجيدة والميسرة للجميع، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية للناس الذين يفتقرون الخدمات الطبية، وتيسير تدريب قوى عاملة في مجال الصحة تتسم بالتنوع والحماس للعمل في مجتمعات تفتقر إلى الخدمات، والسعي إلى زيادة التنوع في مهنة الرعاية الصحية بتوظيف

العاملين، نساءً ورجالاً، على أساس الكفاءة والموهبة ومن جميع الفئات بحيث يعكسون التنوع في مجتمعاتهم، لمزاولة مهن الرعاية الصحية واستبقائهم في هذه المهن؛

(ج) التعاون مع العاملين في مجال الرعاية الصحية، ومقدمي الرعاية الصحية على المستوى المجتمعي، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين العلميين، والقطاع الصناعي الخاص، في سبيل تحسين الأوضاع الصحية للمجتمعات المهمشة، ولا سيما ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(د) التعاون مع العاملين في مجال الصحة، والباحثين العلميين، ومنظمات الصحة الدولية والإقليمية في دراسة ما لأساليب العلاج الطبي والاستراتيجيات الصحية من آثار متميزة في المجتمعات المختلفة؛

(هـ) اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لتحسين جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشري (الإيدز) في المجتمعات الشديدة التعرض للإصابة، والسعي إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية والعلاج وغيرها من خدمات الدعم للمصابين بالإيدز أو فيروسه؛

١١١- يدعو الدول إلى النظر في اتخاذ تدابير غير تمييزية لتوفير البيئة الآمنة والصحية للأفراد وأعضاء المجموعات ممن هم ضحايا أو عرضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولا سيما:

(أ) تحسين سبل الحصول على المعلومات العامة المتعلقة بمسائل الصحة والبيئة؛

(ب) ضمان أن تراعى المهوم ذات الصلة بالموضوع في العملية العامة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة؛

(ج) تقاسم التكنولوجيا والممارسات الناجحة لتحسين الصحة البشرية والبيئة في جميع المناطق؛

(د) اتخاذ التدابير العلاجية المناسبة، حسب الإمكانيات لتنظيف المواقع الملوثة وإعادة استخدامها وتنميتها والقيام، حيثما يكون ذلك مناسباً، بإعادة نقل المتأثرين من الأشخاص وذلك على أساس طوعي وبعد التشاور معهم؛

الإشتراك على قدم المساواة في صنع القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١٢- يحث الحكومات، ويشجع القطاع الخاص والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية على تعزيز مشاركة الأفراد ومجموعات الأفراد من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جميع المراحل، ولا سيما في وضع وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر، والمشاريع الإئتمانية وبرامج المساعدة في ميدان التجارة والأسواق؛

١١٣- يحث الدول على القيام، بحسب الاقتضاء بتعزيز سبل المشاركة الفعالة والمتساوية أمام جميع أفراد المجتمع، وبخاصة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في عمليات اتخاذ القرارات في المجتمع على جميع المستويات، وخصوصاً على المستوى المحلي؛ ويحث الدول أيضاً ويشجع القطاع الخاص على تيسير اشتراك هؤلاء الضحايا في الحياة الاقتصادية؛

١١٤- يحث جميع المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنوك التنمية الإقليمية، على تعزيز مشاركة جميع أعضاء الأسرة الدولية، وفقاً لميزانيتها العادية وللإجراءات التي تتبعها مجالسها الإدارية في عمليات اتخاذ القرارات في جميع المراحل وعلى جميع الصُّعد بغية تيسير المشاريع الإئتمانية وكذلك برامج المساعدة في مجال التجارة والأسواق، حيثما يكون ذلك ملائماً؛

دور السياسيين والأحزاب السياسية

١١٥- يؤكد على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه السياسيون والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ويشجع الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز المساواة والتضامن وعدم التمييز في المجتمع وذلك باعتماد أمور منها مدونات قواعد السلوك الطوعية التي تشمل التدابير التأديبية الداخلية التي تتخذ في حالة انتهاك تلك المدونات، وذلك لكي يمتنع الأعضاء فيها عن الإدلاء بالبيانات العامة أو عن التصرفات التي تشجع أو تخرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١١٦- يدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى التشجيع على النقاش واتخاذ البرلمان إجراءات بشأن مختلف التدابير الواجب اتخاذها، بما في ذلك القوانين والسياسات الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٣ - التعليم وتدابير التوعية

١١٧- يبحث الدول، التي تعمل حسب الاقتضاء مع هيئات مختصة أخرى، على تخصيص الموارد المالية للتثقيف المناهض للعنصرية وللحملات الإعلامية التي تروج لقيم القبول والتسامح والتنوع واحترام ثقافات جميع الشعوب الأصلية التي تعيش ضمن حدودها الوطنية. وينبغي للدول، بوجه خاص، أن تعزز الفهم الدقيق لتاريخ وثقافات الشعوب الأصلية؛

١١٨- يبحث الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية والدول على أن تعالج مسألة تهميش إسهام أفريقيا في تاريخ العالم وحضارته، وذلك بوضع وتنفيذ برنامج محدد وشامل للبحث والتثقيف والاتصال الجماهيري لنشر صورة متوازنة وموضوعية عن إسهام أفريقيا الهام والقيم في المجال الإنساني على أوسع نطاق ممكن؛

١١٩- يدعو الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية إلى الاعتماد على جهود مشروع "طريق الرق" الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وموضوعه "الخروج عن الصمت"، وذلك بإنشاء مراكز و/أو برامج متعددة الوسائل تعرض فيها الوثائق والشهادات المتعلقة بالرق وتقوم بجمع وتسجيل وتنظيم وعرض ونشر البيانات الموجودة ذات الصلة بتاريخ الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وبإيلاء عناية خاصة لأفكار وأعمال ضحايا الرق وتجارة الرقيق في سعيهم للحرية والعدالة؛

١٢٠- يجيى جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار مشروع "طريق الرق"، ويطلب إتاحة نتائج هذه الجهود للمجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن؛

إمكانية الحصول على التعليم دون تمييز

١٢١- يبحث الدول على أن تلتزم بضمان حصول جميع الأطفال، إناثاً وبنيناً، على التعليم بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني، وضمان حصول الكبار على التعليم مدى الحياة، على أساس احترام حقوق الإنسان والتنوع والتسامح دون أي تمييز من أي نوع؛

١٢٢- يحث الدول على أن تضمن حصول الجميع على التعليم، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير قانونية أو أية تدابير أخرى تفضي إلى فرض أي شكل من أشكال العزل العنصري فيما يتصل بالحصول على التعليم في المدارس؛

١٢٣- يحث الدول على:

(أ) اعتماد وتنفيذ قوانين تمنع التمييز على أساس العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي على جميع مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإزالة العقبات التي تحد من فرص حصول الأطفال على التعليم؛

(ج) ضمان فرص حصول جميع الأطفال دون تمييز على تعليم ذي نوعية جيدة؛

(د) وضع وتنفيذ طرق موحدة لقياس ومتابعة الأداء التعليمي للأطفال والشبان المحرومين؛

(هـ) تخصيص الموارد للقضاء على أشكال عدم المساواة حيثما وجدت في الحصيلة التعليمية للأطفال والشبان؛

(و) دعم الجهود الرامية إلى ضمان بيئة مدرسية مأمونة خالية من العنف والمضايقة بدافع العنصرية أو التمييز العنصري أو كره الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب؛

(ز) النظر في وضع برامج مساعدات مالية لتمكين جميع الطلاب من دخول مؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن عنصرهم أو لوهم أو نسبهم أو أصلهم العرقي أو القومي؛

١٢٤- يحث الدول على أن تعتمد، في الحالات التي ينطبق عليها ذلك، تدابير مناسبة لضمان أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو عرقية، أو أقليات دينية ولغوية إمكانية الحصول على التعليم دون تمييز من أي نوع وأن تتاح لهم، حيثما أمكن؛ الفرصة لتعلم لغتهم من أجل حمايتهم من أي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد يكونون عرضة له؛

التعليم والتثقيف المتعلقان بحقوق الإنسان

١٢٥- يطلب إلى الدول أن تدرج مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضمن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار عقد

الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، وأن تأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير التقييم لمنتصف العقد؛

١٢٦- يشجع جميع الدول، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، على استهلال ووضع برامج ثقافية وتعليمية تهدف إلى مجابهة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من أجل ضمان احترام كرامة الإنسان وقدر جميع البشر، وتعزيز التفاهم المتبادل فيما بين جميع الثقافات والحضارات. ويحث الدول كذلك على دعم وتنفيذ الحملات الإعلامية الجماهيرية ووضع برامج تدريب محددة في مجال حقوق الإنسان، تصاغ، حسب الاقتضاء، باللغات المحلية، لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز احترام قيم التنوع، والتعددية، والتسامح، والاحترام المتبادل، والحساسية الثقافية، والتكامل، والاندماج. وينبغي توجيه مثل هذه البرامج والحملات إلى جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الأطفال والشباب؛

١٢٧- يحث الدول على تكثيف جهودها في ميدان التعليم بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لتحسين التفاهم والوعي بأسباب وعواقب وشروط العنصرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما يحث الدول ويشجع السلطات التعليمية والقطاع الخاص، بحسب الاقتضاء على وضع مواد تعليمية، بما في ذلك الكتب المدرسية والمعاجم الهادفة إلى مكافحة تلك الظواهر وفي هذا السياق يطلب إلى الدول إعطاء الأولوية لاستعراض الكتب المدرسية والمناهج الدراسية وتعديلها بحيث تتم إزالة أية عناصر قد تعزز العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أو تعزز القوالب السلبيّة وإدراج مواد تفند تلك القوالب من التفكير؛

١٢٨- يحث الدول على القيام، بالاشتراك عند الاقتضاء مع المنظمات ذات الصلة بما فيها المنظمات الشبابية، بدعم وتنفيذ برامج التعليم العام النظامي وغير النظامي الهادفة إلى النهوض بالتنوع الثقافي؛

تعليم حقوق الإنسان للأطفال والشباب

١٢٩- يحث الدول على إدخال بندي مكافحة التمييز ومكافحة العنصرية، وتعزيزهما بحسب الاقتضاء، في برامج حقوق الإنسان التي تشكل جزءاً من المناهج المدرسية، ووضع وتحسين المواد التعليمية ذات الصلة، بما فيها كتب تدريس التاريخ وغيره، وضمان التدريب الفعال والحفز المناسب لجميع المدرسين بهدف تكوين مواقف وأنماط سلوك لديهم تستند إلى مبادئ عدم التمييز والاحترام المتبادل والتسامح؛

١٣٠- يدعو الدول إلى أن تسهل الأنشطة الرامية إلى تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية، وبث قيم التضامن والاحترام وتقدير التنوع، بما في ذلك احترام المجموعات المختلفة. وينبغي الاضطلاع بجهد خاص لتعريف الشباب وتوعيتهم باحترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أو تطوير مثل هذا الجهد لمكافحة الأيديولوجيات القائمة على نظرية التفوق العرقي الزائفة؛

١٣١- يحث الدول على تشجيع جميع المدارس على النظر في تطوير أنشطة تعليمية، بما في ذلك أنشطة خارج المنهج لزيادة الوعي المناهض للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك عن طريق الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، (٢١ آذار/مارس)؛

١٣٢- يوصي الدول بإدخال أو تعزيز تعليم حقوق الإنسان بهدف محاربة أوجه التحامل التي تؤدي إلى التمييز العنصري، وتعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين مختلف المجموعات العنصرية أو العرقية في مناهج المدارس ومؤسسات التعليم العالي ودعم برامج التعليم العام النظامية وغير النظامية المصممة لتشجيع احترام التنوع الثقافي والاعتداد بالانفس لدى الضحايا؛

تعليم حقوق الإنسان للموظفين العموميين والمهنيين

١٣٣- يحث الدول على وضع وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي يتوخى مناهضة العنصرية ويراعى فيه منظور الجنسين والموجه للموظفين العموميين. بما فيهم موظفو إقامة العدل وهيئات إنفاذ القوانين بوجه خاص ودوائر الأمن والإصلاحات فضلاً عن سلطات الرعاية الصحية والمدارس والهجرة؛

١٣٤- يحث الدول على إيلاء اهتمام خاص للأثر السلبي المترتب على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فيما يتعلق بإقامة العدل وإجراء المحاكمات العادلة والاضطلاع بحملات على نطاق البلد كله، من بين تدابير أخرى، لرفع مستوى الوعي لدى أجهزة الدولة والموظفين العموميين بشأن التزامهم بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والصكوك الأخرى ذات الصلة؛

١٣٥- يطلب إلى الدول أن تقوم، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حيثما كان مناسباً، بتنظيم وتسهيل أنشطة التدريب، بما في ذلك عقد الدورات أو الحلقات الدراسية بشأن المعايير الدولية التي تحظر التمييز العنصري وانطباقها على القوانين المحلية، وكذلك بشأن التزاماتها

الدولية في مجال حقوق الإنسان لصالح المدعين العامين وأفراد السلك القضائي وغيرهم من الموظفين العموميين؛

١٣٦- يدعو الدول إلى ضمان أن يعزز التعليم والتدريب، ولا سيما تدريب المعلمين، احترام حقوق الإنسان، ومحاربة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تنفذ المؤسسات التعليمية سياسات وبرامج توافق عليها السلطات ذات الصلة، بشأن تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية، والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي والديني وغير ذلك من أشكال التنوع، بمشاركة المعلمين والآباء والطلبة، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والبرامج. ويحث كذلك جميع العاملين في مجال التعليم، بمن فيهم معلمو جميع المراحل التعليمية، والهيئات الدينية، ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية على أداء دور فعال في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٣٧- تشجع الدول على أن تبحث اتخاذ تدابير لزيادة تعيين النساء والرجال الذين ينتمون إلى مجموعات ممثلة بأدنى مما يجب في مهنة التعليم نتيجة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والاحتفاظ بهم وترقيتهم، وضمان المساواة الفعلية لهم في الوصول إلى المهنة. وينبغي بذل جهود خاصة لتعيين نساء ورجال لديهم القدرة على التفاعل الإيجابي مع كل المجموعات؛

١٣٨- يحث الدول على تعزيز التدريب وأنشطة التوعية في مجال حقوق الإنسان المصممة لموظفي الهجرة، وشرطة الحدود، وموظفي مراكز الاحتجاز والسجون، والسلطات المحلية، وموظفي الخدمة المدنية الآخرين المسؤولين عن إنفاذ القوانين، وكذلك المدرسين، على أن يولي في ذلك انتباه خاص لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء منعاً لوقوع أفعال التمييز العنصري وكره الأجانب وتجنباً لنشوء حالات يؤدي فيها التحامل إلى اتخاذ قرارات تقوم على العنصرية أو التمييز العنصري أو كره الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب؛

١٣٩- يحث الدول على توفير أو تعزيز التدريب للموظفين القائمين على إنفاذ القوانين، وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين المعنيين، على منع الاتجار بالأشخاص. ويتعين أن يركز التدريب على الطرائق المستخدمة في منع هذا الاتجار، وملاحقة المتاجرين قضائياً وحماية حقوق الضحايا، بما في ذلك حماية الضحايا من المتاجرين بالأشخاص. وينبغي أن يراعي التدريب أيضاً الحاجة إلى مراعاة حقوق الإنسان والطفل - والقضايا الحساسة من

منظور الجنسين وأن يشجع التعاون مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأخرى المعنية وسائر عناصر المجتمع المدني؛

٤ - الإعلام والاتصال ووسائط الإعلام، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة

١٤٠- يرحب بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت، في مكافحة العنصرية عن طريق الاتصال السريع والواسع النطاق؛

١٤١- يوجه الانتباه إلى إمكانية زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت، في إنشاء شبكات للتثقيف والتوعية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب داخل المدارس وخارجها، وإلى قدرة الإنترنت على تعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان وكذلك احترام قيم التنوع الثقافي؛

١٤٢- يؤكد أهمية الاعتراف بقيمة التنوع الثقافي واتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع وصول المجتمعات المهمشة إلى وسائط الإعلام الرئيسية والبديلة من خلال سبل منها عرض برامج تعبر عن ثقافات ولغات تلك المجتمعات؛

١٤٣- يعرب عن القلق إزاء التقدم المادي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك أشكالها ومظاهرها المعاصرة، مثل استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت، لنشر أفكار التفوق العرقي؛

١٤٤- يحث الدول ويشجع القطاع الخاص على دفع وسائط الإعلام، بما فيها وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية، وشبكة الإنترنت ووسائط الإعلان، مع مراعاة استقلالها، إلى وضع مدونة قواعد سلوك أخلاقية طوعية وتدابير للانضباط الذاتي وسياسات وممارسات، على أن يتم ذلك من خلال رابطاتها ومنظمتها المناسبة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، بغية:

(أ) مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ب) تعزيز تمثيل التنوع في مجتمعاتها على أساس منصف ومتوازن وعادل، وضمان تجسيد هذا التنوع بين موظفيها؛

(ج) مكافحة انتشار مفاهيم التفوق العرقي وتبرير الكراهية العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله؛

(د) تعزيز الاحترام والتسامح والتفاهم بين جميع الأفراد والشعوب والأمم والحضارات، وذلك عن طريق تقديم المساعدة في حملات التوعية العامة مثلاً؛

(هـ) تلافي استخدام القوالب النمطية بجميع أشكالها، ولا سيما الترويج لصور خاطئة عن اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون، للحيلولة دون انتشار مشاعر كره الأجانب بين الناس وتشجيع وصف الناس والأحداث والتاريخ وصفاً موضوعياً ومتوازناً؛

١٤٥- يحث الدول على تنفيذ العقوبات القانونية، وفقاً لقانون حقوق الإنسان الدولي ذي الصلة، فيما يتعلق بالتحريض على الكراهية العنصرية عن طريق التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت، ويحثها أيضاً على تطبيق جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة التي هي أطراف فيها، ولا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على ما ينشر في شبكة الإنترنت؛

١٤٦- يحث الدول على تشجيع وسائل الإعلام على تجنب القوالب النمطية القائمة على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٤٧- يناشد الدول أن تنظر في الأمور التالية، مع المراعاة التامة للمعايير الدولية والإقليمية القائمة بشأن حرية التعبير، ومع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير:

(أ) تشجيع موردي خدمات شبكة الإنترنت على وضع ونشر مدونات سلوك وتدابير تنظيم ذاتي طوعية محددة لمكافحة نشر الأفكار العنصرية وتلك التي تفضي إلى التمييز العنصري أو كره الأجانب أو أي شكل من أشكال التعصب والتمييز؛ ولهذه الغاية، يُشجع موردو شبكة الإنترنت على إنشاء هيئات وساطة على المستويين الوطني والدولي، تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة؛

(ب) العمل قدر الإمكان على اعتماد وتطبيق التشريعات القانونية الملائمة لملاحقة المسؤولين عن التحريض على الكراهية العنصرية أو العنف العنصري من خلال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت؛

(ج) التصدي لمشكلة نشر المواد العنصرية من خلال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت، وذلك بأساليب شتى منها تدريب السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين؛

(د) التنديد ببيث الأفكار العنصرية والمعادية للأجانب عبر كافة وسائل الاتصالات، بما فيها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، كشبكة الإنترنت، والنهي الفعال عن ذلك؛

(هـ) النظر في استجابة دولية فورية ومنسقة لمواجهة الظاهرة سريعة التطور في نشر لغة الكراهية والمواد العنصرية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت، والعمل في هذا السياق على تعزيز التعاون الدولي؛

(و) تشجيع إمكانية وصول جميع الناس إلى شبكة الإنترنت واستخدامها بوصفها محفلاً دولياً متكافئاً، مع العلم بوجود فوارق في استخدام الإنترنت والوصول إليها؛

(ز) النظر في سبل تعزيز المساهمة الإيجابية للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، كشبكة الإنترنت، من خلال تكرار الممارسات الجديدة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ح) تشجيع تجسيد تنوع المجتمعات بين العاملين في منظمات ووسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، كشبكة الإنترنت، وذلك بتعزيز تمثيل مختلف الشرائح داخل المجتمعات تمثيلاً كافياً على جميع مستويات هيكلها التنظيمي؛

باء - على الصعيد الدولي

١٤٨- يحث كافة الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على إقامة نظام دولي أساسه الإدماج والعدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية، والتفاهم المتبادل وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وبذ كافة مذاهب الإقصاء التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٤٩- يعتقد أنه ينبغي حل جميع الصراعات والنزاعات بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار السياسي. ويدعو المؤتمر جميع أطراف هذه الصراعات إلى ممارسة ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

١٥٠- يدعو الدول إلى التسليم، في سياق مناهضة جميع أشكال العنصرية، بضرورة التصدي لمعاداة السامية ومعاداة العروبة وكره الإسلام في شتى أنحاء العالم، ويحث جميع

الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور حركات تقوم على أساس أفكار العنصرية والتمييز ضد هذه الجماعات؛

١٥١- وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، يدعو إلى إنهاء العنف والاستئناف السريع للمفاوضات، واحترام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، واحترام مبدأ تقرير المصير، ووضع حد لكافة أشكال المعاناة، مما يسمح لإسرائيل والفلسطينيين باستئناف عملية السلام وتحقيق التنمية والازدهار في ظل أجواء الأمن والحرية؛

١٥٢- يشجع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية، وكذلك المجتمع المدني، على أن تتصدى في إطار الآليات الموجودة، أو أن تنشئ و/أو تطور حيثما يكون ضرورياً، آليات لمعالجة تلك الجوانب في عملية العولمة التي يمكن أن تؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٥٣- يوصي إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة وغيرها من وكالات وهيئات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز التنسيق فيما بينها لكشف أنماط الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بهدف تقييم مخاطر حدوث المزيد من التدهور الذي يمكن أن يقود إلى الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية؛

١٥٤- يشجع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة على تعزيز وتطوير أنشطة الاعتراف بأثر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب باعتبارها عوامل اجتماعية حاسمة للحالة الصحية البدنية والعقلية، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والحصول على الرعاية الصحية، وإعداد تقارير محددة، بما في ذلك البحوث، لتأمين نظم صحية منصفة للضحايا؛

١٥٥- يشجع منظمة العمل الدولية على تنفيذ أنشطة وبرامج لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عالم العمل، وعلى دعم الإجراءات التي تتخذها الدول ومنظمات أرباب العمل ونقابات العمال في هذا الميدان؛

١٥٦- يحث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تقدم الدعم للدول في إعدادها للمواد التعليمية ووسائل النهوض بالتدريس والتدريب والأنشطة التعليمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

رابعاً - توفير سبل الانتصاف والظعن والجبر وغير ذلك من التدابير الفعالة على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي

١٥٧- يقدر بالجهود التي تبذلها البلدان النامية، وخصوصاً التزام وعزم الزعماء الأفارقة، من أجل التصدي جدياً لتحديات الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وعدم الاستقرار والأمن، وذلك من خلال مبادرات مثل المبادرة الأفريقية الجديدة وآليات مبتكرة أخرى مثل صندوق التضامن العالمي لاستئصال الفقر، ويناشد البلدان المتقدمة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تقدم من خلال برامجها التشغيلية، موارد مالية جديدة وإضافية، حسبما يكون ملائماً، لدعم هذه المبادرات؛

١٥٨- يسلم بأن هذه المظالم التاريخية قد أسهمت بلا شك في انتشار الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وعدم الاستقرار والأمن التي تؤثر على العديد من الناس في مختلف بقاع العالم، وخصوصاً في البلدان النامية. ويدرك المؤتمر ضرورة وضع برامج من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات وفي الشتات، وذلك في إطار شراكة جديدة تقوم على روح التضامن والاحترام المتبادل، في المجالات التالية:

تخفيف عبء الديون؛

استئصال الفقر؛

بناء أو تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

تيسير الوصول إلى الأسواق؛

تعزيز الجهود لبلوغ أهداف تحويلات المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً إلى البلدان النامية؛

تكنولوجيا جديدة في مجال المعلومات والمواصلات لرأب الهوة المرقومة؛

الأمن الزراعي والغذائي؛

نقل التكنولوجيا؛

ضمان الشفافية والمساءلة في الحكم؛

الاستثمار في البنية الأساسية الصحية للتصدي للإصابة بفيروس نقص المناعة
البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومرض السل والملاريا، بما في ذلك من
خلال الصندوق العالمي لمرض الإيدز والصحة؛

تنمية البنية الأساسية؛

تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك بناء القدرات؛

التربية والتدريب والتنمية الثقافية؛

المساعدة القانونية المتبادلة في إعادة الأموال المخبأة بأساليب غير قانونية والمحولة
(المخبأة) بأساليب غير قانونية إلى بلدان الأصل، عملاً بأحكام الصكوك الوطنية
والدولية؛

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة؛

إعادة التحف الفنية والآثار والوثائق التاريخية إلى بلدان الأصل، عملاً بالاتفاقات
الثنائية أو الصكوك الدولية؛

الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال؛

تيسير عودة وتوطين من يرغب في ذلك من أحفاد الأفارقة الرقيق؛

١٥٩- يحث المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والبرامج التشغيلية والوكالات
المتخصصة في الأمم المتحدة أن تولي المزيد من الأولوية وأن تخصص الأموال الملائمة للبرامج
التي تتصدى لتحديات التنمية في الدول والمجتمعات المتأثرة، ولا سيما في القارة الأفريقية وفي
الشتات؛

المساعدة القانونية

١٦٠- يحث الدول على اتخاذ كافة التدابير الضرورية للمبادرة، على سبيل
الاستعجال، إلى معالجة الحاجة الملحة لإقامة العدل فيما يخص ضحايا العنصرية والتمييز
العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وضمان فتح سبل الوصول التامة
أمام الضحايا إلى المعلومات والدعم والحماية الفعالة وسبل الانتصاف الوطنية والإدارية
والقضائية، إضافة إلى المساعدة القانونية، بما في ذلك الحق في التماس تعويض أو ترضية
مناسبة وعادلة عن الأضرار متى تطلب الأمر ذلك؛

١٦١- يبحث الدول على تيسير سبل وصول ضحايا التمييز العنصري، بمن فيهم ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية إلى جميع الإجراءات القانونية المناسبة والمساعدة القانونية المجانية بطريقة تلائم احتياجاتهم الخاصة وتعرضهم للتأثر، بما في ذلك من خلال التمثيل القانوني؛

١٦٢- يبحث الدول على ضمان الحماية من التعرض للأذى لمقدمي الشكاوى والشهود على أفعال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعلى النظر في اتخاذ تدابير، حيثما كان ذلك مناسباً، مثل إتاحة المساعدة القانونية، بما فيها المعونة القانونية، لمقدمي الشكاوى الذين يلتمسون وسيلة انتصاف قانونية، وإن أمكن، إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم للمشتكين من العنصرية، بناء على موافقتهم، خلال الإجراءات القانونية؛

التشريعات والبرامج الوطنية

١٦٣- لأغراض مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مكافحة فعالة في الميادين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يوصي المؤتمر جميع الدول بأن يتضمن الإطار التشريعي الوطني لديها حظراً صريحاً محددًا للتمييز العنصري وأن يشتمل على سبل انتصاف أو جبر قضائية أو غير ذلك تكون فعالة، بما في ذلك من خلال تسمية هيئات وطنية مستقلة متخصصة؛

١٦٤- يبحث الدول، فيما يتعلق بسبل الانتصاف الإجرائي المنصوص عليها في قوانينها المحلية، على أن تراعى الاعتبارات التالية:

(أ) ينبغي أن تكون هذه السبل متاحة على أوسع نطاق ممكن وعلى أساس غير تمييزي ومتكافئ؛

(ب) ويجب أن يتم التعريف بما هو متاح من سبل انتصاف إجرائية في سياق الدعوى القضائية ذات الصلة ومساعدة ضحايا التمييز العنصري على الاستفادة منها وفقاً لكل حالة؛

(ج) وينبغي إجراء التحقيقات في الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري والبت فيها بأسرع ما يمكن؛

(د) ينبغي أن يتلقى ضحايا التمييز العنصري المساعدة والمعونة القانونيتين، مجاناً حيثما ينطبق ذلك، في إجراءات تقديم الشكاوى، وأن يتاح لهم عند الضرورة الاستعانة

مترجم شفوي في مثل هذه الإجراءات أو في القضايا المدنية أو الجنائية، الناشئة عن ذلك التمييز أو المتصلة به؛

(هـ) ويُعتبر إنشاء الهيئات الوطنية المختصة بالتحقيق الفعال في الادعاءات المتعلقة بالتمييز العنصري أو بتوفير الحماية لأصحاب الشكاوى من التخويف أو المضايقة تطوراً مستصوباً ويجب الاضطلاع به؛ وينبغي اتخاذ خطوات لسن تشريعات تحظر الممارسات التمييزية على أساس الجنس أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، وتنص على تطبيق عقوبات ملائمة ضد مرتكبيها وعلى سبل الانتصاف، بما في ذلك تقديم تعويض كاف للضحايا؛

(و) ينبغي تسهيل إمكانية حصول ضحايا التمييز على سبل الانتصاف القانوني، وينبغي في هذا الصدد النظر بصورة جديّة في إعطاء المؤسسات الوطنية وغيرها، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، إمكانية مساعدة هؤلاء الضحايا، وينبغي وضع برامج لتمكين أشد المجموعات تعرضاً من الاستفادة من النظام القضائي؛

(ز) ينبغي استكشاف، وحيثما أمكن، وضع أساليب وإجراءات جديدة ومبتكرة لحل المنازعات والوساطة والمصالحة بين أطراف الصراع أو النزاع القائم على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ح) يعتبر وضع سياسات وبرامج في مجال القضاء الذي يعيد الحقوق لضحايا الأشكال ذات الصلة من التمييز تطوراً مستصوباً وينبغي النظر فيه بشكل جاد؛

(ط) يجب على الدول التي أعلنت الالتزام بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تبذل جهوداً متزايدة لتعريف الجمهور بوجود آليات لتلقي الشكاوى بموجب المادة ١٤؛

سبل الانتصاف والجبر والتعويض

١٦٥- يحث الدول على تعزيز الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال ضمان استفادة جميع الأشخاص من سبل الانتصاف الفعالة والكافية والتمتع بحق التماس التعويضات والترضية العادلة والكافية أمام المحاكم الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية المختصة عن أية أضرار ناجمة عن هذا التمييز. ويشدد كذلك على أهمية الاستعانة بالقانون والمحاكم بشأن الشكاوى المتصلة بالعنصرية والتمييز العنصري ويوجه الاهتمام إلى ضرورة التعريف على نطاق واسع بسبل الانتصاف القضائي وغيرها من سبل الانتصاف وجعلها متيسرة وسريعة وغير معقدة دون مبرر؛

١٦٦- يحث الدول على اعتماد التدابير الضرورية، كما ينص عليها القانون الوطني، لضمان حق الضحايا في التماس الجبر والترضية العادلة والكافية للتعويض عن أعمال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ووضع تدابير فعالة لمنع تكرار هذه الأعمال؛

خامساً - الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعالية، بما في ذلك التعاون الدولي وتعزيز آليات الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعة هذه الاستراتيجيات

١٦٧- يدعو الدول إلى أن تجتهد في تطبيق جميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب إعلانات وخطط عمل المؤتمرات الإقليمية التي اشتركت فيها، وأن تقوم وفقاً لما تنص عليه الصكوك والقرارات الأخرى ذات الصلة بصياغة سياسات وخطط وطنية تتمشى مع الأهداف المحددة في تلك الإعلانات وخطط العمل الإقليمية، ويرجو من الدول، في الحالات التي تكون فيها هذه السياسات والخطط الوطنية، المتعلقة بحقوق الإنسان والرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، موجودة بالفعل، أن تدرج فيها الالتزامات الناجمة عن تلك المؤتمرات الإقليمية؛

١٦٨- يحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تنظر في الانضمام إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وبروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧، وكذلك إلى غيرها من معاهدات القانون الإنساني الدولي وأن تقوم، على سبيل الأولوية القصوى، بتشريع قوانين مناسبة، وأن تتخذ التدابير المطلوبة للامتثال بالكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالقواعد التي تحظر التمييز؛

١٦٩- يحث الدول على وضع برامج تعاونية لتعزيز تكافؤ الفرص لصالح ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويشجعها على اقتراح إنشاء برامج تعاونية متعددة الأطراف للغرض نفسه؛

١٧٠- يدعو الدول إلى أن تدرج موضوع مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في برامج عمل وكالات التكامل الإقليمي وبرامج عمل المحافل الإقليمية للحوار عبر الحدود؛

١٧١- يبحث الدول على الاعتراف بالتحديات التي تواجهها الشعوب المكونة اجتماعياً من مختلف الأعراق والألوان والأصول والانتماءات القومية أو العرقية والأديان واللغات، في سعيها إلى العيش معاً وتطوير مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات يسودها الوئام؛ ويبحث الدول أيضاً على الاعتراف بأن الأمثلة الإيجابية للنجاح النسبي المحرز في مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات، كـ بعض المجتمعات في منطقة البحر الكاريبي، تحتاج إلى الدراسة والتحليل، وأن الأساليب والآليات والسياسات والبرامج الرامية إلى فض المنازعات القائمة على عوامل متصلة بالعنصر أو اللون أو المنشأ أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو العرقي، وإلى تطوير مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات يسودها الوئام، تحتاج إلى الدراسة والتطوير بشكل منهجي، ومن ثم يطلب إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة أن تنظر في إنشاء مركز دولي للدراسات المتعددة الأعراق والثقافات ووضع السياسات كي يضطلع بهذا العمل الحاسم الأهمية لصالح المجتمع الدولي؛

١٧٢- يبحث الدول على حماية الهوية الإثنية والثقافية واللغوية والدينية للذين ينتمون إلى الأقليات في أقاليم كل منها وعلى وضع التدابير التشريعية الملائمة وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز الظروف اللازمة للنهوض بتلك الهوية، بغية حمايتهم من أي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي أخذ أشكال التمييز المتعدد، في هذا السياق، بعين الاعتبار التام؛

١٧٣- ويبحث الدول أيضاً على أن تضمن بصورة متساوية حماية وتعزيز هويات الجماعات المحرومة تاريخياً في تلك الظروف الفريدة حيثما أمكن ذلك؛

١٧٤- يبحث الدول على أن تتخذ أو تعزز التدابير، بما في ذلك عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، الرامية إلى التصدي للأسباب الأصلية كالفقر ونقص التنمية وعدم تكافؤ الفرص، مما يرتبط بعضه بالممارسات التمييزية التي تجعل الناس، وخاصة النساء والأطفال، يتعرضون للمتاجرة بهم، وقد تفضي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٧٥- يشجع الدول على أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بتنظيم حملات تستهدف توضيح الفرص والحدود والحقوق في حالة المهجرة، لتمكين كل فرد، وبصورة خاصة المرأة، من اتخاذ قرارات مدروسة، والحيلولة دون وقوعها ضحية الاتجار؛

١٧٦- يبحث الدول على اعتماد وتنفيذ سياسات للتنمية الاجتماعية استناداً إلى بيانات إحصائية موثوقة وتركز على تحقيق الالتزامات بتلبية الاحتياجات الأساسية الواردة في الفقرة ٣٦ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن عام

١٩٩٥، بحلول عام ٢٠١٥، بغية العمل بصورة ملموسة لسد الفجوات الحالية في الظروف المعيشية التي يواجهها ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وخاصة فيما يتعلق بمعدل الأمية، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، ووفيات الرضع، ووفيات الأطفال دون الخامسة، والصحة، والرعاية الصحية الإنجابية للجميع، والحصول على مياه الشرب المأمونة. وسوف يؤخذ في الاعتبار أيضاً تشجيع المساواة بين الجنسين عند اعتماد وتنفيذ هذه السياسات؛

الإطار القانون الدولي

١٧٧- يبحث الدول على أن تواصل تعاونها مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وغيرها من هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال حوار بناء وشفاف، بغية تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك المعنية والنظر على النحو المناسب في التوصيات التي تعتمد عليها هذه الهيئات فيما يتعلق بشكاوى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٧٨- يطلب موارد كافية للجنة القضاء على التمييز العنصري لتمكينها من تنفيذ ولايتها كاملة، ويؤكد أهمية توفير موارد كافية لجميع هيئات حقوق الإنسان التعاهدية بالأمم المتحدة؛

الصكوك الدولية العامة

١٧٩- يؤيد جهود المجتمع الدولي، وبخاصة الخطوات التي تم اتخاذها تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتعزيز احترام التنوع الثقافي والحفاظ عليه داخل المجتمعات والأمم وفيما بينها لإنشاء عالم تنسجم فيه الثقافات المتعددة، بما في ذلك إعداد صك دولي ممكن في هذا الصدد بما يتمشى والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

١٨٠- يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في وضع اتفاقية دولية كاملة وشاملة لحماية وتعزيز حقوق وكرامة المعوقين، بما في ذلك، بصفة خاصة، أحكام تناول الممارسات والمعاملة التمييزية اللتين تمسهما؛

التعاون الإقليمي/الدولي

١٨١- يدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى المساهمة في أنشطة السنة الدولية للتعنئة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال تشجيع البرلمانات الوطنية على استعراض التقدم المحرز لبلوغ أهداف المؤتمر العالمي؛

١٨٢- يشجع الدول على المشاركة في حوارات إقليمية بشأن مشكلات الهجرة، ويدعوها إلى النظر في التفاوض لإبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية خاصة بالعمال المهاجرين، وتصميم وتنفيذ برامج مع دول من مناطق أخرى لحماية حقوق المهاجرين؛

١٨٣- يحث الدول على دعم أو إقامة حوارات إقليمية شاملة بالتشاور مع المجتمع المدني، وبحسب الاقتضاء، وذلك بشأن أسباب وعواقب الهجرة لا تركز على تنفيذ القوانين ومراقبة الحدود فحسب بل تركز أيضاً على تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتهم، وعلى العلاقة بين الهجرة والتنمية؛

١٨٤- يشجع المنظمات الدولية التي تتناول ولاياتها قضايا الهجرة تحديداً على القيام بتبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها المتعلقة بأمور تنطوي على العنصرية والتمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، ومنهم العمال المهاجرون، وذلك بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

١٨٥- يعرب عن قلقه العميق إزاء شدة المعاناة البشرية للسكان المدنيين المتأثرين والعبء الذي تتحمله العديد من البلدان المستقبلية وخاصة البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويرجو من المؤسسات الدولية ذات الصلة أن تضمن الاستمرار في تقديم المساعدة الطارئة المالية والإنسانية الكافية للبلدان المضيفة لتمكينها من مساعدة الضحايا والقيام، على قدم المساواة بمعالجة الصعوبات والتي يواجهها السكان الذي طُردوا من ديارهم، وينادي بتوفير الضمانات الكافية لتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم بحرية في العودة إلى بلدانهم الأصلية طوعاً وبسلامة وكرامة؛

١٨٦- يشجع الدول على إبرام اتفاقات ثنائية ودون إقليمية وإقليمية ودولية للتصدي لمشكلة الاتجار بالمرأة والطفل، لا سيما الفتيات، وكذلك تهريب المهاجرين؛

١٨٧- يدعو الدول إلى القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز الاتصالات المتبادلة، على الصعيدين الإقليمي والدولي بين المؤسسات الوطنية المستقلة، وعند الانطباق، بين الهيئات المستقلة الأخرى ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز التعاون على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٨٨- يحث الدول على دعم أنشطة الهيئات أو المراكز الإقليمية التي تناهض العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حيثما وجد ذلك في إقليمها، ويوصي بإنشاء مثل هذه الهيئات أو المراكز حيث لا وجود لها في جميع المناطق. ويجوز لهذه الهيئات أو المراكز الاضطلاع بأنشطة منها الأنشطة التالية: تقييم ومتابعة حالة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتقييم ومتابعة

حالة الأفراد أو مجموعات الأفراد ضحايا هذه الممارسات أو المعرضين لها؛ وتحديد الاتجاهات والقضايا والمشكلات؛ وجمع ونشر وتبادل المعلومات وغيرها مما له صلة بنتائج المؤتمرات الإقليمية والمؤتمر العالمي، وبناء الشبكات لهذه الغايات؛ وإبراز الأمثلة على الممارسات الحسنة؛ وتنظيم حملات للتوعية؛ ووضع المقترحات والحلول وتدابير وقائية حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، من خلال الجهود المشتركة وبالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛

١٨٩- يحث المنظمات الدولية على المساهمة، في إطار ولاياتها، في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٩٠- يشجع المؤسسات المالية والإئتمانية والبرامج التنفيذية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بحسب ميزانياتها العادية والإجراءات المتبعة في مجالس إدارتها، على القيام بما يلي:

(أ) إيلاء أولوية خاصة وتوفير ما يكفي من الأموال، في حدود اختصاصاتها وميزانياتها، لتحسين حالة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بغية مكافحة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وإشراك هؤلاء في وضع وتنفيذ المشاريع المتعلقة بهم؛

(ب) إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في سياساتها وبرامجها؛

(ج) النظر في تضمين تقاريرها العادية التي تقدمها إلى مجالس إدارتها معلومات عن مساهمتها في تعزيز مشاركة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في برامجها وأنشطتها، ومعلومات عن الجهود المبذولة لتيسير هذه المشاركة، وضمان مساهمة هذه السياسات والممارسات في استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(د) دراسة كيفية تأثير سياساتها وممارساتها على ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وضمان مساهمة هذه السياسات والممارسات في استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٩١- (أ) يدعو الدول إلى وضع خطط عمل بالتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات التي تم إنشاؤها بموجب القانون لمكافحة العنصرية ومع المجتمع المدني، وتزويد مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بخطط العمل هذه وغيرها من المواد ذات الصلة بالتدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الإعلان وبرنامج العمل هذين؛

(ب) **يطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التعاون، في متابعة المؤتمر، مع خمسة خبراء بارزين ومستقلين، واحد من كل منطقة، يعينهم الأمين العام من بين مرشحين يقترحهم رئيس لجنة حقوق الإنسان، بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية، لمتابعة تنفيذ أحكام الإعلان وبرنامج العمل. وتقدم المفوضة السامية تقريراً مرحلياً سنوياً عن تنفيذ هذه الأحكام إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، مع مراعاة المعلومات والآراء المقدمة من الدول، والهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) **يرحب** ببنية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القيام بإنشاء وحدة في داخل المفوضية لمناهضة التمييز وغرضها مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز المساواة وعدم التمييز، **ويدعوها** إلى النظر في أن تدرج في ولايتها، في جملة أمور، تجميع معلومات عن التمييز العنصري وتطوره، وعمما يقدم من دعم قانوني وإداري ومن مشورة إلى ضحايا التمييز العنصري، وجمع المعلومات الأساسية المقدمة من الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار آلية متابعة المؤتمر؛

(د) **يوصي** المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقيام، عن طريق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن الوسائل العملية للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبخاصة عن الصكوك الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية، بما في ذلك تشريع مناهضة التمييز، فضلاً عن الوسائل القانونية لمكافحة التمييز العنصري؛ وبشأن سبل الانتصاف المتاحة من خلال الآليات الدولية لضحايا التمييز العنصري وكذلك سبل الانتصاف الوطنية؛ والبرامج التعليمية والوقائية المنفذة في مختلف البلدان والمناطق؛ وأفضل الممارسات للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وفرص التعاون التقني؛ والدراسات الأكاديمية والوثائق التخصصية، وضمان إتاحة قاعدة البيانات هذه إلى أقصى قدر ممكن لمن هم في مراكز السلطة ولعامّة الجمهور، من خلال موقعها على الشبكة العالمية للمعلومات ومن خلال وسائل ملائمة أخرى؛

١٩٢- يدعو الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مواصلة تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات أخرى بشأن الحوار بين الحضارات، وإلى القيام في سبيل هذا الغرض بتعبئة الأموال وتشجيع إقامة الشراكات؛

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١٩٣- يشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مواصلة وتوسيع نطاق تعيين وتسمية سفراء خير في جميع بلدان العالم للقيام بأمر منها تعزيز احترام حقوق الإنسان وقيام ثقافة تسامح وزيادة مستوى الوعي بويلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٩٤- يدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة جهودها الرامية إلى استمرار زيادة الوعي بعمل لجنة القضاء على التمييز العنصري وأعمال هيئات حقوق الإنسان التعاهدية الأخرى بالأمم المتحدة؛

١٩٥- يدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى إجراء مشاورات منتظمة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وذلك بالتشاور معها، وإلى تشجيع أنشطة البحوث الرامية إلى جمع وحفظ ومواءمة المواد التقنية والعلمية والتربوية والإعلامية التي تنتجها جميع الثقافات في المعمورة لمكافحة العنصرية؛

١٩٦- يروج من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا سيما المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة كره الأجانب والقيام، لهذا الغرض، بوضع برامج يمكن تطبيقها في البلدان بالاستناد إلى اتفاقات التعاون المناسبة؛

١٩٧- يدعو الدول إلى مساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في وضع وتمويل مشاريع محددة للتعاون التقني، بناء على طلب الدول، تستهدف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٩٨- (أ) يدعو لجنة حقوق الإنسان إلى تضمين ولايات المقررين الخاصين والأفرقة العاملة لديها، لا سيما المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، توصيات بأن يراعى الأحكام ذات

الصلة في الإعلان وبرنامج العمل عند ممارسة ولاياتهم، لا سيما عند تقديم تقارير إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، وأن ينظروا في أية وسيلة مناسبة أخرى لمتابعة نتيجة المؤتمر؛

(ب) يدعو الدول إلى التعاون في الإجراءات الخاصة ذات الصلة في لجنة حقوق الإنسان وسائر آليات الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبوجه خاص مع المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والممثلين الخاصين؛

١٩٩- يوصي لجنة حقوق الإنسان بإعداد معايير دولية تكميلية لتعزيز واستيفاء الصكوك الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من كافة جوانبها؛

العقود

٢٠٠- يبحث الدول والمجتمع الدولي على دعم أنشطة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛

٢٠١- يوصي بأن تنظر الجمعية العامة في إعلان سنة أو عقد للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، وذلك من أجل حماية الكرامة وحقوق الإنسان لهم؛

٢٠٢- يبحث الدول على تعزيز تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام وأهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، الذي بدأ في عام ٢٠٠١، وذلك بالتعاون على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويدعو هذه المنظمة إلى المساهمة في هذه الأنشطة؛

الشعوب الأصلية

٢٠٣- يوصي الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء تقييم لنتائج العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤)، وإصدار توصيات بشأن كيفية الاحتفال بنهاية هذا العقد، بما في ذلك إجراء المتابعة الملائمة؛

٢٠٤- يطلب من الدول أن تكفل التمويل الكافي لإعداد إطار تنفيذي وأساس متين للإنشاء المقبل للمحفل الدائم لقضايا السكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٢٠٥- يبحث الدول على التعاون في العمل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، ويطلب إلى الأمين العام ومفوضة الأمم

المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن يضمننا تزويد المقرر الخاص بجميع الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة له للاضطلاع بمسؤولياته؛

٢٠٦- يدعو الدول إلى إجراء مفاوضات بشأن نص مشروع إعلان حقوق الشعوب الأصلية وإلى القيام بإقراره بالسرعة الممكنة، هذا النص الذي تجرّي مناقشته في الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بصياغة مشروع إعلان، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥؛

٢٠٧- يحث الدول في ضوء العلاقة بين العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبين الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي للشعوب والأفراد على الصعيدين الوطني والدولي، على تعزيز سياساتها وتدابيرها الرامية إلى تقليص التفاوتات في الدخل والثروة، واتخاذ الخطوات المناسبة فرادى ومن خلال التعاون الدولي لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس غير تمييزي؛

٢٠٨- يحث الدول والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية على تخفيف حدة أي آثار سلبية للعولمة، من خلال دراسة جملة أمور منها كيفية تأثير سياساتها وممارساتها على الشعوب الوطنية عموماً والشعوب الأصلية بصفة خاصة، ومن خلال ضمان أن تسهم سياساتها وممارساتها في استئصال العنصرية من خلال مشاركة الشعوب الوطنية وبصفة خاصة الشعوب الأصلية في إعداد المشاريع الإئتمانية؛ ومن خلال مواصلة التحول الديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية؛ ومن خلال التشاور مع الشعوب الأصلية بشأن أي أمر قد يؤثر على سلامتهم البدنية أو الروحية أو الثقافية؛

٢٠٩- يدعو المؤسسات المالية والإئتمانية والبرامج التنفيذية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لميزانياتها العادية وإجراءات مجالس إدارتها، إلى القيام بما يلي:

(أ) إيلاء أولوية خاصة وتوفير التمويل الكافي، في حدود اختصاصاتها، لتحسين أوضاع الشعوب الأصلية، مع توجيه اهتمام خاص لاحتياجات هؤلاء السكان في البلدان النامية، بما في ذلك إعداد برامج محددة لتحقيق أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

(ب) تنفيذ مشاريع خاصة، عبر القنوات المناسبة وبالتعاون مع الشعوب الأصلية، لدعم مبادراتها على الصعيد المجتمعي، ولتيسير تبادل المعلومات والدراية التقنية بين الشعوب الأصلية والخبراء في هذه المجالات؛

المجتمع المدني

٢١٠- يدعو الدول إلى تعزيز التعاون وإقامة الشراكات والتشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع المدني، بغية تسخير تجربتها وخبرتها الفنية، مساهمة بذلك في وضع التشريعات والسياسات وغيرها من المبادرات الحكومية، ومشاركة كذلك بصورة أوثق في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٢١١- يبحث زعماء الطوائف الدينية على مواصلة مواجهة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال أمور منها تعزيز ورعاية الحوار والشراكات لتحقيق المصالحة والتعافي والانسجام في داخل المجتمعات وفيما بينها، ويدعو الطوائف الدينية إلى المشاركة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، ويشجع كبار رجال الدين على تشجيع زيادة التعاون والاتصالات بين الجماعات العرقية المتنوعة؛

٢١٢- يبحث الدول على إنشاء وتعزيز شراكات فعالة مع جميع الفاعلين المعنيين في المجتمع المدني وتقديم الدعم لهم بحسب الاقتضاء، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، لا سيما المرأة التي تواجه أشكالاً متعددة من التمييز، والتشجيع على اتباع نهج متكامل وشامل لإزاء القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات؛

المنظمات غير الحكومية

٢١٣- يبحث الدول على توفير بيئة مفتوحة وميسرة لتمكين المنظمات غير الحكومية من العمل الحرّ والعلني داخل مجتمعاتها مما يجعلها تشارك مشاركة فعالة في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في جميع أنحاء المعمورة، وعلى تشجيع المنظمات الشعبية على أداء دور أوسع نطاقاً؛

٢١٤- يدعو الدول إلى استكشاف وسائل لتوسيع نطاق دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع وذلك خصوصاً من خلال تعميق روابط التضامن فيما بين المواطنين وتعزيز زيادة الثقة بين الطبقات العرقية والاجتماعية، وذلك بالتشجيع على مشاركة المواطنين مشاركة أوسع نطاقاً وزيادة التعاون الطوعي؛

القطاع الخاص

٢١٥- يبحث الدول على اتخاذ تدابير، تتضمن عند الاقتضاء، تدابير تشريعية، لضمان امتثال الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات الأجنبية العاملة في إقليمها القومي للمبادئ والممارسات التي تدعو إلى اللاعنصرية وعدم التمييز، ويشجع كذلك قطاع الأعمال التجارية، بما فيه الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الأجنبية، على التعاون مع النقابات المهنية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني المعنية من أجل وضع مدونات قواعد سلوك طوعية لجميع الأعمال التجارية بهدف منع ومعالجة واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

الشباب

٢١٦- يبحث الدول على تشجيع المشاركة الكاملة والنشطة في وضع وتخطيط وتنفيذ أنشطة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وإشراك الشباب فيها بصورة أوثق، ويدعو الدول إلى القيام، بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من قطاعات المجتمع، بتيسير إجراء حوار وطني ودولي للشباب حول العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال المحفل العالمي للشباب التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبواسطة التكنولوجيا الحديثة وعمليات التبادل وغيرها من الوسائل؛

٢١٧- يبحث الدول على تشجيع وتيسير إنشاء وإبقاء آليات للشباب تقيمها منظمات الشباب والشابات وأنفسهم انطلاقاً من روح مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك من خلال أنشطة منها التالية: نشر وتبادل المعلومات وبناء الشبكات لخدمة هذه الأهداف؛ وتنظيم حملات توعية والمشاركة في برامج تثقيفية متعددة الثقافات؛ ووضع مقترحات وحلول كلما أمكن وكما اقتضى الحال؛ والتعاون والتشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في وضع مبادرات وبرامج تعزز التبادل والحوار بين الثقافات؛

٢١٨- يبحث الدول على العمل، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، واللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الرياضية الدولية والإقليمية، على تشديد الكفاح ضد العنصرية في الرياضة بطرق منها تثقيف شباب العالم من خلال ممارسة الرياضة دون أي نوع من التمييز وبروح المباريات الأولمبية التي تقتضي التفاهم والتسامح والنزاهة والتضامن بين البشر؛

٢١٩- يسلم بأن نجاح برنامج العمل المشار إليها يتطلب إرادة سياسية، وتمويلاً مناسباً على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وتعاوناً دولياً.

الحواشي

(١) لأغراض هذا الإعلان وبرنامج العمل، كان من المفهوم أن مصطلح "نوع الجنس" يشير إلى كلا الجنسين، الذكر والأنثى، في إطار المجتمع. ولا يتضمن مصطلح "نوع الجنس" أي معنى يختلف عما ذكر أعلاه.

(٢) ينبغي الإشارة إلى الفصل السابع من تقرير المؤتمر الذي يورد جميع التحفظات والبيانات المتعلقة بالإعلان وبرنامج العمل.

القرارات التي اعتمدها المؤتمر

القرار ١

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*

إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،
يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

القرار ٢

تقديم تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب**

إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وقد عقد في ديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،
يطلب إلى رئيسة المؤتمر أن تقدم تقرير المؤتمر العالمي إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

القرار ٣

الإعراب عن الشكر للبلد المضيف**

نحن، ممثلي الدول المشاركة في هذا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وقد اجتمعنا في ديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

* اعتمد في الجلسة العامة السادسة عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

** اعتمد في الجلسة العامة العشرين المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

- ١- **نعرب من جديد** عن إشاراتنا بالكفاح البطولي الذي خاضه شعب جنوب أفريقيا من أجل الحرية والمساواة والكرامة؛
- ٢- **نشفي على** رئيس وحكومة وشعب جنوب أفريقيا لما أبدوه من عزم في العمل على بناء مجتمع يتسم بالانسجام والتعبئة لمبدأ نبيل هو المصالحة رغم ظلم الماضي؛
- ٣- **نعرب عن امتناننا وإعجابنا** بما أبدته السيدة زوما، رئيسة المؤتمر، من إدارة ممتازة وكفاءة وتفان، فكان ذلك مساهمة حاسمة في نجاح مداولاتنا؛
- ٤- **نعرب عن امتناننا** لجنوب أفريقيا لاستضافة المؤتمر العالمي الذي يعتبر لقاءً عالمياً رئيسياً يجسد موضوعه القيم الإنسانية في أسمى أشكالها، ولما بذلته في هذا الإطار من جهد هائل لإيجاد الظروف المؤدية إلى نجاح هذا المؤتمر، بفضل ما ظهر من حسنّ بالمسؤولية وتعاون وحوار ومثابرة كانت دليل النهج الذي اتبع طوال مداولاتنا.

٤ القرار

الإعراب عن الشكر للسيدة ماري روبنسون*

- نحن، ممثلو الدول المشاركة في هذا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،
- وقد اجتمعنا في ديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،
- ١- **نعرب عن عميق امتناننا** وكامل تقديرنا واحترامنا للسيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للمؤتمر العالمي، التي استرشدت في عملها دائماً بالاهتمام بجعل قضية حقوق الإنسان تصل إلى النصر؛
 - ٢- **نؤيد السيدة ماري روبنسون** في حضنها بإيمان وثبات على العمل في الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، خصوصاً من خلال اتباع نهج يقوم على الانفتاح والحوار والتعاون؛
 - ٣- **نعرب للسيدة ماري روبنسون**، باعتبارها الأمانة العامة للمؤتمر، عن تقديرنا وشكرنا لما بذلته من جهود لم تعرف الكلل في أثناء العملية التحضيرية وفي أثناء المؤتمر من أجل هذا اللقاء الهام.

* اعتمد في الجلسة العامة العشرين المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١- عُقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وعقد المؤتمر خلال تلك الفترة ٢٠ جلسة عامة.

باء - افتتاح المؤتمر

٢- أعلن السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، افتتاح المؤتمر. وترد كلمة الافتتاح التي ألقاها الأمين العام في المرفق الثاني لهذا التقرير.

جيم - الحضور

٣- كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر:

الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد الروسي
أندورا	إثيوبيا
إندونيسيا	أذربيجان
أنغولا	الأرجنتين
أوروغواي	الأردن
أوزبكستان	أرمينيا
أوغندا	إريتريا
أوكرانيا	إسبانيا
إيران (جمهورية- الإسلامية)	أستراليا
آيرلندا	إستونيا
آيسلندا	إسرائيل
إيطاليا	أفغانستان
باراغواي	إكوادور
باكستان	ألبانيا
البحرين	ألمانيا

جمهورية أفريقيا الوسطى	البرازيل
الجمهورية التشيكية	بربادوس
جمهورية تنزانيا المتحدة	البرتغال
الجمهورية الدومينيكية	بروني دار السلام
الجمهورية العربية السورية	بلجيكا
جمهورية كوريا	بلغاريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	بليز
جمهورية الكونغو الديمقراطية	بنغلاديش
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	بنما
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	بنن
جمهورية مولدوفا	بوتان
جنوب أفريقيا	بوتسوانا
جورجيا	بور كينا فاصو
الدانمرك	بوروندي
الرأس الأخضر	البوسنة والهرسك
رواندا	بولندا
رومانيا	بوليفيا
زامبيا	بيرو
زمبابوي	بييلاروس
سانت فنسنت وجزر غرينادين	تايلند
سري لانكا	تركيا
السلفادور	ترينيداد وتوباغو
سلوفاكيا	تشاد
سلوفينيا	توغو
سنغافورة	توفالو
السنغال	تونس
سوازيلند	جامايكا
السودان	الجزائر
سورينام	جزر البهاما
السويد	جزر سليمان
سويسرا	جزر القمر
سيراليون	الجمهورية العربية الليبية

كوستاريكا	سيشيل
كولومبيا	شيلي
الكونغو	الصومال
الكويت	الصين
كينيا	طاجيكستان
لاتفيا	العراق
لبنان	عمان
لكسمبرغ	غابون
ليبيريا	غامبيا
ليتوانيا	غانا
ليختنشتاين	غواتيمالا
ليسوتو	غيانا
مالطة	غينيا
مالي	غينيا الاستوائية
ماليزيا	غينيا - بيساو
مدغشقر	فرنسا
مصر	الفلبين
المغرب	فنزويلا
المكسيك	فنلندا
ملاوي	فيجي
المملكة العربية السعودية	فيت نام
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	قبرص
منغوليا	قطر
موريتانيا	قيرغيزستان
موريشيوس	كازاخستان
موزامبيق	الكاميرون
ميانمار	الكرسي الرسولي
ناميبيا	كرواتيا
النرويج	كمبوديا
النمسا	كندا
نيبال	كوبا
النيجر	كوت ديفوار

هولندا	نيجيريا
الولايات المتحدة الأمريكية	نيكاراغوا
اليابان	نيوزيلندا
اليمن	هايتي
يوغوسلافيا	الهند
اليونان	هندوراس
	هنغاريا

٤- وفي يوم الاثنين ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، انسحب وفدا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٥- وكانت الكيانات الأخرى التالية ممثلة في المؤتمر:
فلسطين

٦- وكانت المنظمات التالية التي تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال جميع المؤتمرات الدولية المعقودة برعاية الجمعية العامة ممثلة في المؤتمر:

- الجماعة الأندية
- المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
- أمانة الكومنولث
- جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية
- مجلس أوروبا
- الجماعة الأوروبية
- المصرف الأوروبي لإعادة البناء والتنمية
- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
- لجنة الصليب الأحمر الدولية
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- المنظمة الدولية للهجرة
- المنظمة الدولية للفرانكفونية
- جامعة الدول العربية
- منظمة الوحدة الأفريقية

- منظمة الدول الأمريكية
 منظمة المؤتمر الإسلامي
 الاتحاد الإنمائي لدول أفريقيا الجنوبية
 جمعية مالطة العسكرية ذات السيادة
- ٧- وكانت الدول الأعضاء المنتسبة في اللجان الإقليمية التالية ممثلة في المؤتمر:
 جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة
- ٨- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر:
 منظمة العمل الدولية
 صندوق النقد الدولي
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
 البنك الدولي
 منظمة الصحة العالمية
 المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٩- وكانت المنظمات الحكومية والكيانات الأخرى التالية ممثلة في المؤتمر:
 اللجنة الأولمبية الدولية
- ١٠- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج والآليات التالية، بما فيها الهيئات والآليات المعنية بحقوق الإنسان، ممثلة في المؤتمر:

(أ) برامج وصناديق الأمم المتحدة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
 منظمة الأمم المتحدة للطفولة
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 صندوق الأمم المتحدة للسكان

(ب) كيانات الأمم المتحدة الأخرى

- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
 جامعة الأمم المتحدة

(ج) معاهد البحث والتدريب

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

(د) اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(هـ) هيئات وآليات حقوق الإنسان

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
لجنة مناهضة التعذيب
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
لجنة القضاء على التمييز العنصري
لجنة حقوق الطفل
الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية
حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق
الإنسان
المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية
والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحرية الدين أو المعتقد
المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين
المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي
والتعبير

المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات
الأساسية للشعوب الأصلية

المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان والفقير المدقع

١١ - وكانت المؤسسات الوطنية التالية المعنية بحقوق الإنسان ممثلة في المؤتمر:

Canadian Human Rights Commission

Centre de Promotion des Droits de la Personne Humaine et Prévention du
Génocide, Burundi

Comisionado Nacional de los Derechos Humanos, Honduras

Comité Sénégalais des Droits de l'Homme

Comité Supérieur des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales,
Tunisia

Commissariat aux Droits de l'Homme à la Lutte Contre la Pauvreté et
l'Insertion, Mauritania

Commission Fédérale contre le Racisme, Switzerland

Commission Nationale des Droits de l'Homme du Togo

Commission Nationale Consultative des Droits de L'Homme, France

Commission Nationale des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales,
Niger

Commission Nationale des Droits de l'Homme, Chad

Commission Nationale des Droits de l'Homme, Madagascar

Commission Nationale des Droits de l'Homme, Rwanda

Commission Nationale pour les Droits de l'Homme, Greece

Commission on Human Rights and Administrative Justice, Ghana

Commission on Human Rights, Philippines

Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, Morocco

Danish Center for Human Rights

Defensoría del Pueblo de Colombia

Defensoría del Pueblo, Peru

Defensoría del Pueblo, Venezuela

Defensor de Pueblo de Argentina

Fiji Human Rights Commission

Human Rights and Equal Opportunity Commission, Australia

Human Rights Commission of Ireland

Human Rights Commission of Malaysia

Human Rights Commission, Mauritius

Human Rights Commission, New Zealand

Human Rights Commission, Sri Lanka

Malawi Human Rights Commission
Mexican National Human Rights Commission
National Commission on Human Rights and Freedoms, Cameroon
National Commission on Human Rights, Indonesia
National Human Rights Commission, India
National Human Rights Commission, Nepal
National Human Rights Commission, Nigeria
National Ombudsman of Ukraine
Office of Public Defender of Georgia
Ombudsman against Ethnic Discrimination, Sweden
Permanent Human Rights Commission, Zambia
Procuraduria de los Derechos Humanos de Guatemala
Republic of Albania People's Advocate
South African Human Rights Commission
Standing Committee on Human Rights, Kenya
The Danish Board for Ethnic Equality
The National Human Rights Commission of Mongolia
The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights
Uganda Human Rights Commission

١٢ - وحضر المؤتمر، عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وترد في الوثيقة A/CONF.189/INF.1 قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية المعتمدة للمشاركة في المؤتمر. وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير معلومات عن الأنشطة الموازية والأنشطة المرتبطة بها، بما في ذلك تلك التي نظمتها المنظمات غير الحكومية.

دال - انتخاب رئيس المؤتمر

١٣ - انتخب المؤتمر بدون تصويت، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، سعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما (جنوب أفريقيا) رئيسة للمؤتمر. وترد الكلمة الافتتاحية لرئيسة المؤتمر في المرفق الثاني لهذا التقرير.

هاء - الكلمات الافتتاحية

١٤ - أدلى بكلمات افتتاحية كل من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، فخامة السيد تابو مبيكي، ورئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، والأمين العام للمؤتمر العالمي، السيدة ماري روبنسون. وترد كلماتهم في المرفق الثاني لهذا التقرير.

واو - رسائل من رؤساء الدول وشخصيات أخرى

١٥ - تلقى المؤتمر رسائل تهنئة من فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق.

زاي - إقرار النظام الداخلي

١٦ - أقر المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.189/2)، بصيغته التي أوصت بها اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الأولى في مقررها PC.1/4 المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، باعتباره النظام الداخلي للمؤتمر.

حاء - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين غير الرئيس

١٧ - انتخب المؤتمر، في جلسته العامتين الأولى والثانية، المعقودتين في ٣١ آب/أغسطس و١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفقاً للمادة ١٧ من نظامه الداخلي، أعضاء المكتب الآخرين التاليين:

٢١ نائباً للرئيس (بحسب المجموعات الإقليمية):

الدول الأفريقية: تونس، السنغال، كينيا، نيجيريا

الدول الآسيوية: باكستان، الصين، العراق، الهند

دول أوروبا الشرقية: أذربيجان، أرمينيا، بلغاريا، سلوفاكيا، كرواتيا

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: بربادوس، شيلي، كوبا، المكسيك

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: بلجيكا، السويد، كندا، النرويج.

المقرر العام للمؤتمر العالمي:

السيدة إدنا ماريا سانتوس رولاند (البرازيل)

اللجنة الرئيسية:

الرئيس: السيد كلوديو مورينو (إيطاليا)

لجنة الصياغة:

الرئيس: السيد علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)

طاء - إقرار جدول أعمال المؤتمر

١٨ - أقرّ المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.189/1)، بصيغته التي أوصت بها اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الثالثة في مقرها PC.3/2 المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، وبعد أن نقحه المؤتمر كجدول لأعماله. و جدول الأعمال الذي تم إقراره هو الآتي:

- ١- افتتاح المؤتمر.
- ٢- انتخاب الرئيس.
- ٣- الخطابات الافتتاحية.
- ٤- إقرار النظام الداخلي.
- ٥- انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الآخرين.
- ٦- واثق تفويض الممثلين في المؤتمر:
 - (أ) تعيين لجنة واثق التفويض؛
 - (ب) تقرير لجنة واثق التفويض.
- ٧- إقرار جدول الأعمال.
- ٨- تنظيم الأعمال.
- ٩- المواضيع التي يتناولها المؤتمر:

مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأشكالها ومظاهرها المعاصرة؛

ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

تدابير المنع والتثقيف والحماية الهادفة إلى القضاء على العنصرية والتمييز لعنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعد الوطني الإقليمي والدولي؛

توفير سبل الانتصاف والطعن والحبر والتدابير التعويضية* الفعالة وغير ذلك من التدابير على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

* تُستعمل كلمة "التعويضية" دون المساس بأي نتيجة من نتائج هذا المؤتمر.

الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعلية، بما في ذلك التعاون الدولي وتعزيز آليات الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعة هذه الاستراتيجيات؛

١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقريره.

ياء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية، ولجنة الصياغة والفريقين العاملين التابعين لها (الفريق العامل المعني بمشروع إعلان المؤتمر والفريق العامل المعني بمشروع برنامج العمل)

١٩ - أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، وعملاً بالمادة ٤٧ من نظامه الداخلي، اللجنة الرئيسية ولجنة الصياغة، التي تضم فريقين عاملين: الفريق العامل المعني بمشروع الإعلان والفريق العامل المعني بمشروع برنامج العمل.

كاف - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٢٠ - أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، عملاً بالمادة ٤ من نظامه الداخلي للمؤتمر، لجنة وثائق التفويض المؤلفة من الدول التالية: الاتحاد الروسي، إكوادور، آيرلندا، تايلند، جزر البهاما، الصين، غابون، موريشيوس والولايات المتحدة الأمريكية.

لام - مسائل أخرى

٢١ - اختتم المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أعماله في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان مقرراً في البداية أن ينهيها في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

١ - أحرى المؤتمر، في جلساته الثانية إلى التاسعة عشرة المعقودة في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مناقشة عامة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال المتعلق بالمواضيع التالية: '١' مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأشكالها، ومظاهرها المعاصرة؛ '٢' ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ '٣' تدابير المنع والتثقيف والحماية الهادفة إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ '٤' توفير سبل الانتصاف والظعن والخبير والتدابير التعويضية* وغير ذلك من التدابير على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي؛ '٥' الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعلية، بما في ذلك التعاون الدولي، وتعزيز آليات الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعة هذه الاستراتيجيات.

٢ - وتكلم في المؤتمر ممثلو الدول وكيانات أخرى، ومنظمات حكومية دولية، ولجان إقليمية، وأعضاء منتسبين إلى لجان إقليمية، ووكالات متخصصة، وأجهزة وهيئات وبرامج تابعة للأمم المتحدة وآليات متصلة بها، بما في ذلك هيئات وآليات حقوق الإنسان، ومؤسسات حقوق إنسان وطنية ومنظمات غير حكومية.

٣ - واستمع المؤتمر في جلسته الثانية، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، إلى بيانات أدلت بها رئيسة الدولة في جمهورية لاتفيا فخامة السيدة فيرا فايبك - فرايبيرغا؛ ورئيس جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، فخامة الرئيس أولوسيغوم أوباسانجو؛ ورئيس جمهورية السنغال فخامة السيد عبدلاي واد؛ ورئيس جمهورية الرأس الأخضر، فخامة السيد بيدرو بيريس؛ ورئيس جمهورية توغو، فخامة السيد غناسينغي إيادوما؛ ورئيس جمهورية كوبا، فخامة السيد فيديل كاسترو؛ ورئيس جمهورية الكونغو، فخامة السيد دينيس ساسو نغويسو؛ ورئيس جمهورية أوغندا، فخامة السيد يوييري كاغوتا موسيفيني؛ ورئيس وزراء جمهورية موزامبيق، معالي السيد باسكوال موكومي؛ ونائب رئيس جمهورية غابون، معالي السيد ديدجوب ديفونغي دي ندينغي؛ ورئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد ياسر عرفات.

* تُستخدم كلمة "التعويضية" دون المساس بأي نتيجة من نتائج هذا المؤتمر.

٤- وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها النائب الثاني لرئيس جمهورية بنما، معالي السيد دومينادور قيصر بازان؛ ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية بلجيكا، معالي السيد لويس ميشيل (النيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ وانضمت إلى هذا البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا)؛ ووزيرة الصناعة والعمل والاتصالات بالسويد، معالي السيدة مونا ساهلين؛ ونائبة رئيس وزراء كرواتيا معالي السيدة ييلكا أنتونوفيتش؛ ونائب رئيس وزراء سلوفاكيا، معالي السيد لوبومير فوغاس؛ ووزيرة التخطيط والتعاون في شيلي، معالي السيدة أليخاندررا كراوس فاليي؛ ووزير الخارجية والتعاون في موريتانيا، معالي السيد دح ولد عبيد؛ ووزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، معالي السيد يوشكا فيشر؛ ووزير خارجية إمارة ليختنشتاين، معالي السيد إيرنست فالتش؛ والوزيرة المسؤولة عن مفاوضات معاهدة وايتانغي ووزيرة العدل المعاونة في نيوزيلندا، معالي السيدة مارغريت ويلسون؛ ووزير العدل والمساواة وإصلاح القوانين في آيرلندا، معالي السيد جون أودونوغهيو.

٥- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات رئيس الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان السيد لياندرو ديسبوي؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز.

٦- وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها وزير الخارجية الاتحادي ليوغوسلافيا، معالي السيد غوران سليفانوفيتش؛ والوزير المنتدب لشؤون التعاون والفرانكوفونية في فرنسا، معالي السيد شارل جوسلان، ووزيرة العمل في فنلندا، معالي السيدة تارجا فيلاتوف؛ ووزير خارجية سلوفينيا، معالي الدكتور دميتري روبيل؛ ووزير خارجية إيطاليا، معالي السيد ريناتو روجيرو؛ ووزير الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس، معالي السيد أنيل ك. غايان؛ ووزيرة داخلية الدانمرك، معالي السيدة كارين جيسبيرسن؛ ووزير الشؤون الاجتماعية في آيسلندا، معالي السيد بال بيتورسون؛ ووزير العدل في الإمارات العربية المتحدة، معالي السيد محمد بن نخيرة الظاهري؛ ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، معالي الدكتور كمال خرازي؛ ووزير خارجية أندورا، معالي السيد جولي مينوفيس - تريكيل؛ ووزير خارجية هايتي، معالي السيد جوزيف فيليب أنطونيو؛ ووزيرة الشؤون الاجتماعية في نيكاراغوا، معالي السيدة جميلة بونيليا؛ ووزيرة الشؤون العرقية في إستونيا، معالي السيدة كاترين ساكس؛ ووزير العدل في البرازيل، معالي السيد خوسيه غريغوري؛ ووزيرة الخارجية المناوبة في اليونان، معالي السيدة إيليسافيت

بابازوي؛ والمبعوث الخاص لرئيسة جمهورية سري لانكا ونائب رئيس لجنة التخطيط القومي في سري لانكا، سعادة السيد لاكشمان جاياكودي.

٧- وفي الجلسة نفسها، أدلت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، ببيان.

٨- وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها وزير العمل والشؤون الاجتماعية في إسبانيا، معالي السيد خوان كارلوس أباريسيو بيريس؛ ووزير خارجية باكستان، معالي السيد عبدالستار؛ ووزير العدل في إثيوبيا، معالي السيد ووريد - وولد - وولدي؛ ووزير الاتصالات والمتحدث باسم حكومة بوروندي، معالي السيد لوك روكينغاما؛ ووزير العدل وشؤون حقوق الإنسان بالأرجنتين، معالي الدكتور خورخي إنريكي دي لا روا؛ ووزيرة الدولة بكندا (التعددية الثقافية) (مركز المرأة)، معالي الأونرابل هيدي فراي؛ والوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بشؤون حقوق الإنسان والاتصالات والعلاقات مع مجلس النواب في تونس، معالي السيد صلاح الدين معاوي؛ ووزير الدولة بوزارة خارجية رومانيا، معالي السيد ميھنيا موتوك؛ ونائب وزير خارجية النمسا، سعادة السيد ألبرت روهان؛ ونائبة وزير خارجية بولندا، سعادة السيدة غرازينا برناتوفيتش؛ ونائب وزير خارجية ليتوانيا، سعادة الدكتور أوسكاراس جوسيس؛ ونائب وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سعادة السيد فونغسافات بوها؛ وأمين السر البرلماني لوزير شؤون الهجرة والتعددية الثقافية في أستراليا، سعادة الأونرابل السيناتور كاي بيترسون؛ ووكيل وزارة الخارجية في عمان، سعادة السيد سيد بدر حمد آل بو سعدي؛ والأمين البرلماني الأقدم للشؤون الخارجية بسنغافورة، سعادة السيد زين العابدين محمد رشيد؛ والممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة في جنيف، سعادة السيد شيهان ماضي.

٩- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا تركيا واليونان ببياناتين ممارسة لحق الرد.

١٠- وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، فخامة السيد جوزو كرزبانوفيتش؛ ونائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، فخامة السيد جاكوب زوما؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التشيكية، معالي السيد يان كافان؛ ووزير الخارجية والتعاون في المغرب، معالي السيد محمد بن عيسى وممثل وزارة الخارجية في أرمينيا معالي السيد فاهرام كازويان بالنيابة عن وزير خارجية أرمينيا، معالي السيد فارتان أوسكانيان؛ ووزير خارجية مصر، معالي السيد أحمد ماهر السيد؛ ووزير العدل وحقوق الإنسان في إندونيسيا، معالي السيد يوسريل إهزا ماهيندرا؛ ووزير الداخلية في بوتان، معالي السيد ليونبو تينلي جيامتشو؛ ووزير الدولة

للشؤون الخارجية في الكويت، معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح؛ ووزير الخارجية والتكامل الأفريقي في بنن، معالي السيد كولاولي أ. إدجي.

١١- وفي الجلسة نفسها، أدلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد عمر موسى، ونائب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، معالي السيد سعيد جينيت، ببيانين.

١٢- وفي الجلسة السادسة أيضاً، أدلى بيان كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد مارتن بيلينغا - إيبوتو؛ ونائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية للأمم المتحدة، السيد ماتس كارلسون.

١٣- وفي الجلسة السابعة المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها نائب رئيس جمهورية زامبيا، فخامة الأونورابل إينوك ب. كافنديلي؛ ونائب رئيس وزراء جمهورية سوازيلند، معالي الأونورابل آرثر ر. ف. خوزا؛ ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في لكسمبرغ، معالي السيدة لايدي بولفر؛ ووزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة، معالي الأونورابل جاكايام. كيكويي؛ ووزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، معالي الأونورابل كريستوفر م. أوبوري؛ ووزير خارجية ليسوتو، معالي الأونورابل موتسوتشاي توماس تابان؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند، معالي السيد عمر عبد الله؛ ووزيرة شؤون المساواة بين الجنسين في جمهورية كوريا، معالي السيدة هان ميونغ - سوك؛ ووزير العدل والنظام العام في قبرص، معالي السيد نيكوس كوسيس؛ ووزير العدل في السودان، معالي السيد علي محمد عثمان ياسين؛ ووزير خارجية فنزويلا، معالي السيد لويس ألفونسو دافيلار غارسيا؛ ووزير خارجية ملاوي، معالي الأونورابل ليليان أ. باتيل؛ ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية، معالي السيد فاروق الشرع.

١٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، السيد خوان سومافيا، ببيان.

١٥- وفي الجلسة السابعة أيضاً، أدلى ممثلو أذربيجان وأرمينيا وتركيا ببيانات ممارسة لحق الرد.

١٦- وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها نائب وزير خارجية أنغولا، معالي السيد جورج تشيكوتي؛ والسكرتير الدائم لوزارة خارجية جامايكا، سعادة السيد ستافورد نيل؛ ورئيس لجنة دراسات المواطن لمكافحة التمييز في المكسيك، سعادة السيد غلبرتو رينكون غلاردو؛ ووزيرة شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي السيدة أموس بارونة برونديري؛ ووزير السياسة

الحضرية وإدماج الأقليات الإثنية في هولندا، معالي السيد روجر فان بوكستيل؛ ووزير خارجية أريتريا، معالي السيد علي سعيد عبد الله؛ ووزير العدل في ناميبيا، معالي الأونورايل الدكتور إرنست ن. تجيرانجي؛ ووزير خارجية أفغانستان، معالي الدكتور ع. عبد الله؛ ووزير العدل والحريات العامة في كوت ديفوار، معالي السيد أولاي سيين؛ ووزير شؤون حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد نتومبا لوبا لومو؛ وسكرتيرة الدولة لشؤون تعزيز حقوق الإنسان في بوركينافاسو، سعادة السيدة مونيكا إيبودو؛ ونائب وزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، معالي السيد وانغ غوانغيا؛ والسكرتيرة البرلمانية للشؤون الخارجية في اليابان، سعادة السيدة كاوري مارويا؛ وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية في هنغاريا، سعادة السيد إيفان بابا؛ ونائب وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية، سمو الأمير تركي بن محمد الكبير؛ ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد سيرجي أوردتسونكتسي.

١٧- وفي الجلسة نفسها، أدلت المديرية العامة للمفوضية الأوروبية، السيدة أوديل كويتين، ببيان (بالتبابة عن الجماعة الأوروبية).

١٨- وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزيرة التنمية الدولية في النرويج، معالي السيدة آن كرستين سيدنيس؛ والمفوض السامي لبليز لدى المملكة المتحدة، سعادة السيد أسعد شومان؛ ونائبة وزير خارجية كوستاريكا، معالي السيدة إيلين وايت غوميز؛ وسكرتير الدولة بوزارة الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سعادة السيد فكتور غابير؛ ونائب وزير خارجية غانا، معالي السيد الحجي مصطفى إدريس؛ والأمين العام لوزارة الخارجية في لبنان، سعادة السيد زهير حمدان؛ والممثل الدائم للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سعادة السيد صامويل ت. راميل؛ والسفير المفوض فوق العادة لجمهورية أوكرانيا لدى جنوب أفريقيا، سعادة السيد إيغور تورينسكي؛ ونائب مدير إدارة المعاهدات والشؤون القانونية بوزارة خارجية أذربيجان، سعادة السيد توفيق موساييف؛ والممثل الدائم لبنغلاديش لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سعادة السيد توفيق علي؛ ونائب مستشار جامعة ويست إنديز في بربادوس، سعادة السيد هيلاري بيكليس؛ والمفوض السامي لغيانا لدى المملكة المتحدة، سعادة السيد ل. ك. ن. سنغ؛ ونائب المدير العام لوزارة خارجية إسرائيل، سعادة السيد موردحاي يديد.

١٩- وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من الأمين العام لمجلس أوروبا، سعادة السيد وولتر شوبير والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السيد عبد الواحد بلقزيز، ببيان.

٢٠- وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها مدير مكتب الرئاسة ونائب رئيس اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان في اليمن، سعادة السيد علي محمد العنيسي؛ والأمين العام لوزارة الخارجية في ألبانيا، سعادة السيد إدوارد سولو؛ ونائب وزير خارجية بلغاريا، معالي السيد بيتكو دراغانوف؛ ووزير العدل في زمبابوي، معالي الأونورابل ب. أ. تشيناماسا؛ وأمين اللجنة الشعبية العامة لشؤون الوحدة الأفريقية في الجماهيرية العربية الليبية، معالي السيد علي عبد السلام التريكي؛ ووزير العمل والضمان الاجتماعي في كازاخستان، معالي السيد علي خان بايمينوف؛ ومساعد وزير خارجية فييت نام، سعادة السيد نغويين بو بنه؛ والمستشار والمبعوث الخاص لوزير خارجية تايلند، سعادة السيد براشا غونا - قاسم؛ ووكيل وزارة الخارجية في دولة قطر، سعادة السيد عبد الرحمان العطية.

٢١- وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات كل من مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، السيد بيار سانيه؛ ونائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السيد علي بندياري؛ والأمين العام للمنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية - الأفريقية، السيد فيق كامل؛ والمراقب الدائم لمنظمة الفرنكوفونية الدولية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، السيد كزافييه ميشيل؛ ورئيس شعبة المنظمات الدولية بلجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد فرنسيس آمار؛ ومدير الشؤون القانونية والمكتب التنفيذي لمنظمة الهجرة الدولية، السيد ريشار ك. بيروشو؛ ورئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري، ورئيس الاجتماع الثالث عشر لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان السيد مايكل إ. شريفيس.

٢٢- وفي الجلسة العاشرة أيضاً، أدلى ممثلو تركيا والعراق وقبرص والكويت ببيانات، ممارسة لحق الرد. وفي نفس الجلسة، أدلى المراقب عن فلسطين ببيان، ممارسة لحق الرد.

٢٣- وفي الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر لبيانات أدلى بها كل من المفوض السامي للهجرة والأقليات الإثنية في البرتغال، سعادة السيد خوسيه ليتاو؛ وممثل العراق الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، سعادة السيد سمير النعمة؛ وسفير الجمهورية الدومينيكية المكلف ببعثة خاصة، سعادة السيد روبن سيليه؛ ورئيس وفد دولة البحرين، سعادة السيد إبراهيم علي الماجد؛ ومديرة شؤون حقوق الإنسان بوزارة خارجية باراغواي، سعادة السيدة سوليداد فييارا؛ وممثل تركيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، سعادة السيد مراد سونغار؛ وممثل نيبال الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، سعادة السيد رام سمخادا؛ والمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى مكتب الأمم المتحدة

بجنيف، سعادة الأسقف ديارمويد مارتن؛ ورئيس وفد إكوادور، سعادة السيد فرنسيسكو برونو أرندي؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في جزر القمر، معالي السيد سوييف محمد الأمين؛ ووزير داخلية مالطة، معالي الأونورابل طونيو بورغ؛ والوزير، مدير المعهد الوطني للزراعة في هندوراس، معالي السيد أنيبال دالغادو فيايوس.

٢٤- وفي نفس الجلسة، أدلى رئيس وفد هيئة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، سعادة السيد مارك ج. وولف، ببيان.

٢٥- وفي الجلسة الحادية عشرة أيضاً، أدلت نائبة المديرية التنفيذية (شؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة إيمelda هنكن ببيان.

٢٦- في الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، أدلى ببيان كل من رئيس المؤتمر معالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، والأمانة العامة للمؤتمر ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون.

٢٧- وفي الجلسة الثانية عشرة أيضاً، استمع المؤتمر لبيانات أدلى بها كل من النائب العام وسكرتير الدولة للعدل في غامبيا، سعادة الأونورابل جوزيف هنري جوف؛ ووزير العدل والعلاقات المؤسساتية في رواندا، معالي السيد جان دي ديو موكيو؛ ورئيس وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، سعادة السيد ري يونغ هو؛ ونائب وزير خارجية بيلاروس، سعادة السيد الكسندر سيشوف؛ ونائب وزير العدل والداخلية في منغوليا، سعادة السيد مونغ - أورجيل تسيند؛ ووزير الإعلام في ماليزيا، سعادة الأونورابل محمد خليل يعقوب؛ وسفير سيراليون في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، سعادة السيد الحاج فودي م. دابور؛ ورئيس وفد كولومبيا، سعادة السيد خايمي خيرون دوارتي؛ وممثل حكومة مملكة تايلند، سعادة السيد هورلات؛ ونائب رئيس وزراء فيجي ووزير الشؤون الفيجية، معالي السيد راتو إيبيلي نايلاتيكاو.

٢٨- وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات كل من رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا، السيدة فرين غينوالا (باسم الاتحاد البرلماني الدولي)؛ ونائبة المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السيدة مريم العوضي؛ وممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد مارتن هوبنهاين؛ ونائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية في أفريقيا، السيدة ليلي بن بركة؛ وممثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، السيد جوزيف إغبينديون.

٢٩- وفي الجلسة الثانية عشرة أيضاً، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، أدلى ممثل أرمينيا ببيان ممارسة لحق الرد.

٣٠- وفي الجلسة الثالثة عشرة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر لبيانات أدلى بها كل من المفوض السامي لترينيداد وتوباغو لدى نيجيريا، سعادة الأونورا بل باتريك إدواردس؛ ووزير شؤون الرئاسة والإدارة العامة في بوتسوانا معالي الأونورا بل تيسي د. موغامي؛ ورئيس وفد توفالو، سعادة السيد افتخار أحمد عياض؛ وممثل مدغشقر الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، سعادة السيد مكسيم زافيرا.

٣١- وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية بجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، معالي السيد كارلايل ج. كوربن؛ والأمينة التنفيذية لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، السيدة دولسي ماريا بيريرا؛ ونائبة مدير مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، السيدة ك. بيرك ديلون؛ ونائب رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيد كمال رزاق - بارا؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، السيد بيتر بيوت؛ ومديرة الاستراتيجيات والدعوة والشراكات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بمنظمة الصحة العالمية، السيدة ويني مبانجو - شومبوشو؛ ومستشارة حقوق الإنسان للمرأة بصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، السيدة روكسانا كاريلو.

٣٢- وفي الجلسة الثالثة عشرة أيضاً، أدلى ببيان كل من رئيسة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، السيدة إيريك - دايس؛ ونائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، السيد هيبوليتو سولاري إيرغوين؛ ورئيس الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، السيد أسيبورن إيدي؛ والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد غليلي أهاثمانزو.

٣٣- وفي الجلسة الثالثة عشرة، أدلت السيدة ريغوبرتا منتشو توم، الحائزة لجائزة نوبل للسلام ببيان.

٣٤- وفي الجلسة الثالثة عشرة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، أدلى ممثل كل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

٣٥- وفي الجلسة الرابعة عشرة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، أدلى ببيان كل من المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد التابع للجنة حقوق الإنسان، السيد عبد الفتاح عمر؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين التابعة للجنة حقوق الإنسان، السيدة

غابرييلا رودريغيس بيزارو؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه التابعة للجنة حقوق الإنسان، السيدة رادريكا كوماراسوامي.

٣٦- وفي الجلسة الرابعة عشرة أيضاً، أدلى مدير إدارة التعاون الدولي في اللجنة الأولمبية الدولية، السيد فيكرو كيداني ببيان.

٣٧- وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها الناطق المعين للمؤسسات الوطنية، السيد بارني بيتيانا؛ ورئيس لجنة حقوق الإنسان في ملاوي، السيد ألفريد نسوبي؛ وكبيرة مفوضية لجنة حقوق الإنسان الكندية، السيدة ميشيل فالاردو - رامزي؛ وممثل مدير المركز الدائم لحقوق الإنسان، السيد جورج أولريش؛ ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، السيد إدريس ضحاك؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو، السيد كومي غونندولي؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا، السيد غسانا ندوبا؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مدغشقر، السيد جوستان راكوتونيدينا؛ ورئيسة لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، السيدة أورورا ب. نافاريي - ريسينا؛ وأمين المظالم في كولومبيا، السيد إدواردو سيفوينتس؛ ورئيس لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا؛ السيد فايز مصطفى؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا، القاضي السيد أوتشي أومو؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون، السيد سولومون نفور غوي؛ ومنسق العلاقات العرقية في نيوزيلندا، السيد غريغوري فورتوين؛ والمفوض بالإجابة المعني بمسألة التمييز العنصري، لجنة العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس، لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في أستراليا، السيد وليام جوناس؛ ونائبة رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا، السيدة مارتين فالديس - بولوك.

٣٨- وفي الجلسة الرابعة عشرة أيضاً، أدلى ممثل السودان ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

٣٩- وفي الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزير التعاون في غينيا، معالي السيد موري كابا؛ ونائبة أمين الرئاسة لشؤون المرأة في غواتيمالا، سعادة السيدة غلوريا دومينغا تيكون كانيل؛ وأمينة الدولة في سويسرا، سعادة السيدة كلاوديا كاوفمان؛ ونائبة وزير العدل والعبادة في غينيا الاستوائية، السيدة إيفانجيلينا فيلومينا أويو إيولي؛ ووكيل أمين الشؤون المتعددة الأطراف والخاصة في بيرو، سعادة السيد هيرنان كوتورييه؛ والمستشار الخاص لرئيس سورينام، سعادة السيد فيليم أودينهوت؛ والسيناتور فرانسيس غارلاوولو من ليبريا.

٤٠- وفي الجلسة نفسها، أدلى السيد ماريو يوتزيس، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري ببيان.

٤١ - وفي الجلسة الخامسة عشرة أيضاً، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من نائبة رئيس اللجنة الاتحادية السويسرية لمناهضة العنصرية، السيدة سيسيل بولمان؛ ونائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، السيدة شيرلي مابوسيللا؛ ونائبة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في النيجر، السيدة مريم سيسه؛ والمفوض الرابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، السيد رودولفو لارا بونتي؛ ونائبة أمين المظالم لمناهضة التمييز الإثني في السويد، السيدة كاتري لينا؛ وممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، القاضي السيد ك. راماسوامي؛ ومفوض لجنة حقوق الإنسان في أوغندا، السيد جويل أليرو - أومارا؛ ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان، السيد ل. أ. سيسيليانوس؛ ومفوض اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في زامبيا، السيد لويس تشانغوفو؛ والسيد مايكل فاريل، عضو اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان.

٤٢ - وفي الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من مديرة لجنة حقوق الإنسان في فيجي، السيدة شايبستا شاميم؛ والأمين الدائم للجنة حقوق الإنسان في السنغال، السيد أليوني ندياي؛ والمدير العام لمكتب المحامي العام في فنزويلا، السيد خيرمان سالترون نيجريتي؛ ومدير لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، السيد كينيث أتافواه.

٤٣ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: لجنة التوجيه الدولية؛ ولجنة الشبيبة الدولية؛ ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة؛ والمجموعة المعنية بالميول الجنسية؛ والمجموعة المعنية بالاتصال؛ والمجموعة المعنية بالشؤون الدينية والروحية؛ والمجموعة المعنية بالتعليم؛ والمجموعة المعنية بالشؤون الدولية والمسكونية؛ والمجموعة المعنية بالمعوقين؛ والمجموعة المعنية بالأفريقيين والمتحدرين من أصل أفريقي؛ والمجموعة المعنية بالشعوب الأصلية؛ ومركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية (بالنيابة أيضاً عن الحملة الدولية من أجل التبت، وحركة التصالح الدولية، والمؤسسة الدولية للنظرة العالمية)؛ ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف؛ ومركز الثقافات الهندية والورشة الدائمة لنساء الشعوب الأصلية وشعوب الأمازون، بيرو؛ ومؤسسة دار ميهر وايت؛ ومؤسسة سوارا راكيات في ماليزيا؛ ومركز بدائل التنمية.

٤٤ - وفي الجلسة ١٦ أيضاً، أدلى ممثلو أستراليا والصين وموريتانيا والمكسيك والسنغال ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

٤٥ - وفي الجلسة ١٧ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانين أدلى بهما وزير التعليم والثقافة في أوروغواي، سعادة السيد أنطونيو ميركادير، ورئيس وفد مالي، سعادة السيد لوي ماري باستيد.

٤٦ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: المعهد الإسلامي للمرأة في إيران؛ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (تايلند)؛ ومنظمة الجميع من أجل التعويض والانعقاد (AFRE-CURE)؛ ومؤسسة الخوئي؛ ومؤسسة نوتردام للأخوة؛ والمؤتمر الكندي للمتحدثين من أصول إسبانية (كندا)؛ واتحاد الكتاب والفنانين في كوبا؛ والمركز الأوروبي لحقوق العجر (هنغاريا)؛ ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ والمعهد الدولي للسلم؛ والمعهد المعني بالأعراق والرعاية الصحية والقانون - جامعة دايتون (الولايات المتحدة)؛ والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة؛ ومرصد حقوق الإنسان؛ والتحالف العالمي للكائنات المصلحة؛ ومنظمة العفو الدولية؛ والمجلس الأعلى لقبائل الكري؛ ومنظمة حقوق الطفل (غيانا)؛ ورابطة حقوق الإنسان في غيانا؛ ومنظمة تي كاوا مارو - ماوري؛ واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة؛ ورابطة حقوق الإنسان في تركيا؛ وحركة "توبايا آمارو" الهندية؛ ورابطة سوسيل دهارما الدولية؛ ورابطة مشروع الكاريبي (كوستاريكا)؛ ورابطة نساء بيرو المتحدثات في الأرجنتين؛ ومؤسسة الفضاء الأفريقي - الأمريكي؛ والمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب؛ والمجلس الوطني للهنجاء.

٤٧ - وفي الجلسة ١٧ أيضاً، أدلى ممثلاً العراق وماليزيا ببيانين ممارسة لحق الرد.

٤٨ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة الأفكار (شيلي)؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ ومؤسسة العمل والتعليم من أجل النهوض بالصحة (إكوادور)؛ ومؤسسة الزمالة الإنجيلية العالمية؛ ومؤسسة ساميرادي؛ والمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية؛ والمعهد المهني للعلاج المتقدم للجروح (الولايات المتحدة)؛ والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، ومجموعة حقوق الأقليات؛ والشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية (بلجيكا)؛ والمجموعة المعنية بحقوق الإنسان للشيخ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ ومؤتمر المنظمات غير الحكومية؛ ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمتحدثين من أصل آسيوي؛ ومجموعة المنظمات غير الحكومية الكاريبية؛ والمجموعة المعنية بالعدالة الجنائية الدولية؛ والمجموعة المعنية بالأعراق والفقر والعولمة؛ ومجموعة داليت؛ والمجموعة المعنية بالقضية الفلسطينية؛ ومجموعة شرق ووسط أوروبا؛ والمجموعة المعنية بالطفلة؛ والمجموعة المعنية

بشؤون العمل؛ والمجموعة المعنية بالتنوع الثقافي؛ ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود؛ ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (بالنيابة أيضاً عن عدة منظمات غير حكومية أخرى)؛ ومنظمة التآخي بين الأديان (بالنيابة أيضاً عن منتدى مكافحة ومعاداة الإسلام والعنصرية) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ والاتحاد السيادي للشعوب الأصلية في أستراليا (أستراليا)؛ والمؤتمر العالمي الأمازيغي (فرنسا)؛ ومؤسسة CISM-Veneto؛ ومؤسسة Inclusion International (الرابطة الدولية للجمعيات المعنية بالمعوقين عقلياً)؛ والأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان؛ والمعهد السندي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية).

٤٩ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد العالمي للعمل؛ ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالنساء الأفريقيات والمتحدرات من أصل أفريقي؛ ومنظمة خدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية؛ واللجنة الوطنية للمرأة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ ومؤسسة The 1990 Trust (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ والرابطة الأمريكية للطب النفسي؛ وجامعة براهما كومارس الروحية العالمية؛ وجمعية السلالات الأفريقية (كندا)؛ ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان؛ ومؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان؛ ورابطة الباحثات المسلمات؛ ومؤسسة الحق - القانون في خدمة الإنسان؛ واللجنة المعنية بالمرأة والسكان والبيئة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي؛ ومركز روما للسياسات العامة "آفن آمينترا" (رومانيا)؛ ورابطة النساء من أتباع "أهل البيت"؛ وباكس روماننا؛ والاتلاف الأفريقي الكندي لمكافحة العنصرية (كندا)؛ ومنظمة "صحة المرأة في يد المرأة"؛ ومؤسسة نواة دراسات السود (البرازيل)؛ ورابطة الشعب الصيني للصدقة مع البلدان الأجنبية (بالنيابة أيضاً عن الاتحاد النسائي لعموم الصين)؛ والجمعية الصينية للنهوض ببرنامج غوانكاوي (بالنيابة أيضاً عن الرابطة الصينية للأمم المتحدة)؛ ومؤسسة الإمكانات المسيحية الدولية غير المحدودة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ومركز الدراسات والدفاع عن السود (البرازيل)؛ واتحاد الرابطات العربية الأهلية - "الاتجاه" (بالنيابة أيضاً عن مؤسسة العدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (إسرائيل)؛ واليوم العالمي للأمل والثقة؛ واتحاد السود من أجل المساواة (البرازيل)؛ والحركة الأفريقية (لجنة باربادوس للمنظمات غير الحكومية من أجل المؤتمر العالمي للأمم المتحدة)؛ ومنظمة الشباب ضد العنصرية.

الفصل الرابع

تقرير اللجنة الرئيسية

- ١- وافق المؤتمر، في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، على تنظيم عمله على النحو المبين في الوثيقة A/CONF.189/3، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.
- ٢- ووافق المؤتمر، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على تسمية السيد كلاوديو مورينو (إيطاليا) رئيساً للجنة الرئيسية.
- ٣- وعقدت اللجنة الرئيسية ثلاث جلسات في ٢ و٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- ٤- وقد عرضت على اللجنة الرئيسية الوثائق التالية:
 - (أ) مذكرة مقدمة من الأمانة تحيل فيها النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي (A/CONF.189/2) الذي اعتمده المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١؛
 - (ب) مذكرة مقدمة من الأمين العام يحيل فيها مشروع برنامج العمل المؤقت للمؤتمر العالمي (A/CONF.189/3) الذي اعتمده المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١؛
 - (ج) مذكرة مقدمة من الأمين العام يحيل فيها مشروع إعلان المؤتمر العالمي (A/CONF.189/4)؛
 - (د) مذكرة مقدمة من الأمين العام يحيل فيها مشروع برنامج عمل المؤتمر العالمي (A/CONF.189/5).
- ٥- وقد انتخبت اللجنة الرئيسية بالتنزكية، في جلستها الأولى المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس: السيد ألكسندر سلاي (الجمهورية التشيكية)
السيد هيرمان كوترييه (بيرو)
السيد براساد كاريواسام (سري لانكا)
- ٦- وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، انتخبت اللجنة الرئيسية بالتنزكية السيدة نجاة الحجاجي (الجمهورية العربية الليبية) مقررة لها.

٧- وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة الرئيسية علماً بقرار لجنة الصياغة بأن يتم النظر في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل من قبل فريقين عاملين تابعين للجنة الصياغة.

النظر في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل

٨- أعلن رئيس اللجنة الرئيسية، في الجلسة الثانية المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، أن لجنة الصياغة ستواصل النظر، من خلال الفريقين العاملين التابعين لها، في فقرات مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل التي لم تكن قد اعتمدت بعد.

٩- وقد نظرت اللجنة الرئيسية، في جلستها الثالثة المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر، في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل اللذين اتفق عليهما في الفريقين العاملين وفي لجنة الصياغة والمقدمين من رئيس لجنة الصياغة. وقد عرضت على اللجنة الرئيسية الفقرات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بمشروع الإعلان والواردة في الوثيقتين A/CONF.189/L.2 و L.2/Add.1 وفي وثيقة لا تحمل رمزاً، والفقرات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بمشروع الإعلان والواردة في الوثائق A/CONF.189/L.3 و L.3/Add.1 إلى Add.3 وفي وثيقة لا تحمل رمزاً.

١٠- وفي الجلسة نفسها، نظرت اللجنة الرئيسية في الفقرات الجديدة التالية التي عرضها رئيس المؤتمر نتيجة للمشاورات ووافقت عليها. ثم أدمجت هذه الفقرات في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل:

الفقرات المتعلقة بقضايا الماضي

”الإعلان وبرنامج العمل

”مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأشكالها ومظاهرها المعاصرة

”(يجل محل الفقرات ١٠ - ١٨)

”الفقرة ١٠: نسلّم بأن ممارسات الرق وتجارة الرقيق، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كانت من المآسي الفظيعة في تاريخ الإنسانية لا بسبب ما اتسمت به من وحشية مقبولة فحسب وإنما أيضاً بسبب حجمها وطابعها المنظم، وبخاصة إنكارها لكيثونة الضحايا، ونعترف كذلك بأن ممارسات الرق وتجارة الرقيق تشكل جريمة ضد الإنسانية وكان من المفروض أن تُعتبر دوماً جريمة ضد الإنسانية، ولا سيما تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وأنها من بين المصادر والمظاهر الرئيسية

للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، كانوا ضحايا لهذه الأفعال ولا يزالون ضحايا لعواقبها.

”الفقرة ١١: يسلم المؤتمر العالمي بأن الاستعمار قد أفضى إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، كانوا ضحايا للاستعمار ولا يزالون ضحايا لعواقبه. ونحن نعترف بما سببه الاستعمار من معاناة ونؤكد وجوب إدانته، متى وأينما وقع، وبوجوب منع تكرار حدوثه. كما أننا نأسف لأن آثار واستمرار تلك الهياكل والممارسات كانت من بين العوامل التي أسهمت في استمرار أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم اليوم.

”الفقرة ١٢: يعترف المؤتمر العالمي بأن الفصل العنصري والإبادة الجماعية يشكلان بمقتضى القانون الدولي، جريمتين من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأهما من المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويسلم بما سببه هذه الأفعال من شرور ومعاناة لا يمكن وصفها، ويؤكد وجوب إدانة هذه الأفعال، متى وأينما حدثت، ووجوب منع تكرار حدوثها.

”توفير سبل الانتصاف والظعن والجبر وغير ذلك من التدابير التعويضية الفعالة على الصعدة الوطني والإقليمي والدولي

”الفقرة ١١٦: إن المؤتمر العالمي يعترف بما سببه ممارسات الاسترقاق وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والفصل العنصري، والاستعمار، والإبادة الجماعية، من معاناة إنسانية هائلة ومحن مأساوية لملايين الرجال والنساء والأطفال، ويعرب عن عميق أسفه لذلك، ويدعو الدول المعنية إلى تكريم ذكرى ضحايا المآسي التي حدثت في الماضي، ويؤكد وجوب إدانة هذه الممارسات، متى وأينما وقعت، ووجوب منع عودتها إلى الظهور. وبأسف المؤتمر العالمي لأن هذه الممارسات والهياكل، السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، قد أفضت إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”الفقرة ١١٧: يعترف المؤتمر العالمي بالمعاناة والشرور التي لا يمكن وصفها والتي أحلت بملايين الرجال والنساء والأطفال نتيجة لممارسات الاسترقاق وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية، والمآسي

التي حدثت في الماضي، ويعرب عن عميق أسفه لذلك. ويلاحظ المؤتمر العالمي كذلك أن بعض الدول قد بادرت إلى الاعتذار ودفعت تعويضات حيثما كان ذلك مناسباً بسبب ما ارتكب من انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق.

”الفقرة ١١٨: من أجل طي صفحة تلك الفصول المظلمة من التاريخ، وكوسيلة للتصالح والتعافي، ندعو المجتمع الدولي وأعضاءه إلى تكريم ذكرى ضحايا تلك المآسي. ويلاحظ المؤتمر العالمي كذلك أن بعض الدول قد بادرت إلى الإعراب عن الأسف أو الندم أو تقديم الاعتذارات، وندعو الدول التي لم تسهم بعد في رد الكرامة للضحايا إلى إيجاد السبل الملائمة للقيام بذلك ونعرب عن تقديرنا، تحقيقاً لهذه الغاية، للبلدان التي سبق أن قامت بذلك.

”الفقرة ١١٩: إن المؤتمر العالمي، إذ يدرك الالتزام الأخلاقي من جانب كافة الدول المعنية، يدعو هذه الدول إلى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة لوضع حد للآثار الدائمة لتلك الممارسات وعكس اتجاهها.

”الفقرة ١٢١: يسلم المؤتمر العالمي بعواقب الأشكال القديمة والمعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بوصفها تحديات جسيمة للسلم والأمن العالميين، وكرامة الإنسان، وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للعديد من سكان العالم، وبخاصة الأفارقة، والمنحدرون من أصل أفريقي، والمنحدرون من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية.

”الفقرة ١٢٢: إن المجتمع الدولي إذ يسترشد بالمبادئ المحددة في إعلان الألفية، فضلاً عن التسليم بأن تتحمل مسؤولية جماعية عن إقرار مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والإنصاف والسهر على أن تصبح العولمة قوة إيجابية دافعة لجميع شعوب العالم، يتعهد بالعمل من أجل إدماج البلدان النامية على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي وبالتصدي لتهميشها، عاقداً العزم على تحقيق النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية المستدامة واستئصال الفقر واللامساواة والحرمان.

”الفقرة ١٢٣: يؤكد المؤتمر العالمي أن نذكر جرائم ومظالم الماضي، متى وأينما حدثت، والإدانة الصريحة لمآسيها العنصرية وقول الحقيقة عن التاريخ، هي كلها عناصر أساسية للمصالحة الدولية ولخلق مجتمعات تقوم على العدالة والمساواة والتضامن.

”الفقرة ١٢٤: يسلم المؤتمر العالمي بجهود البلدان النامية، وبشكل خاص تعهد القادة الأفارقة وعزمهم على التصدي بجدية لتحديات الفقر والتخلف الاقتصادي

والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، من خلال مبادرات مثل المبادرة الأفريقية الجديدة وغير ذلك من الآليات المبتكرة مثل صندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر، ويدعو البلدان المتقدمة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى القيام، من خلال برامجها التنفيذية، بتوفير الموارد المالية الجديدة والإضافية حسبما يكون مناسباً لدعم هذه المبادرات.

”الفقرة ١٢٥: يسلم المؤتمر العالمي بأن المظالم التاريخية هذه قد أسهمت بشكل لا يمكن إنكاره في ظهور الفقر والتخلف الاقتصادي والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، هذه الظواهر التي تمس العديد من الشعوب في مختلف أنحاء العالم. ويسلم المؤتمر العالمي بضرورة وضع برامج من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات وفي الشتات، وفي إطار شراكة جديدة، تقوم على روح التضامن والاحترام المتبادل في المجالات التالية:

- تخفيف أعباء الديون
- استئصال الفقر
- بناء أو تعزيز المؤسسات الديمقراطية
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
- الوصول إلى الأسواق
- تكثيف الجهود للوفاء بالأهداف المتفق عليها دولياً بشأن تحويلات المساعدة الإئتمانية الرسمية إلى البلدان النامية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة لسدّ الفجوة الرقمية
- الزراعة والأمن الغذائي
- نقل التكنولوجيا
- الحكم المتسم بالشفافية والمساءلة
- الاستثمار في الهياكل الأساسية الصحية لمعالجة مشكلة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومرض السل الرئوي والمalaria، من خلال عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة

- تطوير الهياكل الأساسية
- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك بناء القدرات
- التعليم والتدريب والتنمية الثقافية
- المساعدة القانونية المتبادلة في إعادة الأموال المتحصل عليها أو المحوَّلة على نحو غير قانوني، وفقاً للضكوك الوطنية والدولية
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة
- إعادة التحف الفنية، والمصنوعات اليدوية والوثائق التاريخية إلى بلدانها الأصلية، وفقاً للاتفاقات الثنائية أو للضكوك الدولية
- الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال
- تيسير عودة خلف الأفارقة الذين استُبعدوا وتيسير إعادة توطينهم مع الترحيب بهذه العودة وإعادة التوطين.

”الفقرة ١٢٦: بحث المؤتمر العالمي المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية والبرامج التنفيذية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على إيلاء أولوية أكبر وتخصيص التمويل المناسب للبرامج التي تتصدى للتحديات الإئتمانية التي تواجه الدول والمجتمعات المتأثرة، وبخاصة الدول والمجتمعات في القارة الأفريقية وفي الشتات.

”الفقرة ١٢٧: يحمي المؤتمر العالمي الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار مشروع ”طريق الرق“، ويطلب إتاحة محصلة هذا المشروع للمجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن.

الفقرات المتعلقة بالشرق الأوسط وما يتصل به من قضايا

”مشروع الإعلان

”١- إننا ندرك حقيقة أن تاريخ الإنسانية حافل بفضائع كبرى نجمت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونعتقد أنه من الممكن استخلاص العبر عن طريق تذكُّر التاريخ بغية تجنب حدوث المآسي في المستقبل.

”٢- ونذكر بأن المحرقة يجب ألا تُنسى أبداً.

”٣- ونعترف مع بالغ القلق بوجود تعصب ديني ضد طوائف دينية معينة، وكذلك بظهور أفعال عدائية وأعمال عنف ضد هذه الطوائف بسبب معتقداتها

الدينية وأصلها العرقي أو الإثني في أنحاء شتى من العالم، مما يفضي بصفة خاصة إلى تقييد حقها في ممارسة معتقداتها بحرية.

”٤- كما أننا نعترف مع بالغ القلق بتزايد معاداة السامية وكره الإسلام في أنحاء شتى من العالم، وكذلك بظهور حركات عنصرية وحركات عنف تقوم على العنصرية والأفكار التمييزية ضد اليهود والمسلمين والعرب.

”٥- ونحن ندرك أن تاريخ الإنسانية حافل بمظالم رهيبية نجمت عن عدم احترام المساواة بين البشر، ونلاحظ مع الجزع تزايد مثل هذه الممارسات في أنحاء شتى من العالم، ونحث الناس، وبخاصة أولئك الذين يوجدون في حالات نزاع، على الكف عن ممارسة التحريض العنصري واستخدام اللغة المهينة وعن تبني المواقف القائمة على النماذج النمطية السلبية.

”٦- ويساورنا القلق إزاء المحنة التي يعانيها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي. ونعترف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة، ونعترف بحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بأن تنعم بالأمن، وندعو جميع الدول إلى دعم عملية السلام واختتامها في وقت مبكر.

”٧- وندعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة تتعايش جميع الشعوب في ظلّه وتنعم بالمساواة والعدل وبحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، كما تنعم فيه بالأمن.

”٨- وإننا نعترف بحق اللاجئين في العودة طواعية إلى ديارهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان، ونحث جميع الدول على تيسير هذه العودة.

”مشروع برنامج العمل

”١- إننا نعتقد أنه ينبغي حل جميع الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار السياسي. وندعو جميع أطراف هذه الصراعات إلى ممارسة ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

”٢- وندعو الدول إلى الاعتراف، في سياق مناهضة جميع أشكال العنصرية، بضرورة التصدي لمعاداة السامية والعرب والإسلام في أنحاء العالم، ونحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور حركات تقوم على العنصرية والأفكار التمييزية ضد هذه الجماعات.

”٣- وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فإننا ندعو إلى إنهاء العنف والاستئناف السريع للمفاوضات، واحترام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، واحترام مبدأ تقرير المصير، ووضع حد لجميع أشكال المعاناة، مما يسمح لإسرائيل والفلسطينيين باستئناف عملية السلام وتحقيق التنمية والازدهار في ظل أوضاع من الأمن والحرية.“

١١- وفي الجلسة ذاتها، نظرت اللجنة الرئيسية أيضاً في فقرة جديدة عرضها رئيس اللجنة الرئيسية إثر إجراء مشاورات بشأنها؛ ووافقت اللجنة الرئيسية عليها. وفي وقت لاحق، أُدرجت الفقرة في مشروع الاعلان، وفيما يلي نصها:

”وإننا نقر بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي أمور تقوم على أساس العرق أو اللون أو الأصل أو المنشأ القومي أو الإثني، وقد يعاني ضحاياها أشكالاً متعددة أو مشددة من التمييز لأية أسباب أخرى ذات صلة، ولا سيما التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي، سياسياً كان أم غير سياسي، أو الأصل الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر؛“.

١٢- وفي الجلسة ذاتها، أجرت اللجنة الرئيسية مناقشة إجرائية للفقرات التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها في لجنة الصياغة. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبلجيكا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وسنغافورة، والفلبين، وكندا، وكينيا، ولبنان، ومصر، والمكسيك، والهند.

١٣- واقترح ممثل الجمهورية العربية السورية على اللجنة الرئيسية أن تنظر في الفقرة ٣٠ من ديباجة مشروع الإعلان والفقرة ٣٣ من منطوقه، وفي الفقرة ١٧٩ من منطوق مشروع برنامج العمل، الواردة في الوثيقتين A/CONF.189/4 و A/CONF.189/5.

١٤- وأدلت ممثلة المستشار القانوني ببيان تفسيري بشأن الإجراءات المتعلقة بفقرات مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل التي لم يُتَّ في اعتمادها بعد.

١٥- وأخذ السيد سلاي، نائب الرئيس، مكانه على المنصة. واقترح الرئيس على اللجنة الرئيسية أن تعتمد الفقرات أو أجزاء الفقرات التي اعتمدها الفريقان العاملان ولجنة الصياغة، وأن تحيلها إلى المؤتمر بكامل هيئته للنظر فيها واعتمادها، كما اقترح عليها أن تحذف من وثائق الفريقين العاملين ولجنة الصياغة ما لم يعتمد من فقرات أو أجزاء فقرات.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت ممثلة المستشار القانوني للأمم المتحدة ببيان تفسيري بشأن المواد ٢٦ و ٣٤ و ٤٤ من النظام الداخلي للمؤتمر.

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل البرازيل، بمقتضى المادة ذات الصلة من النظام الداخلي للمؤتمر، اقتراحاً بالألا يتخذ المؤتمر أي إجراء بشأن الفقرات المتبقية التي لم ينظر فيها أو يعتمدها الفريقان العاملان. وأبدى ممثلاً الجزائر والجمهورية العربية السورية رأيين معارضين لهذا الاقتراح؛ وتحدث ممثل نيوزيلندا مؤيداً للاقتراح. وقام ممثل البرازيل بسحب الاقتراح.

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل بلجيكا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) الاقتراح مجدداً. وأدلى ممثلاً الاتحاد الروسي والارجنتين ببيانات تأييداً للاقتراح. وأدلى ممثلاً جمهورية جنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية ببيانات اعتراضاً عليه.

١٩ - وبناء على طلب ممثل أستراليا، جرى التصويت ببناء الأسماء على الاقتراح، الذي اعتمد بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ٣٧، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت. وكان التصويت على النحو التالي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، آيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، الكرسي الرسولي، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لايفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، يوغوسلافيا.

المعارضون:

الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بوركينا فاسو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السودان، سيراليون، الصين، العراق، عمان، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا.

المتنعون:

أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، البوسنة والهرسك، توغو، سنغافورة، السنغال،
سيشيل، الفلبين، كينيا، الهند.

٢٠- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت ممثلو الكرسي
الرسولي، والجزائر، وبلجيكا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية،
والجمهورية العربية الليبية.

٢١- وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة الرئيسية اعتماد الفقرات أو أجزاء الفقرات التي
اعتمدها الفريقان العاملان ولجنة الصياغة، وحذف ما لم يعتمد من فقرات أو أجزاء
فقرات، وإحالة النصين المعدّلين لمشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل إلى المؤتمر بكامل
هيئته للنظر فيهما.

الفصل الخامس

تقرير لجنة الصياغة

- ١- وافق المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، على تنظيم أعماله، على نحو ما يرد في الوثيقة A/CONF.189/3، بما في ذلك إنشاء لجنة الصياغة.
- ٢- كما وافق المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، على تعيين السيد علي خُرام (جمهورية إيران الإسلامية) رئيساً للجنة الصياغة.
- ٣- وعقدت لجنة الصياغة ست جلسات، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- ٤- وكان أمام لجنة الصياغة الوثائق التالية:
 - (أ) مذكرة أعدها الأمانة تحيل فيها النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي (A/CONF.189/2)، الذي اعتمده المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١؛
 - (ب) مذكرة أعدها الأمين العام يحيل فيها مشروع برنامج العمل المؤقت للمؤتمر (A/CONF.189/3)، الذي اعتمده المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١؛
 - (ج) مذكرة أعدها الأمين العام يحيل فيها مشروع إعلان المؤتمر العالمي (A/CONF.189/4)؛
 - (د) مذكرة أعدها الأمين العام يحيل فيها مشروع برنامج عمل المؤتمر العالمي (A/CONF.189/5).
- ٥- ووافقت لجنة الصياغة، في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، على تعيين السيد جون دوث (أستراليا) نائباً للرئيس/مقررًا.
- ٦- وفي الجلسة ذاتها، شكلت لجنة الصياغة فريقين عاملين للنظر في صياغة مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل. وانتخب الفريق العامل المعني بصياغة مشروع برنامج العمل السيد بونافنتشر م. بووا (زامبيا) رئيساً/مقررًا له في ٣١ آب/أغسطس. وانتخب الفريق العامل المعني بصياغة مشروع الإعلان السيد مارك بوسويت (بلجيكا) رئيساً/مقررًا له في ١ أيلول/سبتمبر.

- ٧- وأحيطت لجنة الصياغة، في جلستها الثانية المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، علماً بحصيلة اجتماع اللجنة العامة الذي كان قد عقد في وقت سابق من اليوم ذاته، بما في ذلك بتعيين خبراء يعملون على تيسير بحث ثلاث مسائل عويصة، هي المسائل المتعلقة بالضحايا والماضي والشرق الأوسط. كما بحثت اللجنة أساليب عمل الفريقين العاملين.
- ٨- وأجرت لجنة الصياغة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر، تقييماً لما أحرزه الفريقان العاملان من تقدم. وتقرر أن يواصل الفريقان العاملان اجتماعاتهما بغية إتمام أعمالهما.
- ٩- وأجرت لجنة الصياغة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، تقييماً لما أحرزه الفريقان العاملان من تقدم. وقدم كل من السيد مارك بوسويت، رئيس/مقرر الفريق العامل المعني بصياغة مشروع الإعلان، والسيد بونافنتشرم. بووا، رئيس/مقرر الفريق العامل المعني بصياغة مشروع برنامج العمل، تقريراً عن حالة كل من فريقيهما العاملين. كما أدلى رئيس لجنة الصياغة، السيد علي خورام، ببيان.
- ١٠- ونظرت لجنة الصياغة، في جلساتها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٧ أيلول/سبتمبر، في عدد من فقرات مشروع برنامج العمل، ريثما يتقرر موعد انعقاد اجتماع اللجنة الرئيسية وانعقاد الجلسة العامة، اللذان كان من المقرر انعقادهما في فترتي بعد الظهر والمساء من يوم ٧ أيلول/سبتمبر. وتقرر أن يواصل الفريق العامل المعني بصياغة مشروع برنامج العمل أعماله في اجتماع يعقد مساء ٧ أيلول/سبتمبر. كما تقرر أن يعقد الفريق العامل المعني بصياغة مشروع الإعلان والفريق العامل المعني بصياغة مشروع برنامج العمل اجتماعين منفصلين في صباح اليوم التالي، الموافق ٨ أيلول/سبتمبر، بغية إتمام أعمالهما. وتقرر كذلك أنه، بعد إنجاز الفريقين العاملين أعمالهما، سيحال مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل، بصيغتهما المعدلتين، إلى اللجنة الرئيسية لمواصلة النظر فيهما.

الفصل السادس

تقرير لجنة وثائق التفويض

- ١- عين المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، وفقاً للمادة ٤ من نظامه الداخلي، لجنة لوثائق التفويض يستند تكوينها إلى الأساس نفسه الذي قام عليه تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، وهو على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأيرلندا، وتايلند، وجزر البهاما، والصين، وغابون، وموريشيوس، والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- وعقدت لجنة وثائق التفويض اجتماعها في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- ٣- وانتخبت السيدة يولاند بيك (غابون) رئيسة للجنة بالإجماع.
- ٤- وكان أمام اللجنة مذكرة أعدتها أمانة المؤتمر، مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تتعلق بوثائق تفويض ممثلي الدول في المؤتمر. وأدلت ممثلة المستشار القانوني للأمم المتحدة ببيان يتصل بالمذكرة، أحاطت فيه اللجنة علماً بجملة أمور، منها ما ورد، بعد إعداد المذكرة، من وثائق تفويض ورسائل.
- ٥- وعلى نحو ما جاء في الفقرة ١ من المذكرة والبيان المتصل بها، فقد وردت، حتى وقت اجتماع اللجنة، وثائق تفويض رسمية للممثلين في المؤتمر، حسبما تقتضيه المادة ٣ من نظامه الداخلي، وذلك من ٩٢ دولة، هي: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، آيسلندا، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بوتان، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، بولندا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، جامايكا، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الصين، العراق، غابون، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قبرص، الكرسي الرسولي، كوبا، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليسوتو، المغرب، المكسيك، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٦- وعلى نحو ما جاء في الفقرة ٢ من المذكرة والبيان المتصل بها، أُبلغت أمانة المؤتمر، حتى وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض، بمعلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول في المؤتمر، وذلك في رسائل برفقية أو رسائل بالفاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو بواسطة رسائل أو مذكرات شفوية من الوزارات أو السفارات أو البعثات الدائمة المعنية. وقد وردت هذه المعلومات من ٧٨ دولة، هي: أذربيجان، الأرجنتين، إريتريا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، توفالو، تونس، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، طاجيكستان، عمان، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا - بيساو، فنزويلا، فنلندا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

٧- وبعد النظر في مسألة وثائق تفويض أفغانستان، قررت اللجنة اتخاذ الموقف الذي اتخذته لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية.

٨- وأوصت الرئيسة اللجنة بقبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المشار إليها في مذكرة أمانة المؤتمر، علماً بأنه ستم موافاة أمانة المؤتمر في أقرب وقت ممكن بوثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المذكورة في الفقرة ٦ من هذا التقرير.

٩- وبناء على مقترح قدمته الرئيسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي:

”إن لجنة وثائق التفويض،

”وقد فحصت وثائق تفويض ممثلي الدول في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المشار إليها في مذكرة أمانة المؤتمر المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

”تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول المعنية، رهنأ بالقرار الوارد في الفقرة ٧ من تقرير لجنة وثائق التفويض“.

١٠- وقد اعتمد بدون تصويت مشروع القرار الذي اقترحه الرئيسة.

١١ - ثم اقترحت الرئيسة أن توصي اللجنة المؤتمر بكامل هيئته باعتماد مشروع قرار (انظر الفقرة ١٢). واعتمد هذا المقترح بدون تصويت.

١٢ - وفي ضوء ما سبق، يقدم هذا التقرير إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية.

توصية لجنة وثائق التفويض

١٣ - توصي لجنة وثائق التفويض المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية بكامل هيئته باعتماد مشروع القرار التالي:

”وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية

”إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية،

”وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

”يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.“

الإجراء الذي اتخذته المؤتمر

١٤ - نظر المؤتمر، في جلسته العامة السادسة عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.189/11).

١٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل تركيا ببيان بصدد تقرير لجنة وثائق التفويض.

١٦ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها. للاطلاع على نص القرار، انظر الفصل أولاً، الفرع جيم، القرار ١.

الفصل السابع

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقريره

١- في الجلسة العامة ٢٠ التي عُقدت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نظر المؤتمر في البند ١٠ من جدول أعماله المعنون "اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقريره". وكان معروفاً على المؤتمر الوثائق التالية التي اعتمدها اللجنة الرئيسية وأحالتها إلى الجلسة العامة للمزيد من النظر فيها: مشروع الإعلان (A/CONF.189/L.2 و Add.1) ووثيقة بدون رمز تتضمن فقرات معتمدة) ومشروع برنامج العمل (A/CONF.189/L.3 و Add.1-3)، ووثيقة بدون رمز، ووثيقتان بدون رمز كان رئيس المؤتمر قد قدمهما إلى اللجنة الرئيسية.

٢- وقبل اعتماد مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل، أدلى ببيانات وأبدت تحفظات من قبل ممثلي أستراليا، وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وكندا، وشيلي، وإكوادور (بالنيابة أيضاً عن البرازيل وكندا وشيلي وغواتيمالا)، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وسويسرا. وبناءً على طلب المشاركين، استُنسخت أدناه البيانات والتحفظات بكاملها.

٣- أدلى ممثل أستراليا بالبيان التالي:

"إن أستراليا صريحة وواضحة في معارضتها للعنصرية بجميع أشكالها، وملتزمة باتخاذ إجراءات قوية على جميع المستويات لمكافحةها محلياً ودولياً، وقد ظهر ذلك في النهج الذي سلكناه إزاء هذا المؤتمر العالمي.

"وإننا نأسف للإفراط في قضاء وقتنا في تبادل كلام مريّر وانقسامي بشأن مسائل لم تؤد إلى شيء يدفع قضية مكافحة العنصرية قدماً. وكان هذا واضحاً وضوحاً شديداً بصدد النقاش حول الشرق الأوسط. فرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وفود عديدة، منها وفد أستراليا، للتوصل إلى نص متوازن، جاءت الإشارات إلى الشرق الأوسط بعبارات ليس فيها ما يخدم إقامة سلام أفضل في تلك المنطقة المضطربة وليس فيها ما يسير قدماً بأهداف هذا المؤتمر.

"لقد كانت المناقشة أيضاً حول مسائل أخرى عديدة مناقشة اتسمت بالاستقطاب وتبادل الاتهامات. وكانت هذه المناقشة هي النقيض بالذات لأهداف المؤتمر وأثارت خيبة أمل عميقة في نفوس العديد من المشاركين الحكوميين وغير الحكوميين الذين علقوا آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر.

”وترغب أستراليا في أن تقر لك، سيدتي الرئيسة، بما بذلته من جهود قوية للتوصل إلى نتائج إيجابية. ورغم العمل الدؤوب الذي قامت به الرئاسة، كان آخرون أكثر اهتماماً بمتابعة مصالح ضيقة على حساب نتائج عامة جيدة.

”ولدينا بعض التحفظات المحددة على النص الذي نحن على وشك اعتماده، ونود إدراج هذه التحفظات في محضر الجلسة بالطريقة ذاتها التي طلبها الوفد الكندي. فيما يتعلق بالفقرة ٥ الثانية في نصكم بشأن الشرق الأوسط، يعتقد وفدي أن هذه الفقرة تعالج وضعاً سياسياً ولا محل لها في نتائج المؤتمر العالمي الذي يُعنى بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”أما بصدد الفقرة ٧ من النص المتعلق بالشرق الأوسط، فإن وفدي يعتقد أن صيغتها هذه تقوّض الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني، هذه الاتفاقات التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال المفاوضات المباشرة لحل جميع قضايا الوضع النهائي التي ينتظر حلها.

”إن أستراليا بلد يستمد حسن الإدارة والتقاليد والمؤسسات الديمقراطية القوية من تاريخه الاستعماري مباشرة. وفيما يتعلق بالنص المتعلق بالماضي، فإننا نعرب بالتالي عن قلقنا الجدي إزاء إدانة الاستعمار في الفقرتين ١١ و ١١٦ بعبارة هي العبارات نفسها المستخدمة في الفقرة ١٢ لإدانة الفصل العنصري وإبادة الجنس.“

٤- وأدلى ممثل بلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) بالبيان التالي:

”في عام ١٩٧٨ أعلن المؤتمر العام لليونسكو بالإجماع 'إن البشر جميعاً ينتمون إلى نوع واحد'. وهذا أمر أساسي. لكن مبادئ مخالفة لذلك استُخدمت لتبرير بعض أشد المآسي إثارة للجزع والعار في التاريخ البشري، ومنها الهولوكوست والفصل العنصري أيضاً. وقد أكد العديد من وثائق الأمم المتحدة التي اعتمدت بتوافق الآراء الوحدة الأساسية للجنس البشري.

”جاء في المادة ١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن المقصود بتعبير التمييز العنصري 'أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني'. وعملنا هنا هو من أجل مواصلة القضاء على التمييز العنصري. ولأغراض تطبيق هذه الاتفاقية، قد يكون مفهوم العرق مفيداً في معرفة أساس هذا التمييز.

”إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتبر أن القبول بأية صيغة تنطوي على وجود ‘أعراق’ بشرية منفصلة يمكن تفسيره كخطوة إلى الوراثة لأنها تشكل ضمناً خطراً على وحدة الإنسانية. كما أن قبول صيغة كهذه ليس ضرورياً لتحديد مكافحة التمييز العنصري أو مكافحته.

”من الواضح أن العرق البشري متنوع. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجد قيمة في هذا التنوع. ففي داخل دولنا يشكل التنوع مصدراً للتماسك الاجتماعي والثراء الثقافي. ونحن ندين دون لبس التمييز العنصري ومبادئ التفوق العنصري.

”إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترى أن الصيغة الحالية تغطي في معظمها جميع الفوارق/التنوع بين الناس.

”إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترفض بشدة أي مبدأ ينادي بالتفوق العرقي، وكذلك النظريات أو المبادئ التي تحاول الحكم بوجود أعراق بشرية منفصلة، كما ترفض بشدة أي قبول ضمني بهذه النظريات أو المبادئ التي يمكن أن تنشأ عن استخدام ألفاظ مثل ‘العرق’ أو ‘العرقي’ في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”وهذا لا ينطوي على إنكار العرق كأساس للتمييز ولا إنكار وجود مظاهر للعنصرية والتمييز العنصري، بحسب تعريفهما الوارد في المادة ١ من الاتفاقية، هذه المظاهر التي لا تزال موجودة في جميع أنحاء العالم.“

وأدلى ممثل كندا بالبيان التالي: ٥-

”في ضوء الكفاح ضد الفصل العنصري، تعتبر جنوب أفريقيا مكاناً منطقياً لاستضافة المؤتمر. ولا يزال العالم يستمد قوة من شجاعة وعزم شعب جنوب أفريقيا على التوفيق بين الفوارق بينهم وعلى بناء مجتمع يقوم على الشمول. ونحن نشكر حكومة جنوب أفريقيا لقيادتها واستضافتها، وتتعهد بمواصلة العمل معها على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وجميع الحريات. وسوف نواصل كذلك التطلع إلى الأمم المتحدة باعتبارها المكان الرئيسي للمناقشة والعمل بشأن هذه المسائل الهامة.

”إن عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ليس مجرد مشهد آخر على المسرح الدبلوماسي المستمر

المتنقل والمتعدد الأطراف. فهو أكبر من ذلك كثيراً أو ينبغي له أن يكون أكبر من ذلك كثيراً.

”ولذلك صمدت كندا هنا، وبقيت في مقعدها. فقد واجهنا تحديات الجدل والانقسام يدفعنا في ذلك شعورنا القوي بالواجب إزاء الأمم المتحدة، والمجتمع العالمي، والكنديين الذين يعتمدون علينا في التعبير عن صوتهم هنا، وإزاء ملايين الناس في العالم بأسره الذين يعيشون في حالة الفقر واليأس بسبب العنصرية.

”ونحن لا نشعر بالرضا عن هذا المؤتمر. فلم يخصص وقت كاف للسير قدماً بأهدافه، هي وضع استراتيجيات تطلعية ذات وجهة عملية لإزالة أشكال التمييز العديدة الموجودة اليوم. وبدلاً من ذلك، صرف وقت طویل على مسألة ليس هنا محلها.

”وبقيت كندا هنا حتى اليوم لسبب واحد هو أننا نريد أن نستنكر بصوتنا المحاولات التي جرت في هذا المؤتمر لنزع الشرعية عن دولة إسرائيل، ولرمي تاريخ ومعاناة الشعب اليهودي بالعار. وإننا نؤمن بأنه من غير المناسب، وقلنا بأوضح العبارات، إنه من غير المناسب، بل من الخطأ، معالجة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي في هذا المحفل. ولقد قلنا وسنظل نقول إن كندا ترفض وستظل ترفض أي شيء، وأية عملية، وأي إعلان، وأية لغة تطرح في أي محفل ولا تخدم التقدم بالسلام الذي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات والذي يجلب الأمن والكرامة والاحترام لشعوب المنطقة.

”ولذلك يسجل الوفد الكندي أشد الاعتراض على أي النص في هذه الوثيقة يتصل مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالحالة في الشرق الأوسط، ويتصل منه تنصلاً تاماً. ونؤكد أن هذا النص هو نص يتجاوز الحدود المشرعة؛ وهو يشكل خروجاً على اختصاص وولاية هذا المؤتمر.

”فالفقرة ٧ مثلاً موجهة إلى صلب شرعية دولة إسرائيل. وعندما قرأناها في سياق الشرق الأوسط، وهو القصد في اعتقادنا، رأينا أن كلمة ”إسرائيل“ واردة فيها ضمناً. ولذلك، فإن الصيغة المتعلقة بحق اللاجئين في العودة لا تتفق وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤.

”فهذه الفقرة هي بمثابة دعوة إلى انتهاك اتفاقات السلام من طرف. ويشكل تنفيذها مخالفة لاتفاق الأطراف على عودة اللاجئين وفقاً لتسوية نهائية يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات.

”إن ذلك تدخّل غير مفيد وغير مسؤول من جانب هذا المؤتمر في نزاع من أشد نزاعات العالم خطورة. وإضافة إلى ذلك، وكما اقترح في مشروع الوثيقة، فإن كندا اعتقدت ولا تزال تعتقد بأنه من المناسب تماماً أن يتضمن الإعلان إشارة منفصلة وقائمة بذاتها إلى ضرورة قيامنا جميعاً بمناهضة العداء للسامية. وقد جاءت كندا إلى هذا المؤتمر بمواقف واضحة جداً إزاء ما هو مهم لنا. ولن نضحي بمبادئنا أو نشوه سياستنا النزيهة القائمة منذ أمد طويل إزاء النزاع في الشرق الأوسط.

”وتأسف كندا لعدم تمكن المؤتمر العالمي من التسليم بوجود علاقة وثيقة، بل علاقة لا تنفصل في بعض الأحيان، بين التمييز القائم على أساس الدين واللغة وبين التمييز القائم على أساس العنصرية وكره الأجانب.

”وهذا أمر مؤسف جداً بالنظر إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اتخذت في عام ١٩٩٤ قرارها بتنظيم العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، أعربت في ذلك القرار عن قلقها العميق إزاء تطور العنصرية إلى ممارسات تمييزية تقوم على أساس الدين أو اللغة أو الجنسية أو الثقافة. وفي هذا الصدد، نعتبر أن المؤتمر العالمي قد تراجع فخطى خطوة كبيرة إلى الوراء. وفي هذه المرحلة، نود أن نؤكد أن كندا تعتبر أن التمييز المركّب القائم على أساس ’اعتبارات أخرى‘ تشمل الميل الجنسي والعوق والحواجر الثقافية.

”أما فيما يتعلق بمسألة الظلم الذي وقع في الماضي، فإنه لا يوجد أدنى شك بأن كندا تؤمن بأن تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي كانت تجارة بغیضة من الناحية الأخلاقية وتشكل لطنخة عار على جبين التاريخ.

”وفيما يتعلق بالنص المتصل بهذه المسألة، تود كندا أن تسجل بوضوح فهمها للفقرة ١٠ من الإعلان فهي تدرك أن المقصود بها هو أن الاستعباد الواسع النطاق والمنهجي لسكان مدنيين اليوم يشكل جريمة ضد الإنسانية، وإذا ما وقعت تجارة العبيد عبر الأطلسي اليوم لشكلت جريمة ضد الإنسانية.

”وإضافة إلى ذلك، فإن كندا تدرك، بصدد الفقرات ١١٧ و١١٨ و١١٩ من الإعلان، أنه لا وجود لحق بموجب القانون الدولي في الحصول على تعويض عن أضرار ناشئة عن أفعال تاريخية لم تكن غير مشروعة في حين وقوعها.

”ولهذه الأسباب تطلب كندا إدراج هذا البيان في محاضر المؤتمر، وتطلب أن تنعكس تحفظاتها بوضوح في التقرير النهائي للمؤتمر.“

وأدلى ممثل شيلي بالبيان التالي:

”أتسم مؤتمر ديربان حتى نهايته بما واجهه من صعوبات وتوترات تتسم بها عادة المشاكل التي تناولناها. وكان جوهر همنا هنا التنوع البشري وما ينطوي عليه من ثراء ومنازعات. غير أنه ليس بوسعنا إلا أن نأسف للاستقطاب الذي نشأ حول بعض البنود وحال دون نظرنا إلى الأهداف العامة التي حددتها الجمعية العامة عندما دعت إلى عقد المؤتمر. وإننا نعتقد أنه بالرغم من المشاهد الدرامية والمآسي التي دارت حول بعض هذه البنود، كنا بحاجة إلى مزيد من الحرية لمناقشة جميع المشاكل التي تمثل تحدياً لنا، لا سيما في مواجهة المخاطر والتهديدات الجديدة، وكنا بحاجة في الوقت نفسه إلى تحديث أدوات معالجتها. وإننا نعي أنه من المستحيل تناول المشاكل التي تشغلنا بدون مواجهة تاريخ البشرية المعقد من حيث تفسيره للمعاناة المتكررة للملايين البشر ومن حيث الآمال المتجددة باستمرار بشأن آفاق المساواة والعدالة، وآفاق المحاولة المستمرة التي يقوم بها النساء والرجال لبناء حياة مادية وروحية أفضل.

”إن التزام شيلي بالعملية التي أدت إلى مؤتمر ديربان هو التزام يتمثل الدليل القوي عليه في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في سانتياغو. ففي ذلك المؤتمر، أمعنت الأمريكتان النظر في مجتمعاتهما من زاوية تاريخية ونقدية وإرادة سياسية. ومن هنا جاءت محاولة إدراج خصوصية الأمريكتين، بما تنطوي عليه من صعوبات وآمال، في الوثيقة العامة.

”إن وفد شيلي يولي أولوية لتضمين الوثائق النهائية كامل حقوق السكان الأصليين. ووفقاً لذلك، أيد بلدنا الجهود التي بذلتها الحكومات الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠. وقد شددت حكومة الرئيس ريكاردو لاغوس على ضمان المزيد من الاعتراف بحقوق شعوبنا الأصلية، وعلى إثبات الحقيقة التاريخية بشأن مساهمتهم في التنمية الوطنية، وعلى إنهاء المعاملة الظالمة التي لقوها لقرون من الزمن، وتعزيز كرامتهم وهويتهم وتطورهم الحقيقي في مجتمع متنوع.

”وفي هذا المؤتمر، شكل الضحايا الموضوع الأساسي لمهمتنا. ولا يمكن غير ذلك. فالنموذج الإنساني يقف وراء دفع الإدماج والمساواة من أجل مواجهة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإننا نسلم بما أحرزناه هنا من تقدم في حماية حقوق الإنسان للضحايا. وينبغي لنا في أية حال أن نأسف لتعذر التوصل إلى اتفاق على تحديد عوامل التمييز الشديد أو المركب، هذا الاتفاق الذي يرمي إلى تعزيز العمل للرد على المظاهر المعاصرة للعنصرية. وإننا نشعر بالقلق لأن الفقر والعجز لم يمكن تناولهما بصفة مستقلة على

نحو مناسب في هذا السياق. وندرك الصعوبات التي تواجهها بعض الوفود في تحديد هذه العوامل، ولكن مسؤوليتنا هي إيجاد حلول لمشاكل الحاضر.

”إن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدناهما اليوم يشكلان خطوة بارزة في كفاح البشرية ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإنه لنصر عظيم يعزز الطابع العالمي لحقوق الإنسان والمسؤوليات الوطنية والجماعية عن توفير المتابعة المناسبة لاتفاقات ديربان.

”إن حكومة شيلي تتوجه بالشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا وشعبها لما بذلاه من جهود وقدماه من مساهمات ملحوظة في تنظيم واستضافة هذا المؤتمر. وسيظل شعب جنوب أفريقيا رمزاً للنضال من أجل المساواة والهوية.

”ونشكر السيدة زوما لما بذلته من جهود ولما أبدته من ذكاء ومارسته من إرادة وأظهرته من شجاعة. فنحن مدينون لها بالكثير من نجاحنا.

”وأخيراً، نعرب عن امتناننا للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون. فطريقها إلى ديربان لم يكن طريقاً سهلاً. بل كان مليئاً بالمخاوف والأوهام التي أدت إلى شللنا مراراً. وقد حاولنا في هذا المؤتمر التخلص من تلك المخاوف والأوهام بفضل إرادتها وتفانيها.

”ولا أود أن اختتم كلمتي بدون العرفان بمساهمة عالم المنظمات غير الحكومية في هذه العملية. فضميره وصوته سيظلان دائماً شهادة لأولئك الذين يعانون سلباً أو إيجاباً من أكثر مظاهر التمييز والتعصب تنوعاً.

”وأود أن يدرج بياني هذا في المحاضر النهائية للمؤتمر العالمي.“.

7- وأدلى ممثل إكوادور بالبيان التالي:

”إن وفد بلادي، وهو يتألف من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي)، يأسف أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها معاً بلدان شتى في الإقليم فإنه ما زال من غير الممكن أثناء المفاوضات في إطار المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية اتخاذ قرار بشأن المضمون القانوني والسياسي للفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٥١ من مشروع الإعلان، والتي تشير إلى الاعتراف بالشعوب الأصلية وبحقوقها.

”إن وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد التزامه بتطلعات الشعوب الأصلية التي تنادي بضرورة أن تعترف الدول بحقوقها. وعلى غرار القطاعات التي تعاني من

الاستبعاد والعنصرية، فإننا نطمح إلى ضرورة أن يعمد هذا المؤتمر العالمي إلى تعريف العنصرية وعواقبها تعريفاً واضحاً وأن يتحمل المسؤولية عما يترتب عنها من آثار على أساس برنامج عمل من أجل التعامل مع ما خلفته من ميراث.

”إن جمهورية إكوادور معرّفة في دستورها بوصفها دولة متعددة الثقافات ومتعددة الإثنيات ومتعددة اللغات، وهي بذلك تعترف بتنوع سكانها وبحقوق الجماعة للشعوب الأصلية. وفي إطار هذا المنهج القانوني الجديد، الذي يعتمد على عهد اجتماعي جديد، فإننا نعتزم القضاء على العنصرية وأشكال الاستبعاد التي كانت مفروضة منذ عصور الاستعمار.

”ولذلك فإننا نؤيد إبرام واعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية على أساس النص الذي اعتمده اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في قرارها ٤٥/١٩٩٤، الذي يعترف قطعياً بهذه الفئة من الشعوب الأصلية.

”وأخيراً فإننا نحث على ضرورة الخروج من المأزق الذي نحن فيه، وإلا فإن ذلك سيكون بمثابة دعم لاستمرار التمييز ضد الشعوب الأصلية.“

٨- وأدلى ممثل إكوادور أيضاً بالبيان التالي نيابة عن البرازيل وشيلي وكندا وغواتيمالا وإكوادور:

”هنالك العديد من السوابق في داخل منظومة الأمم المتحدة التي تقول بأن الجنس هو مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وهذه السوابق تعتمد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي يقول: يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق (المادة ١)، والذي يؤكد مبدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يقول إن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة كما أنها مرسخة في إعلان سانتياغو الذي صدر عن المؤتمر التحضيري الإقليمي للبلدان الأمريكية. وعالمية حقوق الإنسان لا تتحقق إلا بالتصدي لحالات الاعتداء والعمل على حماية ضحايا التمييز. وهذه السوابق توضح بأن الأمم المتحدة تعترف فعلاً بأن التوجه الجنسي هو مسألة من مسائل حقوق الإنسان^(١). وفي هذا السياق فإننا نشدد على خطوات

(١) أعلنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) بشأن الحق في بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والبدنية، في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن التوجه الجنسي أساس محظور من أسس التمييز وأنه يؤثر على الحالة الصحية.

التقدم المحرزة في مجال حقوق الإنسان في المستوى الدولي، التي تُرسى مبدأ عدم التمييز ومبدأ المساواة دون تفریق أياً كان نوعه.

”وفي هذا المؤتمر قال أحد المندوبين، وأيده في ذلك عدة مندوبين، بعبارة واضحة إن التوجه الجنسي إنما هو جانب من جوانب الواقع الإنساني الذي لم يعد من الممكن إغفاله وهو يتطلب المزيد من التحليل المتعمق والنقاش والمناقشة في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء عالمي النطاق بشأن هذه المسألة.

”ولذلك فإن وفود إكوادور والبرازيل وشيلي وكندا وغواتيمالا تؤكد من جديد على أهمية تعزيز ودفع حقوق الإنسان إلى الأمام ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك تؤكد على أهمية رسم وتنفيذ وتحسين السياسات والبرامج المحددة من أجل التصدي على نحو فعال لذلك الشكل الخطير من أشكال التمييز المتعدد الذي يحدث عندما تقاطع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مع التمييز القائم على التوجه الجنسي.“

وأدى ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالبيان التالي:

٩-

”بسم الله الرحمن الرحيم،

”أود في البداية أن أعرب عن عميق تقديري وشكري لحكومة جنوب أفريقيا وشعبها على كرم الضيافة التي غمروا بها وفد بلادي أثناء هذا المؤتمر الهام.

”إن وفد جمهورية إيران الإسلامية الذي علق أهمية كبرى ووضع على رأس الأولويات هذا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وأهمية احتتامه بنجاح قد بذل في بحر العامين الماضيين قصارى جهده للمساهمة في التحقيق الكامل للأهداف السامية لهذا الحدث التاريخي. فقد شاركنا مشاركة فعالة في العملية التحضيرية ولم نأل جهداً في المساهمة في المداولات بروح من التعاون وحسن النية. ومن هذا المنطلق فإننا استضيفنا المؤتمر الإقليمي الآسيوي في طهران على أمل أن يتسم هذا المؤتمر العالمي بوحدة الصف وتكامل أعماله بالنجاح.

”ومع ذلك، وفي هذه المرحلة الحتمية بالذات، في الوقت الذي تستعد فيه الجلسة العامة لاعتماد حصيلة المناقشات والمفاوضات الحساسة والمعقدة والتي استغرقت وقتاً طويلاً، فإننا لا يسعنا أن نخفي امتعاضنا واستياءنا إزاء التغيير المفاجئ في مجرى الأحداث طوال الأيام القليلة الماضية الذي أدى عن غير قصد إلى فرض

وجهاً نظر بعض البلدان على البلدان الأخرى. ونتيجة هيمنة هذا الجو المريب فإن مسألة فلسطين والشرق الأوسط التي كانت تحتل مرتبة عالية في جدول أعمال المجتمع الدولي انتقص من قدرها كثيراً في هذا المؤتمر العالمي الذي يُعتقد أنه مسؤول عن التصدي لمظالم العنصرية والتمييز العنصري.

”ومن ثم فإن جميع الجهود التي بذلها أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل التصدي وبحق إلى أسباب اضطهاد الشعب الفلسطيني جعلت عقيمة في جو التهيب والتهديد والوعيد. وبالتالي حُذفت جميع الفقرات التي تتناول مسألة الشرق الأوسط والفلسطينيين واستُبدلت فيما بعد بفقرات جديدة في الوثائق الختامية، على الرغم من المعارضة التي أبدتها الأطراف المعنية بكل من هذه الفقرات. إن الافتقار إلى الشفافية واستخدام الأساليب غير الديمقراطية لحمل دول ذات سيادة على قبول لغة وأفكار محددة بشأن هذه المسألة هي حقاً مسألة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

”ولذلك ترى جمهورية إيران الإسلامية لزاماً عليها أن تُعرب عن امتعاضها إزاء هذه الممارسة البعيدة عن العقل والصواب، وهي تعتقد جازمة بأن مثل هذا الاتجاه المؤسف ينبغي ألا يشكّل سابقةً للمؤتمرات العالمية المقبلة.

”وفضلاً عن ذلك، ومع أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد جميع الأجزاء الأخرى الواردة في الوثائق الختامية لهذا المؤتمر العالمي، فهي تود أن تتبرأ من جميع الفقرات المتصلة بمسألة الفلسطينيين والشرق الأوسط كما هي واردة في الوثائق الختامية لهذا المؤتمر. وتعتقد إيران أن هذا الجزء من إعلان وخطة عمل ديربان قاصر كل القصور عن التصدي للمسائل الأساسية المتصلة بالحالة الراهنة في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ثم فإنه يفتقر إلى الإنصاف والتوازن والمصدقية. بل إن جوهر وفداحة المأساة والمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني قد أُغفلت عمداً في الجزء ذاته من تلك الوثائق.

”ومن الواضح أن جمهورية إيران الإسلامية سوف تواصل جهودها، كما في الماضي، نحو الاحقاق الكامل لجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا سيما الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس والحق في استعادة جميع الأراضي المحتلة، وكذلك حق جميع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

”أما بالنسبة لكل من عبارتي الهولوكوست ومعاداة السامية في الإعلان وبرنامج العمل فإننا نفسّر الهولوكوست على أنه يشير إلى محرقة اليهود في أوروبا ومعاداة السامية على أنها تشير إلى العرب واليهود على حد سواء.

”إن رسالتنا إلى الشعب الفلسطيني واضحة وبسيطة. فنحن لن نفرط مطلقاً بحقوقه المشروعة. إننا نتعاطف من أعماق قلوبنا مع قضيته ومعاناته. إن شعوب العالم لن تتغاضى عن السياسات والممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية، وهي مظاهر واضحة من مظاهر العنصرية والتمييز. والأجزاء ذات الصلة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية التي قُدمت إلى هذا المؤتمر العالمي تشهد على هذه الحقيقة. إننا نعتقد أن معاناة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، التي انتهكت انتهاكاً صارخاً وعلى نطاق واسع من جانب السلطة العنصرية المحتلة على مدى السنوات الخمسين الماضية، لم تحظ بالاعتبار اللائق والواجب في هذا المؤتمر. ومن ثم فإن حصيلة المؤتمر في هذا الشأن لا يمكن تفسيرها على أنها من المنجزات الناجحة.

”وختاماً فإنني أطلب إلى الأمانة أن تدون كاملاً محتوى هذا البيان في التقرير النهائي لهذا المؤتمر العالمي بوصفه موقف حكومة جمهورية إيران الإسلامية من إعلان وبرنامج عمل هذا المؤتمر العالمي.“

١٠ - وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية بالبيان التالي:

”اسمحوا لي في البداية أن أشكر جنوب أفريقيا رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة هذا المؤتمر بالغ الأهمية. وأعتقد أن عقد هذا المؤتمر كان واحداً من منجزات جنوب أفريقيا.

”كان بودي، كما كان بود العديد من زملائي، أن يتمكن هذا المؤتمر من توفير جو أفضل مما كان، ولا سيما من حيث تحقيق التوافق والتقارب بين الشعوب في التنديد بالعنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكاله. وتتمنى أن تتمكن في أي حدث من هذا القبيل قد يُعقد في المستقبل من إحراز تحسين في جو المؤتمر واللغة المستخدمة وفي صدق نوايا الوفود.

”أقول هذا لأننا نشعر أن بعض المداخلات من جانب بعض المندوبين شحنت الجو بمشاعر العنصرية بدلاً من الوثام. ومع ذلك ما زالت آمالنا وتطلعاتنا عظيمة إذ أننا نعتقد أن هذا المؤتمر حقق تقدماً كبيراً في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

”ومع أن سورية كانت تتمنى استخدام كلمات أوضح لا سيما بشأن الشرق الأوسط - وأنا أتحدث هنا عن الممارسات لا عن الحل السياسي لمسألة الشرق الأوسط وإسرائيل، لأنني منذ البداية أتفق مع أولئك الزملاء الذين قالوا إننا لسنا هنا من أجل التوصل إلى حل - ومع أن المؤتمر ليس جزءاً من عملية سلام لفض النزاع العربي الإسرائيلي، فإنه ينبغي ألا ننسى بأن الممارسات العنصرية تُمارَس في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ومن نافلة القول إن لدينا إثباتات موثقة عن المنازل المدمرة وعن استخدام طائرات فاء - ١٦ وعن تشريد الناس واقتلاع الأشجار، لا سيما أشجار الزيتون، وترحيل الناس ومحاصرتهم وتجويعهم وقتل الأطفال: كل هذه ممارسات عنصرية ومن الواضح أن إسرائيل تمارسها. وأنا أعلن بالطبع أن بعض أصدقائنا وزملائنا في نصف الكرة الغربية لا يحبون استخدام لغة كهذه، ولكن إذا كانوا لا يحبون استخدامها فلماذا يحضرون مثل هذا المؤتمر أصلاً؟ ومع ذلك فإن بلادي تعاونت وبذلت كل ما تستطيع لإنجاح هذا المؤتمر، كما بذل وفدنا كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى الصياغة الصحيحة المقبولة لدى الجميع دون الإلحاح على الصياغة التي نرضى بها.

”وأود أن أنوه بأننا لم نتردد بالانضمام إلى مشروع الإعلان الذي عرضتموه علينا بدلاً من الورقة الإسلامية، أو غير الورقة، لأننا نريد أن تكون جنوب أفريقيا في موقف قوي بوصفها البلد المضيف لهذا الاجتماع لإقناع الآخرين بأن كل مندوب يتعاون لكي تُكَلَّل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح. أما أولئك الذين انسحبوا من المؤتمر فإنهم أفسدوه، أو حاولوا إفساده، مهما كانت التفسيرات أو الذرائع التي استخدموها، وكان حري بكل منا أن يمتنع عن أي شيء من شأنه إفساد هذا المؤتمر. بل إننا على العكس من ذلك بذلنا كل ما في استطاعتنا لإنجاح المؤتمر لأنه عُقد في جنوب أفريقيا.

”ولدي ملاحظة واحدة على هذه الورقة التي قدمتموها. وهذه الملاحظة تتناول فهم جوهر معنى كلمة هولوكوست. وبالطبع أود أن أقول منذ البداية أن الهولوكوست أمر فظيع أينما حدث. ولكن علينا أن نذكر أصدقاءنا الأوروبيين الذين يتأثرون جداً بمسألة الهولوكوست أن الهولوكوست حدث في أوروبا وحدث في معظمه على أيدي الأوروبيين. ومن الخطأ تعميم استخدام هذه الكلمة كما لو كان الأوروبيون يتمنون تعميم شعورهم بالذنب على العالم بأكمله.

”وليكن لدينا ما يكفي من الشجاعة الأدبية لقول الحقيقة: ما هو المقصود من عبارة ‘إننا نذكر بأن الهولوكوست ينبغي ألا يُنسى مطلقاً؟ نعم، ينبغي ألا يُنسى من جانب الشعب الذي افتعله والذي اخترعه والذي مارسه. إننا لسنا طرفاً فيه ولم نكن في أي وقت طرفاً فيه ولن نكون في أي وقت طرفاً فيه. ولذلك فإننا لا نقبل استخدام هذه العبارة المعقدة هنا. إننا نود أن تكون هذه العبارة دقيقة جداً ومحددة جداً وألا تطبّق على كل أمة على وجه الأرض.

”هذا هو كل ما أردت أن أقول، وأود أن أشكركم جزيل الشكر وشعب جنوب أفريقيا العظيم.“

١١ - وأدلى ممثل سويسرا بالبيان التالي:

”إن المؤتمر العالمي كان تجربة تعلم قيمة وإننا نود أن نشكر البلد المضيف جنوب أفريقيا على ما بذله من جهود جبارة. وهكذا أصبحنا ندرك أهمية إذكاء الوعي لدى العديد من البلدان بمفهوم كلمة وفكرة العنصر.

”ويمكن تفسير ذلك من منطلق تاريخ كل من هذه البلدان، وهو فريد من نوعه ومن ثم فإنه يختلف عن تجربتنا المريرة نحن في أوروبا. إن المعنى السليبي حصراً لكلمة ‘عنصر’ يتصل بالمفاهيم العنصرية والبيولوجية التي عُرفت خلال القرون القليلة الماضية، لا سيما المفاهيم التي ارتبطت بفترة النازية. ومن ثم وفي هذا السياق ينبغي أن نؤكد أننا نعتبر العنصر بوصفه واحداً من المقومات الاجتماعية.

”ومهما يكن من أمر فإن العنصر ينبغي ألا يُستخدم مطلقاً كتبرير لممارسات تمييزية أو لترويج إيديولوجيات تنادي بالتفوق العنصري. ولذلك فإن سويسرا تتبنى البيان الذي تقدم به في اللجنة الرئيسية ممثل بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعبارة ‘عنصر’ و‘عنصري’.“

١٢ - وأشار ممثلو كل من بربادوس (وكذلك نيابة عن بليز وكوبا وغيانا وهاييتي وهندوراس وجامايكا وسان فنسنت وغرينادين وترينيداد وتوباغو)، وغواتيمالا واليابان ولاتفيا ونيوزيلندا وترينيداد وتوباغو وتركيا، إلى نيتهم في الإدلاء ببيانات قبل اعتماد مشروع الإعلان وبرنامج العمل. ونظراً لتعذر ذلك بسبب ضيق الوقت اقترحت رئيسة المؤتمر أن تسلّم هذه البيانات إلى الأمانة في صيغتها المكتوبة وقالت إنها سوف تُدرج كاملة في تقرير المؤتمر.

١٣- وفيما يلي نص بيان ممثل بربادوس (كذلك نيابة عن بليز وكوبا وغيانا وهاييتي وهندوراس وجامايكا وسان فنسنت وغرينادين وترينيداد وتوباغو):

”تحفظ على الفقرة ١٠ من الإعلان:

”إننا نعلن أن تجارة الرقيق عبر الأطلسي وما يرتبط بها من نظام الاسترقاق العنصري للأفارقة وللأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي تشكل جرائم ضد الإنسانية.“

١٤- وفيما يلي نص بيان ممثل غواتيمالا:

”إن وفد غواتيمالا يعترف بالكامل ودون قيد بهوية الشعوب الأصلية وبحقوقها الفردية والجماعية، بما في ذلك حقها في تقرير المصير، وقد فعل ذلك على المستوى الوطني في الاتفاق الخاص بهوية وحقوق شعوب مايا وكسينكا وغاريفونا في سياق اتفاقات السلام.

”وفي رأينا أن حقوق الشعوب الأصلية يجب أن يُعترف بها كاملاً على المستوى الدولي، كما سبق أن قلنا، دون قيد أو شرط مهما كان نوعه، في مفاوضات الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. ولذلك فإننا نود أن تبين السجلات بأن لدينا تحفظات بشأن بعض أحكام الفقرات ٢٦ و٢٧ و٥١ من إعلان ديربان.

”ولدى وفد غواتيمالا أيضاً تحفظات إزاء الفقرتين ٦ و٨ من الورقة التي قدمتها رئيسة المؤتمر بشأن الشرق الأوسط، وهو يتصل من هاتين الفقرتين لأهمها تحويان عناصر سياسية ينبغي أن يُبت فيها في إطار المفاوضات السياسية بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والتي لا تنتمي إلى موضوع المؤتمر أو أنها لا تنطبق على الحالة قيد النظر، كحالة اللاجئيين مثلاً.

”كما أننا نأسف لأن معاداة السامية والهولوكوست، وهي أخطر جريمة ارتكبت في تاريخ الإنسانية جمعاء نتيجة لمشاعر عنصرية، لم يعالجها بصورة ملائمة. فالتقليل من شأنهما أو محاولة استبعادهما من هذا المؤتمر يدلان على استمرار وجود مظاهر خطيرة من معاداة السامية في العالم والتي ينبغي أن نوجه اهتمامنا إليها.

”وإننا نود أن تُدرج تحفظاتنا بالكامل في التقرير النهائي للمؤتمر.“

١٥- وفيما يلي نص بيان ممثل اليابان:

”إن موقف اليابان هو أن الوثائق الختامية ينبغي أن تُعتمد بتوافق الآراء من جانب جميع البلدان، كما أكدت ممثلة بلادنا في بيانها. ولذلك فإننا نقدّر كل التقدير الجهود المضنية التي بذلها المنسقون والمفاوضون في سبيل التوصل إلى موقف مشترك لكي تُكفل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح. ومن هذا المنطلق فإن وفدنا ينضم إلى توافق الآراء في اعتماد الفقرات المتصلة بالشرق الأوسط وتلك المتصلة بمسائل الماضي.

”وفيما يتعلق بالإعلان وبرنامج العمل فإن وفد اليابان ينضم إلى توافق الآراء، ولكن نظراً لشدة ضيق الوقت فإن الصيغة النهائية لهذه الوثائق لم تكن متوفرة لدينا وقت اعتمادها. ولذلك فإننا نود أن نحتفظ بحقنا في إبداء المزيد من الملاحظات بشأن هاتين الوثيقتين.“

١٦- وفيما يلي نص بيان ممثل لاتفيا:

”إن وفد لاتفيا يود أن يعرب عن تقديره لمزايا الريادة لدى السيدة الرئيسة في هذا المؤتمر. لقد كانت مناقشاتنا طوال الأيام التسعة الماضية مرهقة ولكنها مثمرة. وهذا هو رأينا بصرف النظر عما نشأ من مصاعب كبيرة في المحاولات الرامية إلى التوصل إلى فهم مشترك بشأن موضوع المؤتمر وبشأن ما إذا كان من الضروري أم لا إدراج بعض الفقرات التي عُرضت علينا في نص الوثائق التي هي أمامنا.

”إننا نستصعب إلى أقصى الحدود إمكانية القبول بأن يُشار صراحة إلى منطقة بعينها وإلى دولة بعينها، وهي إسرائيل، في الوثائق الختامية، الأمر الذي لا يتفق في رأينا مع الطابع العالمي لهذا المؤتمر. إن لاتفيا عبّرت باستمرار عن رأيها حول هذا الموضوع أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر وهي تود أن تبينه بوضوح في هذا المقام.“

١٧- وفيما يلي نص بيان ممثل نيوزيلندا:

”يسر نيوزيلندا أن تنضم إلى وفود أخرى في شكر جنوب أفريقيا على الجهود الجبارة التي بذلتها لكي تُكفل أعمالنا بالنجاح على الرغم من التحديات التي تمثلت في جدول أعمال هذا المؤتمر العالمي.

”ومع ذلك لا بد لي من أن أسجل قلق وفد نيوزيلندا إزاء الإشارات غير المسوّغة في بعض المواضع من النصوص إلى الاستعمار، التي تساوي بينه وبين ويلات مثل الرق والفصل العنصري والإبادة الجماعية. والفقرة ١١٦ من الإعلان مثار قلق بصفة خاصة. ونيوزيلندا تعترف بما وقع من مظالم في ظل الاستعمار في عديد من البلدان التي تعتبر ممارسات بغيضة بمعايير اليوم. وحيثما تكون تلك المظالم قائمة على مواقف وممارسات عنصرية عندئذ يمكن اعتبار الاستعمار مصدراً من مصادر العنصرية.“.

١٨ - وفيما يلي نص بيان ممثل ترينيداد وتوباغو:

”ينبغي أن يعترف المؤتمر العالمي بأن الاختلافات في الهويات الإثنية طالما كشفت عن نفسها بأشكال متنوعة، ولكنه ينبغي أن يدرك بأن عنصرية العصر الاستعماري كانت بمثابة نظام من الفكر والعمل لم يسبق له مثيل وكانت له جذور تاريخية محددة في تجارة الرقيق عبر الأطلسي وما أعقبها من تطور في الاستعباد العنصري الواسع النطاق للأفارقة. ونتيجة لذلك تطورت مذاهب من التسلسل الطبقي العنصري كان من شأنها تسهيل الاستغلال التجاري والاجتماعي للأشخاص المستعبدين.“.

”وهذه الأفكار الزائفة وغير الأخلاقية عمت العالم بمرور الوقت وشكلت العلاقات الإثنية لمجتمعات في كل مكان. ونتيجة لهذا التاريخ فإن الاختلافات السطحية بين الهويات الإثنية والعنصرية أفضت إلى صراعات عميقة ومشاعر مستديمة بالتخوف والحقد والشعور بالذنب والمهانة.“.

”١ - جرائم ضد الإنسانية

”(أ) الرق:

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يعترف بأن الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي وعبودية الديون وغيرها من أشكال العبودية تشكل جرائم ضد الإنسانية، وهي مصادر ومظاهر تاريخية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والشعوب الأصلية كانوا وما زالوا ضحايا هذه الأعمال وعواقبها.“.

” (ب) الفصل العنصري والإبادة الجماعية:

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يعترف بأن الفصل العنصري والإبادة الجماعية يشكلان جرائم ضد الإنسانية وهما من مصادر ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وينبغي له أن يعترف بالقدر الهائل من الشرور والمعاناة الذي تسببت فيه هذه الأعمال، وينبغي له أن يؤكد بأن هذه الأعمال، أينما وحيثما حدثت، يتعين التنديد بها والحيلولة دون حدوثها ثانية.

” ٢ - الاستعمار

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يعترف بأن الاستعمار كان من بين مصادر ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والشعوب الأصلية كانت ضحايا الاستعمار وما زالت ضحايا عواقبه. وينبغي أن يعترف بالقدر الهائل من الشرور والمعاناة التي تسبب فيها الاستعمار وأن يؤكد بأن الاستعمار، أينما وحيثما حدثت، يتعين التنديد به والحيلولة دون حدوثه ثانية.

” ٣ - الحقيقة والمصالحة

” (أ) الاعتذار:

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يعترف بالقدر الهائل من المعاناة التي تعرض لها ملايين الرجال والنساء والأطفال نتيجة الرق وتجارة الرق عبر الأطلسي وعبودية الديون وغيرها من أشكال العبودية، وأن يناشد الدول التي مارست هذه الأنشطة أو استفادت منها أو اغتننت منها أن تعرب عن اعتذارها صراحة لضحايا هذه الأعمال وعواقبها.

” (ب) التذكر:

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يؤكد على أن تذكر الجرائم وإساءات الماضي، أينما وحيثما حدثت، والتنديد دون تحفظ بالمآسي وقول الحقيقة في سرد التاريخ، هي من العناصر الأساسية لتحقيق الوثام الدولي.

” (ج) التعويض:

”ينبغي للمؤتمر العالمي أن يعترف بأن هذه الجرائم والمظالم قد أفضت بما لا يدع مجالاً للشك إلى الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والفوارق

الاقتصادية وانعدام الاستقرار والأمن وهي من الأمور التي تؤثر على العديد من الناس في بقاع مختلفة من العالم، ولا سيما في البلدان النامية. ولذلك ينبغي أن يناشد الدول التي مارست أو استفادت أو اغتنت من الرق وتجارة الرق عبر الأطلسي وعبودية الديون أن توفر التعويضات إلى البلدان والشعوب التي تأثرت بذلك وأن تعتمد تدابير تصحيحية ملائمة وغيرها من التدابير وذلك لجر هذه العواقب.

”إننا ندعم الرئيسة في جهودها لضمان تعميق الحوار في سبيل تحقيق أهداف المؤتمر، وسوف نواصل تشجيع البحث عن التوافق في الآراء“.

١٩- وفيما يلي نص بيان ممثل تركيا:

”يرى وفد تركيا أن عبارة ”المجموعات العرقية التي توجد في وضع الأقلية داخل أي بلد على أساس عددها“ الواردة في الفقرة ٥٠ مكرراً من مشروع الإعلان ينبغي ألا تؤول بأنها اعتراف ضمني بوجود أقليات عرقية.

”وأطلب أن يُدرج النص الحرفي لهذا البيان في تقرير المؤتمر.“

٢٠- ثم اعتمد المؤتمر بتوافق الآراء مشروع الإعلان وبرنامج العمل الذي قدمته اللجنة الرئيسية باعتباره إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٢١- وأبدى ممثلو كل من الإمارات العربية المتحدة (بالنيابة عن البحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبرازيل والصين والعراق والمكسيك (بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية) وقطر (بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) وفنزويلا، عن رغبتهم في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد إعلان وبرنامج العمل ولأن هذا لم يكن ممكناً نظراً لضيق الوقت فقد اقترحت رئيسة المؤتمر أن تُسلّم هذه البيانات كتابة إلى الأمانة وأشارت إلى أنها سوف تُدرج بالكامل في تقرير المؤتمر.

٢٢- وفيما يلي نص بيان ممثل البرازيل:

”بالنيابة عن الوفد البرازيلي أود أن أوجه الشكر إليكم سيدتي الرئيسة وكذلك إلى شعب جنوب أفريقيا على الاستقبال الحار والضيافة الكريمة التي قدمت إلينا خلال هذه الأيام الأخيرة في ديربان.

”ونحن نفخر بالوثائق التي استطعنا أن نعتمدها. ويعتقد وفدي أن إعلان وخطة عمل ديربان يمثلان خطوة هامة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”إن حجم وتنوع الوفد البرازيلي يعبران عن الأهمية التي يعلقها بلدي على مداولاتكم. وتوافق الآراء الذي حققناه هنا يسمح، فيما يسمح، بالاعتراف بالسكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية باعتبارهم ضحايا التمييز والأفعال التاريخية المشينة، ويرى البرازيل أن محصلة مفاوضاتنا بخصوص قضايا الماضي تزودنا بإطار للاعتراف بالآثام والتعبير بطرق ملائمة عن الشعور بالندم الأمر الذي يدعو إلى اتباع سياسات وطنية إيجابية وقاطعة للتنفيذ وكذلك إلى توطيد أواصر التعاون الدولي في هذا المجال. ونحن نؤمن أيضاً بأن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هو صلب مناقشاتنا هنا. ومن هذا المنطلق فإن المسائل واللمزات السياسية ينبغي ألا تطمس أبداً الإنجازات التي حققناها في ديربان.

”ونحن نولي أهمية قصوى لحماية حقوق الإنسان لضحايا أشكال التعصب المشدد والمتعدد. ونأسف لأن الكثير من هذه الأسباب المتعددة للتمييز ومنها نوع الجنس والإعاقة لم تُدرج صراحة في القائمة النهائية لأسباب التمييز. ونحن نرى أن من شأن إيراد إشارة واضحة إلى هذه المسائل في فقرات إعلان وبرنامج العمل أن يكون بمثابة اعترافه بأهميتها. أما آراؤنا بشأن التوجه الجنسي فهي معروفة تماماً وانعكست في البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور وبلدان أخرى.

”وأخيراً وليس آخراً يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكافة الجهود التي بذلتها السيدة ماري روبنسن وموظفو مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي كانت لها أهمية بالغة في عقد هذا المؤتمر ونجاحه. ويرى وفدي أن إعلاننا وبرنامج عملنا يشكلان انتصاراً هائلاً ويعززان عالمية حقوق الإنسان كما أنهما يعكسان صراحة وبدقة وبصورة قاطعة مسؤوليتنا الجماعية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم أجمع.“

٢٣- وفيما يلي نص بيان ممثل الصين:

”يود الوفد الصيني أن يعرب عن موقفه التالي بصدد مسألة تدريس التاريخ الواردة في إعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية.

”ونحن نرى أنه ينبغي لكافة البلدان عملاً بالاقضاء الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي أن تتخذ تدابير ملموسة كي تضمن أن كتبها الدراسية تعكس بأمانة وموضوعية ودقة التاريخ بما في ذلك حروب الغزو التي جرت في آسيا ومناطق أخرى في القرن الأخير.“

٢٤ - وفيما يلي نص بيان ممثل العراق:

”يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلت في هذا المؤتمر من قبل المشاركين وأخص بالذكر الجهود التي بذلتها الدولة المضيفة جنوب أفريقيا للوصول إلى إعلان وبرنامج عمل يكون دليلاً للإنسانية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إلا أنه يلاحظ بأسف أن العديد من المسائل المهمة التي تتعلق بالاحتلال الأجنبي والاستيطان لم تناقش مع أنهما في صلب وجوهر هذا المؤتمر. كما كان هناك خلال المؤتمر ممارسات وأساليب اتبعتها مجموعة معينة لتوجيه المؤتمر وفق إرادتها ولخدمة أغراضها.

”ويلاحظ وفدي بأسف أن الفقرات المتعلقة بالشرق الأوسط في إعلان وبرنامج العمل لا تعكس الواقع القائم في الأراضي العربية المحتلة والممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني وما يعانيه من قمع وتمييز عنصري، لذلك فإن وفد بلادي يعلن أنه ليس جزءاً من التوافق بالنسبة للفقرات الخاصة بالشرق الأوسط وغير مرتبط به. وأطلب تثبيت هذا في وثائق المؤتمر.

”ونود أن يدرج هذا البيان على الوجه الصحيح في محاضر هذا المؤتمر.“

٢٥ - وقدم ممثل المكسيك بيانين بالأصالة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي فيما يلي نصهما:

بيان بشأن الشعوب الأصلية

”إن وفود البلدان في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاربي إذ تدرك مدى الأهمية التي تعلقها الشعوب الأصلية على الاعتراف بحقوقها دولياً وتعهد وتحت كافة الدول على القيام بما يلي:

١' التقدم بخطى حثيثة نحو تطبيق ومتابعة الولايات المخولة والتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدا في ختام المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٢' إعادة تأكيد الأهمية القصوى التي تعلقها المجتمعات المتعددة الإثنيات والمتعددة الثقافات والمتعددة اللغات على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول

ومشاركتها مشاركة تامة فيها وكذلك مشاركتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على الفقر؛

٣' بذل كافة الجهود اللازمة للانتهاء من المفاوضات حول مشروع الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في سياق عقد دولي للشعوب الأصلية في العالم؛

بيان بشأن مسألة الضحايا

”كان الشاغل الأول لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية طوال الأعمال التحضيرية الإقليمية منها والعالمية هو الحصول على اعتراف لصالح الضحايا. وفي سياق إقليمي لم يواجه تحديد الضحايا بالصعوبات التي جوهت في ديربان.

”وكما نرى فإن مصادر وأسباب العنصرية - شأنها شأن تحديد الضحايا - قد تبدت من تحليل موضوعي وشفاف أجرته بلدان أمريكا في سانتياغو بشأن واقع الحال.

”ومسألة الضحايا ليست قضية فلسفية ... فهم مجتمعات محلية وشعوب ومجموعات وأفراد - ينحدرون من أصول أفريقية وأصلية أو هم من المهاجرين - الذين عانوا في الماضي ولا زالوا يعانون من جراء الآثار الوخيمة لهذه الظواهر.

”وترى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية أن أوضاع هؤلاء الناس قد تتفاقم بفعل اعتبارات الجنس والسن والوراثة واللغة والدين والوضع الاقتصادي والأصل الاجتماعي.

”ويرى الكثير من الوفود في المجموعة أيضاً أن التوجه الجنسي ينبغي أن يدرج باعتباره سبباً للتمييز المشدد أو المتعدد.

”وتود المجموعة أن تزيد على ذلك وأن تلح على ضرورة قبول كافة المجموعات التي تتعرض للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء بذلنا جهوداً هائلة للاتفاق مع المجموعات الإقليمية الأخرى.

”ونحن لسنا سعداء تماماً بالوثيقة النهائية لكننا ننظر إليها باعتبارها نقطة انطلاق لعملية يجب بالضرورة متابعتها من خلال الهيئات الرئيسية في النظام العالمي النطاق من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

”وننبه أن النتائج التي توصلنا إليها قاصرة وأنها كمنطقة على استعداد لمواصلة العمل بصورة بناءة وصبر وأناة مع سائر مناطق العالم من أجل اجتثاث العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”وسنقوم أيضاً بالوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في سانتياغو“.

٢٦- وقد ممثل المكسيك أيضاً بياناً بالنيابة عن المكسيك فيما يلي نصه:

”نشكر جميع الوفود التي اتفقت على أن من الضروري توضيح الفقرة ٢٧ من مشروع الإعلان وهي فقرة شديدة الحساسية لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية وكذلك لغيرها من المناطق وبخاصة لمثلي مجموعات الشعوب الأصلية التي تحضر هذا المؤتمر. ومع ذلك فإن المكسيك تكرر قولها بأن الفقرة غير ضرورية.

”وعلى أية حال فإن المناقشة التي دارت تؤكد مدى ضرورة وإلحاح الإسراع بالأعمال المتعلقة بالإعلان عن حقوق الشعوب الأصلية الذي يجري مناقشته حالياً في لجنة حقوق الإنسان.

”وقد قامت حكومة الرئيس فوكس بعد أن أيدت مطالبات الشعوب الأصلية في المكسيك بتعيين استراتيجية وطنية ودولية جديدة لصالح هذه الشعوب. وقد أقرت المكسيك في شهر آب/أغسطس الماضي إصلاحاً دستورياً يمثل - رغم أنه غير كاف - خطوة هامة إلى الأمام نحو الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والاستقلال الذاتي.

”والمكسيك ومعها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية تطلب بإلحاح جدول أعمال موسع لهذا المؤتمر العالمي، حسبما ينعكس في إعلان وبرنامج العمل، يعتبر مسألة الاعتراف بالشعوب الأصلية نقطة مركزية.

”وقد حاولنا أيضاً تأمين سبل حصول الشعوب الأصلية على الموارد التي يحتاجون إليها لأغراض التنمية بصفة مستدامة وكذلك مشاركتها دون أي قيود في كافة مجالات المجتمع وفي جميع مستويات صنع القرارات على أساس غير تمييزي.

”والمكسيك تكرر إيمانها الراسخ باحترام جميع حقوق الشعوب الأصلية والاعتراف بها في السياق الوطني والتزام حكومة المكسيك بالعمل مع الشعوب الأصلية من أجل إيجاد حلول للمشاكل العاجلة الملحة التي يواجهونها.

”وهذه النقطة الأخيرة هي دين تاريخي ملح. ونحن ندرك أن تدعيم أركان أي دولة ديمقراطية سيتوقف إلى حد كبير على ما إذا كان المشروع الجماعي للشعوب الأصلية قد ضمن بالفعل في أولويات الأمة.

”وأخيراً تود حكومتي أن تؤكد أن الاعتراف بالشعوب الأصلية بصفتها أشخاص القانون يعد خطوة تعويضية لا مفر منها إذا ما كان لنا أن نرسي الأسس للمستقبل“.

٢٧- وفيما يلي نص بيان ممثل قطر (بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي):

”أناشد المؤتمر أن ينظر في هذا البيان الذي أدلى به بالأصالة عن منظمة المؤتمر الإسلامي قبل اعتماد الوثيقة النهائية للمؤتمر.

”التالي هو التعليل القانوني للموقف الذي اتخذته أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن بعض المواضيع الرئيسية للمؤتمر.

”أولاً فيما يخص الفقرة ٢ والفقرة ٤ من نص الرئيسة تود منظمة المؤتمر الإسلامي إعلان ما يلي:

”١“ فيما يتعلق بالإشارة إلى المحرقة (الهلوكست) الواردة في الفقرة ٢ من نص الرئيسة بشأن الشرق الأوسط تشدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أن المحرقة قد وقعت في أوروبا وأن الشعوب والبلدان خارج أوروبا لا تقع عليها أي مسؤولية في هذا الخصوص.

”٢“ أما فيما يخص الإشارة إلى معاداة السامية الواردة في نص الرئيسة بشأن الشرق الأوسط فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشدد على واقع أن الأغلبية الساحقة من الساميين عرب.

”وبالتالي فإنني أطلب إدراج نص هذا البيان بالكامل في الوثائق الرسمية لهذا المؤتمر.

”ثانياً أطلب أيضاً إلى الرئيس أن يوضح بدقة للمؤتمر المكان المحدد لكل فقرة من نص الرئيسة في كلا الإعلان النهائي وبرنامج العمل النهائي. ونحن نفهم أن نص الرئيسة سيحل محل جميع الفقرات ذات الصلة بالشرق الأوسط والمحرقة (الهلوكست) ومعاداة السامية الواردة في النص الأصلي للإعلان وبرنامج العمل.

”وثالثاً أطلب أيضاً إدراج البيان الذي أدلت به دولة قطر اليوم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بالكامل في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة العامة وبالتالي في تقرير المؤتمر“.

٢٨- وفيما يلي نص بيان ممثل الإمارات العربية المتحدة (أيضاً بالنيابة عن البحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية):

”بسم الله الرحمن الرحيم

”باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ووفود كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت، نود أن نقدم الشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا الصديقة على استضافتها هذا المؤتمر ولكم شخصياً على الجهود الحثيثة التي بذلتموها لإنجاح أعماله.

”لقد شاركت وفود هذه الدول بالتعاون مع وفود الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بفعالية في أعمال المؤتمر واللجان الفرعية المنبثقة عنه من أجل التوصل إلى توافق في الرأي.

”وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها المؤتمر فيما يخص العديد من القضايا المطروحة عليه فقد ظلت وفودنا تعمل حتى اللحظة الأخيرة بكل جهد وإخلاص في سبيل التوصل إلى صيغة توافقية بشأن نص للوثيقة الختامية تعكس اهتمامات وشواغل كافة المجموعات الإقليمية.

”لكنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة فإن تمسك بعض الوفود بمواقفها المتصلبة وبأفكارها المسبقة حالت دون الوصول إلى اتفاق حول مقترحات ما طرح من آراء خلال فعاليات المؤتمر.

”إننا إذ نؤكد على ما جاء في بيان منظمة المؤتمر الإسلامي في اللجنة الرئيسية فإننا نعبر أيضاً عن عدم قبولنا لبعض المفاهيم الواردة في الوثيقة الختامية وبالتالي فإن وفود هذه الدول تود أن توضح ما يلي:

”١“ بالنسبة لمفهوم المحرقة (الهلوكست) فإنه يعكس أحداثاً تاريخية وقعت في أوروبا، إلا أن ذلك لا يعني عدم وقوع أحداث مماثلة في أماكن أخرى من العالم، كما أن هذا المفهوم ليس حصراً على شعب أو فئة معينة دون غيرها، وما يحدث من ممارسات عنصرية يومية في الأراضي العربية المحتلة خير دليل على ذلك.

”٢“ وفيما يتعلق بمفهوم السامية، فالحقيقة التي يجب إيضاحها أن العرب هم ساميون أيضاً وبالتالي فإنه لا يحق لفئة دون الأخرى احتكار هذا المفهوم.

”٣“ لقد وردت في الوثيقة الختامية نصوص ومفاهيم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك فإننا غير ملزمين بتلك المفاهيم والنصوص الواردة في هذه الوثيقة، وبالتالي فإنها لا ترتب أية آثار سياسية أو قانونية، ولا تلزمنا باتخاذ أية تدابير وقائية أو تشريعية أو قضائية أو إدارية أو تنظيمية أو غيرها من التدابير على الصعيد الوطني.

”٤“ كما أطلب سيدتي الرئيسة باسم وفود هذه الدول أن يتم تسجيل هذا البيان وإدراجه ضمن وثائق أعمال هذا المؤتمر الرسمية“.

٢٩ - وفيما يلي بيان ممثل فنزويلا:

”يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يُدلي بالبيان التالي، راجياً إدراجه في تقرير هذا الاجتماع.“

”لقد أتت فنزويلا إلى هذا الاجتماع وهي واثقة من أن المجتمع الدولي في حاجة إلى وثيقة ختامية مبنية على توافق الآراء. ولذا فإننا نؤيد بقوة أسلوب إدارة العمل في هذا المؤتمر، وبخاصة جهود السيدة زوما التي لعبت دوراً حاسماً في إحراز النجاح.“

”بيد أنه من المؤسف أن صياغة بعض النصوص والاتفاقات التي أمكن التوصل إليها في المؤتمر الإقليمي للأمريكتين، الذي عُقد في سانتياغو في شيلي، لم تُدرج في إعلان هذا المؤتمر العالمي ولا في خطة عمله. ولم تُدرج فقرات عامة أخرى متصلة بالقضايا الصعبة التي لم يتسن إدخالها في النصوص التي نحن بصدد اعتمادها. ونود أن نشير في هذا السياق إلى أننا قد صوتنا لصالح عدم الاستمرار في مناقشة الفقرات التي لم يتحقق توافق آراء بشأنها لتشجيع اعتماد الوثيقة، لأننا رأينا أن استمرار المناقشة كان سيحول دون ذلك. غير أننا نود أن نعلن، تسجيلاً لموقفنا، أن هذا التصويت لا يخل بتأييدنا لمضمون المسائل المشار إليها في تلك الفقرات.“

”وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالضحايا، نعرب عن استيائنا لأن المعاملة لم تكن في بعض الحالات منصفة للجميع، ولا سيما الشعوب الأصلية. فالنصوص لا تشتمل بوضوح على اعتذار، لكننا نقبلها على أساس أن معاناة الضحايا

وما يتصل بها من تعويض ستعالجهما الإشارة إلى الاستعمار. وسنقوم عند الضرورة بإبداء تعليقات إضافية بعد توافر النصوص الكاملة باللغة الإسبانية.

”لقد انضم وفدنا إلى توافق الآراء الذي نشأ في هذا المؤتمر. ونود أن نعرب عن تمانينا على العمل الممتاز الذي تحقق. كما نود أن نعرب عن امتناننا لشعب وحكومة جنوب أفريقيا على ما حظينا به من كرم الضيافة“.

٣٠- وفي الجلسة العامة ٢٠ أيضاً، قدم المقرر العام تقرير المؤتمر (A/CONF.189/L.1 وAdd.1-3). واعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر العام باستكمال التقرير، وفقاً للممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة، لعرضه على الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٣١- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر، بدون تصويت، مشروع قرار مقدم من الرئيس، يحيل تقرير المؤتمر، بما في ذلك الإعلان وبرنامج العمل، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وللإطلاع على النص، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٢.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

١- في الجلسة العامة ٢٠ المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام ممثل كينيا، بالنيابة عن الدول المشاركة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بعرض مشاريع قرارات تُعرب فيها عن امتنانها للبلد المضيف ولمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. واعتمد المؤتمر مشاريع القرارات بدون تصويت (للاطلاع على النصوص، انظر القرارين ٣ و ٤ من الفصل الأول).

٢- وأدى ممثل كينيا بالبيان التالي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية:

”كانت أفريقيا على موعد مع التاريخ وأظن أن الموعد كان مثمراً وبناءً ولا يُنسى. واعتقد أننا صنعنا التاريخ في ديربان وبشكل مشروع. فدولة جنوب أفريقيا العظيمة تعكس في النهاية وبصورة مذهلة شرو العنصرية و ثراء التنوع.

”ولذا فلم يكن هناك أنسب من جنوب أفريقيا مكاناً يُعلن فيه المجتمع الدولي ويعترف بأن الرق وتجارة الرقيق، ولا سيما تجارة الرقيق عبر الأطلسي، هما جريمة ضد الإنسانية، ليس اليوم ولا غداً بل دائماً وإلى أبد الأبدين.

”لقد أوضحت نورمبرغ أن الجرائم ضد الإنسانية ليست مقيدة بزمن. ومن الأمور ذات الدلالة أيضاً أن يكون من المتوقع والمستصوب الآن تقديم اعتذار وتعويض مناسب، وفقاً لما جاء في الفقرة ١١٩.

”إننا اليوم نكرم ذكرى أولئك الذين عانوا من أبشع معاملة وأشدها قسوة على الإطلاق.

٣- وأدى ممثل الهند بالبيان التالي بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية:

”أتحدث بالنيابة عن المجموعة الآسيوية. وقد أتينا إلى مدينة ديربان الرائعة هذه واثقين من أنه ليس هناك ضمان أفضل لنجاح هذا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أرض جنوب أفريقيا الصديقة التي انتصر شعبها في نضاله ضد أبغض مظاهر العنصرية ألا وهي الفصل العنصري. وسوف نودع شعب ديربان الكريم وإيماننا ثابت.

”لقد اهتدينا بالرؤية التي حددها الرئيس أمبيكي في خطابه الافتتاحي. ولقد اتبعتم، يا سيادة الرئيسة، نهجاً مثالياً في توجيهنا في مساعينا نحو تجسيد تلك الرؤية

في اعلانات ومبادئ وتدابير لتحويل الأفكار النبيلة التي تقوم عليها ولاية هذا المؤتمر إلى عمل. ولقد سعيتم بلا كلل إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة والتوصل إلى توافق آراء. وتميزتم بالصبر والتسامح. ولمسنا فيكم انفتاح للجميع ووجود دائم.

”وأود، بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والنيابة عن وفدي، أن أتوجه بالشكر إليكم وإلى حكومة وشعب جنوب أفريقيا على الجهود الضخمة التي بُذلت لضمان نجاح هذا المؤتمر العالمي. ونود أيضاً أن نتوجه بالشكر إلى السيدة ماري روبنسون، الأمين العام للمؤتمر، على جهودها التي لا تكل. وستعاون مع بلدكم والبلدان الأخرى في التمسك بعزمنا المشترك والشامل على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“.

٤- وفيما يلي بيان ممثل سلوفاكيا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية:

”أود، بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية، أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن الامتنان والتقدير لكم يا معالي الوزيرة على جهودكم من أجل نجاح المؤتمر، ومهارتكم القيادية التي تجلت بصورة خاصة في اللحظات العصبية من المؤتمر.

”وأود أن أشكر رئيس وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا على مبادرتهم باستضافة مؤتمر مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعلى التنظيم الممتاز وعلى تعاون أبناء جنوب أفريقيا كافة. ونتوجه بالشكر الخاص إلى المفوضة السامية، السيدة روبنسون، التي تولت منصب الأمين العام للمؤتمر، على إسهامها الشخصي في مجمل العملية؛ وإلى المنسق التنفيذي، السيد سينغ، وإلى جميع الموظفين.

”إننا نقدر التعاون مع المنسقين الإقليميين ومع جميع الوفود ونعرب عن ارتياحنا إزاء روح التراضي التي سادت حتى النهاية.

”وأخيراً وليس آخراً، أود أن أتوجه بالشكر لمن قاموا بخدمة المؤتمر وللمترجمين الشفويين على جلدتهم ومثابرتهم“.

٥- وأدلى ممثل المكسيك بالبيان التالي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي:

”يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن وفود بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وإن بلدان منطقتي على يقين من أن مؤتمر ديربان هو نقطة فاصلة في نضال البشرية من أجل المساواة.

”لقد اعتمدنا وثائق لا سابق لها. وأجرينا تقييماً نقدياً للماضي. واستخلصنا الدروس منه. واعترفنا بالعيوب والمشاكل التي ما زلنا نواجهها اليوم وبدورنا فيها. ونجحنا في تحديد العناصر اللازمة لعملية مصالحة سليمة واعتمدنا التدابير لتشجيع وإرساء ثقافة جديدة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

”واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن بالغ تقدير مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي لكرم الضيافة الذي أبدته حكومة جنوب أفريقيا والحماس الذي تجلى في استقبالنا والاهتمام بنا في ديربان.

”وأود أن أسجل تقديرنا الصادق والعميق لقيادتكم. فمهاراتكم وبراعتكم السياسية والدبلوماسية كانت عوامل رئيسية في التوصل إلى النتائج التي حققناها.

”وأود أيضاً أن أشكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان على ما بذلته من جهود لا تعرف الكلل لزيادة وعي العالم بالمؤتمر وعلى تفاؤلهما الدائم.

”وبالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي، أود أن أعرب عن التقدير للعمل الذي أنجزه المسؤولون عن الأفرقة العاملة ولجنة الصياغة واللجنة الرئيسية، بالإضافة إلى عمل الميسرين. ونشكرهم على مثابرتهم وصبرهم.

”كما تشكر مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي موظفي الأمانة وخدمات المؤتمر لما وفروه من دعم للوفود أثناء المناقشات في هذا المؤتمر.

”لقد أثمر دأبنا في العمل. ويؤمن أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي بأن اتفاقات ديربان ستتيح لنا تشجيع وإحداث تغييرات رئيسية في القوانين والسياسات وفي كيفية تحديد الأولويات، ولكن الأهم تغييرات في مواقف وعقلية البلدان والمجتمعات والأفراد“.

٦- وأدلى ممثل بلجيكا بالبيان التالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي:

”يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا الإعلان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - أي بلغاريا وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المنتسبة الأخرى - أي قبرص ومالطا وتركيا.

”ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الوثائق الختامية لمؤتمر ديربان هذا بتوافق الآراء.

”إننا نتوجه بالثناء إليكما، يا سيادة الرئيسة ويا سيادة الأمانة العامة للمؤتمر، على جهودكما الضخمة لضمان التوصل إلى اتفاق عام بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان هذا.

”وأود أولاً أن أضيف الايضاحات التالية:

”إن الإعلان وبرنامج العمل هما وثيقتان سياسيتان وليستا قانونيتين. ولا يمكن أن تفرض هاتان الوثيقتان التزامات أو مسؤوليات أو حقاً في التعويض على أي شخص.

كما أنهما لا ترميان إلى ذلك. وعلى وجه التحديد، ليس في الإعلان وبرنامج العمل ما يؤثر على المبدأ القانوني العام الذي يمنع تطبيق القانون الدولي بأثر رجعي في المسائل المتصلة بمسؤولية الدول.

”وبالإضافة إلى ذلك، انضم الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء في إدراج إشارة إلى التدابير الرامية إلى وقف وعكس مسار النتائج الباقية لممارسات معينة في الماضي. وينبغي ألا يفسر ذلك على أنه قبول بأي مسؤولية عن هذه الممارسات ولا على أنه ينطوي على تغيير في مبادئ التعاون الإنمائي الدولي والشراكة والتضامن. ولن يغير المعايير للتعاون الإنمائي الوطنية والدولية الحالية.

”وأرجو إدراج هذا البيان حرفياً في تقرير المؤتمر.

”كان مؤتمر ديربان فرصة فريدة لإعلان موقف أوروبا بشأن موضوع فائق الأهمية. ونحن نعلم أن العنصرية والتعصب هما واقع يومي في العالم بأسره. ومن ثم فإن مكافحة آفة العنصرية وكره الأجانب هي مهمة أساسية تقع على عاتق كل فرد.

”ولهذا كان لدى الاتحاد الأوروبي تصميم منذ البداية على بذل كل جهد مستطاع للإسهام في نجاح ديربان.

”وقد أتاح عقد هذا المؤتمر رصيماً كبيراً من المكاسب. وبفضل هذا المؤتمر تمكن الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من سماع صوتهم، معززين بذلك عزمنا على مكافحة هذه الآفة.

”وأتاح ديربان أيضاً مواصلة التأمل في أسباب ومصادر العنصرية. وقد بحثنا طويلاً ظلم الماضي بصورة خاصة. وكان ذلك في محله. ويعترف الاتحاد الأوروبي

بالمعاناة البالغة الناجمة عن الأشكال الماضية والمعاصرة للرق وتجارة الرقيق أينما كانت ويستنكرها كما يعترف بجوانب الاستعمار الذميمة ويستنكرها.

”وكان ديربان بالتالي مناسبة لمواجهة ماضيها المشترك بلا خوف. ويرى البعض في ذلك دليل أسف ويراه آخرون دليل ندم ويذهب آخرون إلى اعتباره دليل اعتذار. ولكن الأهم هو الرغبة في طي أكثر صفحات تاريخنا كآبة، لكي يمكن بناء علاقة جديدة قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتضامن والشراكة“.

٧- وفي الجلسة نفسها، قُدم إلى المؤتمر بيان خطي من فخامة الرئيس تابو إمبيكي، رئيس جنوب أفريقيا. وبعد الاستماع إلى البيانين الختامين لمعالي السيدة إنكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ورئيسة المؤتمر والسيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للمؤتمر، أعلنت رئيسة المؤتمر اختتام أعمال المؤتمر. وللإطلاع على البيانات الختامية، انظر المرفق الرابع.

المرفقات

المرفق الأول

قائمة بالوثائق الصادرة عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الرمز	البند	العنوان
A/CONF.189/1	٧	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.189/1/Rev.1	٧	جدول أعمال المؤتمر العالمي
A/CONF.189/1/Add.1	٧	شروح جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.189/2	٨	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.189/3	٨	مشروع برنامج العمل المؤقت
A/CONF.189/4	٩	مشروع الإعلان
A/CONF.189/5 and Corr.1	٩	مشروع برنامج العمل
A/CONF.189/6	٨	التنظيم المقترح لقائمة المتكلمين في المناقشة العامة خلال الجلسات العامة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
A/CONF.189/8	٨	قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
A/CONF.189/9	٩	مساهمة من السيد ميلون كوثيري، المقرر الخاص المعني بالإسكان الملائم بوصفه عنصراً من عناصر مستوى المعيشة الملائم
A/CONF.189/10	٩	مذكرة من الأمانة عن مساهمات المنظمات غير الحكومية
A/CONF.189/10/Add.1	٩	مساهمة تقدمت بها جمعية "أخوية نوتردام"
A/CONF.189/10/Add.2	٩	مساهمة تقدمت بها "الجلالية البهائية الدولية"
A/CONF.189/10/Add.3	٩	مساهمة تقدمت بها الحركة الهندية "توباج أمارو"
A/CONF.189/10/Add.4	٩	مساهمة تقدم بها مرصد حقوق الإنسان
A/CONF.189/10/Add.5	٩	مساهمة تقدمت بها الجامعة الروحية العالمية "براهما كوماريس"

العنوان	البند	الرمز
مساهمة تقدمت بها جماعة الضغط للنساء الأوروبيات	٩	A/CONF.189/10/Add.6
مساهمة تقدمت بها مجموعة "دعم أروميا"	٩	A/CONF.189/10/Add.7
مساهمة تقدم بها المركز الهولندي للشعوب الأصلية	٩	A/CONF.189/10/Add.8
مساهمة تقدمت بها رابطة الطلبة الأتراك (في ألمانيا)	٩	A/CONF.189/10/Add.9
تقرير لجنة وثائق التفويض	٦	A/CONF.189/11
مشروع تقرير المؤتمر العالمي		A/CONF.189/L.1 and Add.1-3
تقرير اللجنة الرئيسية عن مشروع الإعلان	١٠	A/CONF.189/L.2 and Add.1
تقرير اللجنة الرئيسية عن مشروع برنامج العمل	١٠	A/CONF.189/L.3 and Add.1-3
قائمة المشاركين		A/CONF.189/INF.1
مساهمة المؤسسات الوطنية		A/CONF.189/Misc.1

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية

بيان السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

البارحة فقدت جنوب أفريقيا زعيماً وفقدنا أخونا تابو أباً. أرجو منكم الآن الوقوف ومراعاة لحظة من الصمت.

إن كل واحد منا لا بد وأن يشعر بما تمثل هذه اللحظة من رمز - لحظة من تآلف الموضوع والزمان والمكان.

لقد كان اسم هذا البلد طوال عقود طويلة مرادفاً للعنصرية بأشجع صورها. ولكنكم اليوم، سيدي الرئيس، أنتم وإخوانكم المواطنون قلبتم ذلك المعنى - من كلمة كانت كناية عن الظلم والاضطهاد إلى مشعل من مشاعل النور والأمل، لا يقتصر على قارة مضطربة فحسب وإنما يشمل العالم أجمع.

أين لنا سوى هنا أيها الأصدقاء أن نعقد مثل هذا المؤتمر؟ من له أن يعلمنا كيف نقهر العنصرية والتمييز والتعصب إن لم يكن شعب هذا البلد؟ إننا نحبيكم، ونحبي رباتكم يا سيادة الرئيس، ونحبي الحركة البطولية التي تمثلون.

إننا نحبي منديلا، الذي نأسف جميعاً لغيابه اليوم، ولكننا نشعر جميعاً بوجوده في أعماقنا.

إننا نحبي ذكرى كل من كافح من أجل العدالة والحرية في هذا البلد - من موهنداس غاندي إلى أوليفر تامبو، ومن ستيف بايكو إلى روث فيرست - وبالطبع غوفان مبيكيه الذي نحن في حالة حداد من أجله اليوم.

كما إننا نعترف بشجاعة الرئيس ف. و. دي كليرك، الذي واجه الأمر المحتوم وحض شعبه على القبول به.

لكننا، معشر الأصدقاء، جئنا إلى هنا لتتعلم لا لنحتفل. جئنا لتتشاطر التجارب والآفاق ووجهات النظر - جئنا لنقيم الخطى التي قطعناها، والخطى التي علينا أن نقطعها، إذا كان لنا أن نتغلب على العنصرية.

وإذا كان لنا أن نحتفل بأمر معاً فإنما هو أن العالم أجمع يندد اليوم بالعنصرية. وقلما تجد اليوم من قائل ينكر صراحة أن كافة الناس يولدون متساوين في الحقوق.

ولكن ما أكثر الضحايا اليوم الذين لا ذنب لهم سوى أنهم ينتمون إلى جماعة ما - سواء كانت وطنية أو إثنية أو دينية أو معرفة بحكم الجنس أو الأصل.

وكثيراً ما يتنكر هذا التمييز بذرائع واهية شتى. فالبعض لا يجد عملاً بحجة أنهم يفتقرون إلى المؤهلات التعليمية، أو أن أبواب السكن تُغلق في وجوههم بسبب ارتفاع الجريمة بين الجماعة التي ينتمون إليها.

ومع ذلك فإن هذه الحقائق بعينها، حتى عندما تكون صحيحة، كثيراً ما تكون ثمرة التمييز. فالظلم يوقع الناس في حبال الفقر، والفقر يصبح ذريعة للظلم - وهكذا تتراكم الشرور الجديدة فوق الشرور القديمة.

وفي كثير من بقاع العالم يتعرض الناس لسوء المعاملة ويُحرمون من الحماية بحجة أنهم ليسوا مواطنين وإنما مهاجرين غير مرغوب فيهم. ومع ذلك فكثيراً ما يأتون إلى بلد جديد للقيام بأعمال تشتد الحاجة إليها، أو أنهم يجدون أنفسهم في بلد ليس بمحض اختيارهم وإنما كلاجئين من الاضطهاد في بلدهم الأصل. وهؤلاء الناس بحاجة ماسة إلى الحماية وهي من حقهم.

وفي حالات أخرى نجد أن الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية تتعرض للقمع والقهر لأن حضارتها، جوهرها ومظهرها، تُعتبر تهديداً للوحدة الوطنية - وعندما تقاوم الظلم يؤخذ عليها برهاناً على اقتراف الذنب.

وفي حالات قصوى - وما أكثرها ويا للأسف - يطرد هؤلاء الناس من ديارهم، أو يُفنتك بهم، لأنه يُزعم أن وجودهم بالذات يهدد أمن شعب آخر.

وفي بعض الأحيان تُعزى هذه المشاكل جزئياً إلى تركة من فظائع الماضي - كاستغلال وإبادة الشعوب الأصلية على يد القوى الاستعمارية، أو معاملة ملايين البشر كمجرد سلعة تُتاجر بها وتنقلها وتتصرف بها جماعات أخرى من البشر في سبيل كسب المال.

وكلما تقادمت هذه الوقائع ازدادت صعوبة تقصي المسؤولية. أما الآثار فتبقى قائمة؛ والشعور بالألم والغضب يبقى قائماً؛ والأموات، مجناجر ذريتهم، يطالبون بالعدالة.

إن تقصي جرائم الماضي قد لا يكون دائماً من أفضل الأساليب البناءة لتقويم موازين اللامساواة الحالية، مادياً. ولكن الإنسان لا يعيش على الخبز فحسب، إذ إن الشعور بمواصلة الماضي هو جزء متأصل في هوية كل رجل وامرأة.

وبعض الأخطاء التاريخية يمكن أن تُعزى إلى أفراد ما زالوا على قيد الحياة، أو إلى مؤسسات تجارية ما زالت قائمة. ولا مناص في هذه الأحوال من المساءلة؛ فالمجتمع الذي عانى من الجور قد يصفح عنهم، كجزء من عملية المصالحة، ولكن ليس لتلك الأطراف أن تطالب بالصفح كما لو كان حقاً.

وتزداد الحالة صعوبة وتعقيداً عندما تحتجب الأرباح والخسائر الفردية خلف طائفة شتى من الصفقات الأحداث عهداً - ومع ذلك هنالك تواصل بين المجتمعات والدول اليوم والمجتمعات والدول التي ارتكبت الجرائم أصلاً.

ويترتب على كل واحد منا التزام لمعرفة موقف كل منا في هذه السلسلة التاريخية المعقدة. ومن الأسهل عادة التفكير بالشروع التي عانى منها المجتمع الذي ننتمي إليه، ولكننا لا نشعر بالارتياح عندما نفكر كيف يرتبط ما نتمتع به من حسن الطالع بمعاناة الآخرين، ماضياً أو حاضراً. ولكننا إذا كنا مخلصين في رغبتنا في التغلب على صراعات الماضي، فلا بد لنا جميعاً من بذل ذلك الجهود.

وثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الزعماء السياسيين، الذين قبلوا مهمة تمثيل مجتمع بأسره. فهم مسؤولون أمام مواطنيهم، ولكنهم - إن صح التعبير - مسؤولون عنهم أيضاً، وعن تصرفات أسلافهم. لقد شهدنا في العقود القليلة الماضية بعض الأمثلة الساطعة لزعماء وطنيين أخذوا على عاتقهم هذه المسؤولية، معترفين بأخطاء الماضي طالبين الصفح - أو معتردين - من الضحايا وذريتهم.

ومثل هذه الإيماءات لا تستطيع تصحيح أخطاء الماضي، وإنما تستطيع أو تساعد في بعض الأحيان في تحرير الحاضر - والمستقبل أيضاً - من أصفاد الماضي.

ومهما يكن من أمر، سيادة الرئيس، فإن أخطاء الماضي لا ينبغي أن تُلهينا عن شروور الحاضر. وينبغي أن يكون هدفنا هو أن نمحي من هذا القرن الجديد آثار الحقد والتحامل التي شوهدت وجه القرون الماضية.

إن الكفاح لهذه الغاية هو في صلب أعمالنا في الأمم المتحدة. ففي هذا العام بالذات، في أحداث من مثل المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً، أو الدورة الخاصة بوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب أو الدورة الخاصة المعنية بالطفل في الشهر المقبل، كثيراً ما نجد العنصرية والتمييز من أكبر العوائق التي ينبغي تخطيها.

وفي غمرة أعمالنا في مجال الحفاظ على السلم وبنائه كثيراً ما نجد أنفسنا نصارع - مراراً وتكراراً - آثار التعصب وكره الأجانب.

وما لم نقتلع هذه الشرور من جذورها فإننا لن نتمكن من درء الصراعات قبل وقوعها. وهذا يعني اتخاذ خطوات حاسمة لاقتلاع هذه الشرور من كل مجتمع - إذ ليس هنالك ويا للأسف من مجتمع حصين منها.

ففي العام الماضي، وفي إعلان الألفية، عقد زعماء دولنا الأعضاء العزم على "اتخاذ التدابير الكفيلة باحترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وللعمال المهاجرين وأسرهم، ومكافحة تزايد أعمال العنصرية وكره الأجانب في العديد من المجتمعات، وتعزيز الوئام والتسامح في جميع المجتمعات".

بهذه الكلمات، سيادة الرئيس، وضعت الدول الأعضاء لهذا المؤتمر جدول أعماله الحق. وحرى بنا ألا نغادر هذه المدينة قبل الاتفاق على تدابير عملية ينبغي لجميع الدول أن تتخذها من أجل الوفاء بذلك العهد. ويتعين أن تتجسد هذه التدابير فيما نرصد من ميزانيات وفيما نرسم من خطط للتنمية، وفي قوانين البلاد ومؤسساتها - وقبل كل شيء في المناهج الدراسية في مدارسنا.

ولنتذكر أن لا أحد يولد عنصرياً. فالأطفال يتعلمون العنصرية، وهم يشبون، من المجتمع المحيط بهم - وكثيراً ما تتعزز القوالب النمطية، عمداً أو عن غير عمد، عبر وسائل الإعلام الجماهيري. صحيح أنه يجب ألا نضحى بجرية الصحافة، ولكن علينا أن ندحض بصورة فعالة تلك الحجج المتكررة بثوب البحوث العلمية وأن نقاوم الصور السلبية بالصور الإيجابية - بأن نعلم أطفالنا واخوتنا المواطنين ألا يخشوا التنوع، وإنما أن يحرصوا عليه.

كان التحضير لهذا المؤتمر من الصعوبة بمكان، لأن القضايا التي يتناولها لا يمكن التوصل بسهولة إلى اتفاق في الآراء حولها.

نعم يمكننا جميعاً أن نشجب العنصرية، ولكن هذه الحقيقة بعينها تجعل الاتهام بالعنصرية، الموجه ضد أي فرد أو مجموعة بعينها، مؤلماً جداً. فهو يجرح كبرياءنا لأن قلة ضئيلة منا هي التي ترى أنفسها عنصريين. كما أنه يثير المخاوف، إذ حالما تُتهم مجموعة ما بالعنصرية فإنها تصبح هدفاً محتملاً من أهداف الانتقام، بل وتعرض للاضطهاد بدورها.

وأكبر برهان على ذلك هو ما يحدث اليوم في الشرق الأوسط. فقد كان الشعب اليهودي ضحية معاداة السامية في كثير من أنحاء العالم، وكان في أوروبا ضحية المحرقة - قمة الحقد والكراهية. وهذه الحقيقة يجب ألا تُنسى أو أن يُنتقص منها. ولذلك من الطبيعي أن يستنكر العديد من اليهود أي اتهام بالعنصرية موجه ضد دولة إسرائيل - ولا سيما عندما تتزامن هذه الاتهامات مع هجمات عشوائية مرفوضة كلية ضد مدنيين أبرياء.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتوقع من الفلسطينيين قبول ذلك كسبب لإغفال الأخطاء التي ترتكب بحقهم - من تشريد واحتلال وحصار ومن قتل خارج القضاء الآن - مهما كانت التسميات المستخدمة لوصفها.

ولكن الاتهامات المتبادلة، أيها الأصدقاء، ليست الغرض من هذا المؤتمر. إن هدفنا الرئيسي يجب أن يكون تحسين أحوال الضحايا.

ولنسلّم بأن جميع البلدان لديها قضايا تتناول العنصرية والتمييز عليها أن تتصدى لها. وبدلاً من التركيز على أي بلد أو منطقة بعينها، ليكن هدفنا أن نغادر هذا المكان بالتزام من جانب كل بلد بوضع وتنفيذ خطة وطنية خاصة به لمكافحة العنصرية، في إطار مبادئ عامة تتفق عليها جميعاً.

ومنذ أسابيع وشهور حاول ممثلو بلداننا جاهدين من أجل التوصل إلى اتفاق حول هذه المبادئ. ولقد حققوا تقدماً رائعاً في هذا الاتجاه. فقد جرى الاتفاق على أجزاء كبيرة من الإعلان وخطة العمل، بما في ذلك نصوص تتناول قضايا شائكة مثل الشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين و"الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي".

أصدقائي، هذا المؤتمر هو بمثابة امتحان لمجتمعنا الدولي - امتحان لإرادته في الاتحاد حول موضوع ذي أهمية محورية في حياة الناس. فلنعمل جاهدين كي لا نفشل في هذا الامتحان. إن التجهيز لهذا المؤتمر أدى إلى تعبئة المجتمع المدني في العديد من مختلف البلدان تعبئة لا مثيل لها، وأثار تطلعات يتعين علينا ألا نخذلها.

فإذا غادرنا هذا المكان دون اتفاق فإننا سنطمئن بذلك أسوأ العناصر في كل مجتمع. ولكن إذا استطعنا، رغم كل الصعوبات، أن نغادر هذا المكان متمسكين بدعوة إلى العمل يدعمها الجميع، سيكون ذلك بمثابة رسالة أمل إلى أولئك الناس الشجعان الذين يكافحون العنصرية في كل مكان.

وحرى بنا أن نترفع عن اختلافاتنا، فقد زادت المهارات عن حدها. وحرى بنا أن نردد الشعار الذي ارتفع مدوياً في أنحاء هذا البلد أثناء انتخابات عام ١٩٩٤، في نهاية الصراع الطويل ضد الفصل العنصري: "سيكوننا لوالو" - لقد آن الآوان.

بيان صاحب الفخامة السيد تابو إمبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

باسم شعب جنوب أفريقيا وباسم حكومتي، يشرفني أن أرحب بكم جميعاً في جنوب أفريقيا وفي هذا المؤتمر العالمي التاريخي الذي لديه القدرة وعليه المسؤولية في توصيل رسالة الأمل إلى آلاف الملايين من الناس في شتى أنحاء المعمورة.

إننا نجتمع هنا لأننا متحدون في عزمنا لضمان تمتع كل إنسان بحياة ملؤها الكرامة. إننا نجتمع هنا لأننا عازمون على ضمان حماية كل إنسان في كل مكان من التعرض للإهانة والمهانة بسبب عرقه أو جنسيته أو أصله.

إننا متكاتفون في التزامنا بتحقيق الهدف الذي يضمن لكل إنسان أن يتمتع بحقوقه على قدم المساواة مع جميع الناس وأن تتوفر له جميع الحقوق والإمكانيات لتقرير مستقبله ومصير بلاده.

وهذا يعني بالتأكيد أنه لا يمكن أن ننكر على أحد حقه في الانتماء إلى دولة لأي سبب كان، أو أن نتركه لاجئاً محروماً من الحق والإمكانية في بناء وطن له بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

إنني واثق من أننا مصممون على التحدث بصوت واحد لنقول بحزم أن ليس هنالك من ثقافة أو لغة أو تراث لدى أي شعب من الشعوب يعتبر أدنى مرتبة يستحق الاحتقار أو السخرية أو الاندثار. وبذلك نؤكد جازمين بأن جميع الشعوب وجميع الأمم يحق لها، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، الاعتزاز بهويتهم وكرامتهم الوطنية.

إننا نجتمع في ديربان لأننا ندرك أن الفقر ليس قدراً من أقدار الإنسان. ومن ثم فإنه يشكل صفة لكرامة الإنسان يتلقاها جميع أولئك الذين حُكم عليهم بالحرمان ومن ثم اضطُروا للتسول أو السرقة أو الدعارة مجرد أنهم فقراء، أو أولئك الذين يلجأون إلى تعاطي المخدرات للتخفيف من ألم الجوع واليأس.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، فإننا نجتمع هنا على أساس أن الفقر ليس عملاً من أعمال الطبيعة وإنما نتيجة من نتائج المجتمع الإنساني، ومن ثم يتوجب علينا بهذه الصفة أن نكافح معاً لقمع الفقر والتخلف.

إننا نجتمع هنا، في عصر يراه البعض بمثابة عصر جديد من عصور النور، لأننا ندرك أن المعرفة والوسيلة متوفرتان في المجتمع الإنساني اليوم من أجل التغلب على هذا الفقر وهذا التخلف.

والسؤال المطروح هو ماذا علينا أن نفعل لنشر هذه الموارد الفكرية والمادية الضخمة بحيث يصبح الفقر في كل مكان نسياً منسياً.

لقد بات من الضروري أن نجتمع هنا في ديربان لأننا أدركنا معاً أن هنالك العديد في عالمنا المشترك ممن يعاني من الذل والمهانة لأنه لا ينتمي إلى العرق الأبيض.

وتتعرض ثقافة هؤلاء وتقاليدهم إلى الاحتقار بوصفها وحشية بدائية ويُنكر عليهم حقهم في الانتماء. فهم من غير البيض وهم غارقون في الفقر؛ ويقال عنهم إنهم من البشر ولكنهم سود، بينما يوصف الآخرون بأنهم بشر وبيض.

أما أولئك الذين عليهم تحمل الألم في هذا الواقع المر، فيبدو أن منشدي الأغاني الحزينة كانوا على حق عندما اشتكوا من ذلك العالم الذي قيل فيه: إذا كنت من البيض فأهلاً وسهلاً؛ وإذا كنت من السمر فلا بأس عليك؛ أما إذا كنت من السود فالويل لك، عد من حيث أتيت، من حيث أتيت، من حيث أتيت!

إنني استخدم هذه الألفاظ، التي قد يجدها البعض قاسية فجة، لأنني أُنتمي إلى شعب عرف مرارة الرق والاستعمار والعنصرية.

وهو شعب يعرف ما هو معنى أن تكون ضحية أشد أنواع العنصرية والتمييز العنصري تزمناً. ومن هذا الشعب عانت المرأة الأمرين، إذ كان عليها أن تتحمل عبئاً إضافياً من التمييز والاضطهاد.

وبسبب تلك التجربة، التي ما زلنا نكافح آثارها حتى هذا اليوم ولسوف نستمر في هذا الكفاح لفترة طويلة من الزمن، فإننا نعلم أيضاً ما يمكن تحقيقه عندما تتحد شعوب العالم لتقول إنها لن تسمح بعد الآن بمعاناة إنسان على يد أخيه الإنسان بسبب عرقه أو لونه أو جنسيته أو أصله.

إننا إذ نرحب بكم في جنوب أفريقيا فإننا نرحب بكم رفاقاً في السلاح انضموا إلينا في كفاحنا لدحر جريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية والقضاء عليها قضاءً مبرماً.

ومن ثم فإنني اعترز بفرصة اجتماعكم، وأنتم تمثلون أمم العالم، في هذا البلد الذي كان في الماضي القريب معين العنصرية، وإنني أنقل إليكم مرة أخرى عظيم امتنان الملايين من أفراد شعبنا لأنكم لم تقفوا مكتوفي الأيدي عندما كانت تلك الجريمة ضد الإنسانية.

وهذه الجماهير مقتنعة من أنكم عندما أعلنتم كفاحكم الطويل فإنما فعلتم ذلك لأنكم تناهضون العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في كل مكان.

وهي ترحب بأنكم قررتم عقد هذا المؤتمر العالمي هنا إيماناً منها بأنكم إنما فعلتم ذلك لأنكم واثقون من أننا ما زلنا شريكاً فعالاً في الحركة العالمية التي عقدت العزم على مواصلة الكفاح حتى لا تكون العنصرية معياراً لتحديد مكانة الإنسان في المجتمع وفي العالم.

وهي سعيدة أنكم جئتم هنا لأن ذلك يفسح لنا فرصة التأكيد مرة أخرى أمامكم جميعاً أن الرق والاستعمار والعنصرية تستحق الازدراء كل الازدراء.

وهي مناسبة تمكننا من التعهد أمام شعوب العالم بأننا لن نخون الصداقة والتضامن اللذين دفاعكم إلى محاربة الفصل العنصري، ومن ثم فإننا ننضم إليكم في الكفاح الطويل لإزالة آثار الرق والاستعمار والعنصرية.

إن أولئك الناس في عالمنا الكبير، الذين أشارت إليهم الأغنية التي ذكرت قبل قليل بأنهم من السمر أو السود، ينتظرون الكثير من هذا المؤتمر العالمي الهام. إنهم يعتقدون أن هذا المؤتمر سوف يتمخض عن حملة عالمية مستمرة في بلدانهم وفي شتى أنحاء العالم لكي تزيل عنهم عبء المعاناة الذي يرزحون تحته بحكم لونهم الأسمر أو الأسود.

إنهم يحملون بهذا الأمل لأن معاناتهم حقيقية وهائلة. ومع ذلك فإنهم يرون أن هنالك آخرون، بشر مثلهم، يعيشون حياة كريهة بل إنهم واثقون من حياة أفضل في المستقبل، مهما كان لديهم من مشاكل أخرى.

وهم إذ يجدون أنفسهم فريسة الفقر، خائفين من المستقبل لأنهم يعلمون أن الغد سيكون أسوأ من اليوم، مضطرين إلى التصرف مع الآخرين كما لو كان بعضهم أدنى مرتبة والبعض الآخر أرفع مرتبة، باحثين عن مجرد لقمة يقتاتون بها، فإن الكثيرين منهم يلوذون بالفرار من بلدانهم بلدان اليأس، محاولين بأي ثمن كان بلوغ بلدان أخرى يعتقدون أنها قادرة على أن توفر لهم حياة من الأمل.

إن الإنسانية المشتركة التي ننتمي إليها تملينا أن نشور على العنصرية والفصل العنصري، ومن ثم علينا بالتكاتف والتآزر من أجل القضاء على آثار الرق والاستعمار والعنصرية التي ما زالت حتى يومنا هذا ترسم حياة آلاف الملايين من الناس، من السمر والسود، على أنها حياة معدومة الأمل.

ليس هنالك من قبل بمحض اختياره أن يكون عبداً أو مستعمرًا أو مضطهداً عنصرياً. إن دوافع ذلك العهد هي التي جعلت البعض يمارس هذه الجرائم ضد البعض الآخر.

ولا شك أن دوافع عصرنا اليوم تحدو بنا جميعاً إلى أن نبذل قصارى جهدنا لتحرير أولئك الذين ما زالوا حتى اليوم يعانون من العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ذلك لأن أجدادهم خضعوا للرق والاستعمار والاضطهاد العنصري.

ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر العالمي سوف يقول في جميع البلدان، سواء في الشمال أو في الجنوب، بأن جيوب الفقر واليأس والانحطاط الإنساني، هي من نصيب السمر والسود، يجب أن تزول إلى غير رجعة.

ويتعين على هذا المؤتمر العالمي أن يحدد ما ينبغي القيام به عملياً بحيث تفضي هذه الدعوة إلى عالم متغير باطراد يتمتع فيه جميع الناس فعلاً بحقوقهم بالكرامة الإنسانية.

إن جزءاً هاماً من شرعيتنا كحكومات مستمد من التزامنا بخدمة شعوبنا. ونحن نعلم بحكم التجربة أن هؤلاء الناس الذين نخدمهم يشعرون دوماً بالألم كلما شعر بالألم مواطن آخر في بلد آخر.

وبالنسبة لهذه الجماهير فإن التضامن بين الناس ليس مفهوماً غريباً. فهم يرون أن من واجب هذا المؤتمر العالمي أن ينقل الرسالة التي تقول إن شعوب العالم يحدوها شعور جديد من الانتماء الدولي ينم عن عزمنا في العمل المتضافر لتعويض الخسارة الإنسانية الفادحة التي وقعت في الماضي.

ولا بد أن يحدوهم الأمل بأننا، حكومات ومنظمات غير حكومية وبلداناً وشعوباً، مستعدون الآن لتكريس عقولنا ومهاراتنا ومواردنا من أجل بناء عالم جديد متحرر من أغلال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وينبغي لهذا المؤتمر أن يبعث برسالة أمل إلى شعوب العالم بأننا، مجتمعين، عازمون على العمل بلا كلل من أجل السلام في كل مكان في عالمنا بحيث تفتح الأبواب على مصراعيها في كل مكان من أجل أكمل وأشمل تطور للإنسان في ظروف من الحرية والأمن والطمأنينة.

إن الشرق الأوسط ينادي ويطالب بسلام عادل ثابت ودائم طالما انتظرناه. إن الشعب الفلسطيني، شأن الشعب الإسرائيلي وغيره من الشعوب في أي مكان من العالم، من حقه أيضاً السعي إلى تحقيق أكمل وأشمل تطور في ظروف من الحرية والأمن والطمأنينة.

وقارتنا الأفريقية تستحق أيضاً السلم كأى قارة أخرى، لإنقاذ الناس من الموت والدمار ولفتح الأبواب أمامنا أيضاً من أجل التطور في ظروف من الحرية والأمن والطمأنينة.

وهكذا سوف تتوفر الظروف لنا كأفارقة لكي ننضم إلى المسيرة الطويلة من أجل التخلص من ميراث الرق والاستعمار والعنصرية الذي ما لبث يلازمنا في حياتنا اليومية.

لقد ودّعنا منذ فترة وجيزة فقط قرناً شهد ألواناً من المعاناة القاسية بحق ملايين من الناس. لقد فرض ذلك القرن مأساة الهولوكوست الرهيبة على الشعب اليهودي. وجلب على شعب رواندا مأساة إبادة جماعية مخيفة. وجلب أنظمة إجرامية من أناس فقدوا صوابهم باعتناقهم أيديولوجيات معادية للبشرية تنادي بالتفوق العنصري.

ومع هذا فإن ذلك القرن بعينه جاءنا بميثاق عالمي في شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعطى الإنسانية جمعاء إمكانية تجميع المعارف والوسائل لتحقيق تلك الرؤية السامية المكرسة في تلك الوثيقة.

إننا نجتمع في ديربان كي نلتزم بأننا سنفعل ذلك ولكي نقرر معاً ما هي الخطوات التي سنتخذها لضمان القيام بما ننوي أن نقوم به.

ومرة أخرى أرحب بكم في هذا البلد الذي ساعدتم على تحريره من براثن الفصل العنصري يحدوني الأمل بأن الاحتفال بذلك النصر سوف يدفع هذا المؤتمر العالمي إلى التوصل إلى النتائج التي سوف تعرّف القرن الحادي والعشرين بوصفه القرن الذي أعاد إلى الجميع كرامتهم الإنسانية.

بيان معالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جمهورية جنوب أفريقيا ورئيسة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

إنني بقبولي تولي رئاسة هذا المؤتمر أرى أن من المناسب أن أشيد إشادة خاصة بجوفان مبيكي، ابن أفريقيا والمناضل الباسل ضد العنصرية الذي من المؤسف أنه توفي عشية انعقاد هذا المؤتمر.

وبفضل الجهود الجماعية للبشرية، اختفت من الوجود ممارسات الاسترقاق وتجارة الرقيق والاستعمار والفصل العنصري. فلقد دُحرت هذه جميعها لأن البشرية لم ترض أن يقهر أحد الآخر، ولأن البشرية قد جرأت على الجاهرة والتأكيد بأننا جميعاً قد ولدنا متساوين في حقوقنا وكرامتنا المتأصلة فينا. وقد تجسدت هذه العبارات النبيلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتكون بمثابة ضوء يهتدى به وأمل للبشرية جمعاء.

وإنني إذ أمثل نساء أفريقيا أعرف آلام العبودية والاستعمار اللذين يحدق إرثهما في وجهي كل يوم. فعلى وجه قارتي تبرز ندوب المنازعات والفقر المدقع والعنصرية والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتخلف والتفاوتات الاقتصادية والإذلال والمهانة؛ وتكمن جذور ذلك كله في ممارسات هذه الأنظمة البغيضة.

ولنا أن نعتر بالدور الذي أدته هذه المنطقة في الكفاح الطويل ضد العنصرية. ففي هذه المنطقة بدأ المهاتما غاندي كفاحه القائم على المقاومة الخالية من العنف ليكون فيما بعد مصدر إلهام للنضال من أجل الحرية في الهند وفي العالم قاطبة. ولجنوب أفريقيا تاريخ طويل من المقاومة يرمز إليه منح جائزة نوبل للسلام للرئيس ألبرت لوتولي الذي كان أول زعيم أفريقي يفوز بها، وهو من هذه المنطقة أيضاً. وبالرغم من الانتصار على العنصرية، لا تزال جميع بلدان العالم تكافح أشكال العنصرية المعاصرة. وإنني لآمل بأننا في نهاية هذا المؤتمر سنتعلم من المجتمع الدولي ونشاطه ما نعلم عن سبل ووسائل التصدي للعنصرية.

ويجب على مؤتمرنا أن يوجه نداء بصوت عال وواضح إلى بقية العالم من أجل القضاء على الشرور الرهيبة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإلى جانب هذا النداء، يجب علينا أن نستهل برنامج عمل مستمر يمكن لكل بلد تنفيذه على جميع المستويات.

وإنني إذ أسلم بالعمل الذي تم إنجازه حتى الآن أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأطراف لما قدمته من مساهمات في مناطقها. ولقد أعقب ذلك عقد اجتماعات تحضيرية مكثفة في جنيف. والواقع أن الأمور قد بدت أحياناً قائمة وتبعث على اليأس، ولكننا ثابرتنا على العمل بصبر وأحرزنا تقدماً كبيراً. ويجب علينا أن نعزز هذا التقدم مدركين ما ينطوي عليه التصدي لهذه القضايا من حساسية وآلام. وإنني لآمل أننا سنستطيع معاً التصدي لهذا التحدي الذي يواجهنا. ولا بد لنا من أن ننجح إذ ليس بإمكاننا أن نقبل بما هو دون النجاح. ويجب أن يكون في مقدور المرء في نهاية هذا القرن أن ينظر إلى هذا المؤتمر باعتباره بداية حملة لمكافحة العنصرية.

كما أن قمة الشبيبة ومنتدى المنظمات غير الحكومية قد ناقشا هذه القضايا وحثا المؤتمر على أن يورث الأجيال القادمة عالماً قائماً على التسامح والسلام وخالياً من العنصرية والتحيز الجنسي. ونحن لن نجرؤ على خذلانهم. ومن المناسب هنا الإشادة بجميع أولئك الذين ضحوا بحياتهم جيلاً بعد جيل في الكفاح ضد العنصرية.

ولن يفوتني إذ أختتم كلمتي أن أنوه بالعمل البارِع الذي اضطلعت به المفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمانة التابعة لها. فهي وفريقها قد أديا عملهما أداءً رائعاً في ظل ظروف عصيبة.

ولذلك فإنني أقبل بتواضع المهمة التي كلفت بها كرئيسة لهذا المؤتمر من قبل هذا الاجتماع الموقر. وسيتوقف نجاحي في أداء هذه المهمة على تعاونكم جميعاً. وإنني لأعرف معرفة اليقين أنكم جميعاً ستساهمون بكل ما تستطيعون في إنجاح هذا المؤتمر. وسيتحقق نجاحنا جميعاً من خلال مثابرتنا وتعاوننا بروح من الإخاء.

ولقد قال نيلسون مانديلا، بطل كفاحننا، في كتابه "المسار الطويل نحو الحرية" (Long Walk to Freedom) الكلمات الجوهرية التالية التي تدخل في صلب موضوعنا: "لقد توقفت هنا لحظة لكي أستريح، لكي ألقى نظرة خاطفة على هذه المناظر الرائعة التي تحيط بي، ولكي أنظر إلى الوراء فأبتين المسافة التي قطعتها. لكنه ليس بمقدوري أن أستريح إلا لهذه اللحظة لأن الحرية إذ تأتي إنما تجلب معها مسؤوليات، وإنني لا أحرؤ أن أتلكأ أو أتباطأ لأن مشواري الطويل لم ينته بعد".

وإنني لأمل كل الأمل بأننا في نهاية هذا المؤتمر سنتطلع بكل اعتزاز إلى تلك المسافة من الطريق التي قطعناها حتى الآن وسنمضي قدماً في اتجاه التوصل إلى تعبير ملموس عن برنامج العمل والإعلان اللذين سنعتمدتهما بتوافق الآراء.

بيان السيد هاري هولكري، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

أود أن أهنتك على انتخابك رئيسة للمؤتمر. وإنني لوائق من أنك ستستطيعين بفضل ما تتمتعين به من خبرة وحكمة توجيه هذا المؤتمر الهام بحيث تتكامل أعماله بالنجاح.

وإنه ليشرفني أن أحاطبكم في هذه الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك بصفتي رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذا المؤتمر هو أحد مؤتمرات الأمم المتحدة ودورتها الاستثنائية التي عقدت منذ قمة الألفية المعقودة في أيلول/سبتمبر الماضي. وقد كلفت بصفتي رئيساً للجمعية العامة بأن أتابع تنفيذ إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات. وينبغي لهذا المؤتمر أن يكون على مستوى التحدي وأن يثبت أن الدول الأعضاء ملتزمة حقاً بتنفيذ الإعلان.

لقد جمع إعلان الألفية بين جداول أعمال التنمية العالمية في فترة التسعينات، ولكنه قد عبر أيضاً عن توافق فريد في الآراء بشأن قيم ومبادئ المجتمع الدولي. فالكثير من أهداف الإعلان ومبادئه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج هذا المؤتمر.

وفي إعلان الألفية، التزمت الحكومات لا باحترام حقوق الإنسان بصفة عامة فحسب، بل لقد التزمت صراحة باحترام الحقوق المتساوية، دون تمييز. وقد أعاد الإعلان تأكيد احترام كل منا للآخر في كل ما تتميز به من تنوع وفي عزمنا على القضاء على ممارسات العنصرية وكره الأجانب. كما أنه ألزمتنا بحماية أولئك الذين قد يجدون أنفسهم في حالات يكونون فيها مستضعفين.

إن العنصرية والتمييز العنصري هما من أقوى الاعتداءات على كرامة الإنسان وحرية. ولا يمكن لأي مجتمع أن يتغاضى عن العنصرية دون أن يقوض أركان السلم والعدالة. ولقد كان الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري في صدارة عمل الأمم المتحدة منذ إنشائها. ثم إن تضمين ميثاق الأمم المتحدة مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، قد استند إلى حد بعيد إلى تجارب العالم قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها.

لقد اضطلعت الجمعية العامة على مر السنين بدورها في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري، لا بوصفها محفلاً سياسياً للنقاش فحسب، بل أيضاً بوصفها أداة لصنع السياسة يتم بواسطتها وضع برامج للتصدي لهذه الشرور.

ولقد كانت العقود الثلاثة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والمؤتمرات العالمية السابقان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والسنة الراهنة للتعبة ضد العنصرية والتمييز العنصري، بمثابة أدوات لتحقيق النتائج المرجوة في الكفاح ضد العنصرية.

كما أن الأمم المتحدة قد لعبت دوراً رئيسياً في إنهاء الفصل العنصري، وكان هذا إنجازاً رئيسياً للمجتمع الدولي ككل وإيداناً بزوال الأشكال المقننة للتمييز العنصري. ومع ذلك، ورغم أن وسائل الإعلام والسفر الدولي والتقدم التكنولوجي تؤدي إلى التقريب بين الناس أكثر فأكثر، فإننا نشهد عودة للتعصب ومظاهر كره الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري والمنازعات الإثنية في شتى أنحاء العالم. كما يجري إنكار الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين والأقليات الإثنية والقومية والدينية والشعوب الأصلية. ومن الأمور المثيرة للقلق عودة ظهور المنازعات الإثنية في أنحاء عديدة من العالم. ولقد ظهرت نظريات جديدة تقوم على التطهير العرقي والإثني. وأصبح انعدام المساواة التحدي الملح في زماننا هذا.

ومن هذا المنطلق، قررت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أن الوقت قد حان لكي يتصدى المجتمع الدولي للمد المتعاظم للعنصرية والتمييز العنصري. وقررت أن تعقد هذا المؤتمر العالمي من أجل صياغة توصيات محددة لتعزيز التدابير الوطنية والإقليمية والدولية العملية المنحى والرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

إننا نجتمع هنا لكي نخطو خطوة كبيرة إلى الأمام في الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولقد تابعت بكل اهتمام العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. وقد تم إحراز قدر كبير من التقدم في صياغة الوثيقة الختامية. وإنني أشجعكم جميعاً الآن على أن تعملوا جاهدين من أجل جعل نتائج هذا المؤتمر معلماً هاماً بالنسبة لأية إجراءات أخرى تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة. ولا يزال يلزم توفر قدر كبير من الإرادة السياسية والقيادة الحكيمة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التي لا تزال معلقة.

إن ديربان - وهي تمثل بحق محفلاً رمزياً لهذا المؤتمر يذكرنا جميعاً بأنه عندما تتوفر الإرادة والعزيمة السياسيتان يمكن إحداث تغييرات - توفر لنا فرصة فريدة لجعل قرننا هذا قرن تفاهم فيما بين الناس، قرن قبول للتنوع واحترام الاختلافات. ولقد وصلنا إلى لحظة حرجة ينبغي أن يكون كل فرد فيها عضواً في الأسرة الإنسانية على قدم المساواة.

إننا نتحمل مسؤولية عظيمة، وإنني واثق من أن لدينا القدرة على تكوين المواقف وحل المسألة الأساسية المتمثلة في العلاقات الإنسانية - أي كيفية تعامل الناس بعضهم مع بعض - باحترام وتسامح.

بيان السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

نشهد اليوم انطلاقة حدث ظل الناس يعملون جاهدين من أجله على مدى شهور عديدة. وإنني لأتوجه "بصادق الشكر" إلى جميع أولئك الذين أسهموا في تحقيق ذلك، وبخاصة شعب ديربان وجنوب أفريقيا.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً قبل أن نصل إلى ديربان. والواقع أنه كان طريقاً لا يخلو من العقبات. وأذكر الحدث الرسمي الأول الذي جرى قبل ١٨ شهراً تحضيراً لهذا المؤتمر - أي الحلقة الدراسية للخبراء التي عقدت في جنيف بشأن "سبل الانتصاف المتاحة لضحايا أفعال العنصرية

والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والممارسات الوطنية الجيدة في هذا المجال“. ولقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الحين في تحسين فهمنا للعنصرية في العالم المعاصر. وقد عقدت أربعة مؤتمرات إقليمية وخمس حلقات دراسية للخبراء وثلاث دورات للجنة التحضيرية. وعقدت جلسات مطولة للصياغة ونظمت اجتماعات من كل نوع من كل جزء من العالم تم فيها التركيز على المواضيع التي سيجري تناولها في ديربان.

ولقد قطعنا شوطاً طويلاً من الناحية النفسية وكذلك الموضوعية. ثم إن رحلتنا إلى ديربان قد ساعدت في تكوين أفكارنا لتحديد هوية ضحايا العنصرية والتمييز، وما هو نوع سبل الانتصاف التي يمكن إتاحتها، وما هي أفضل أنواع التدابير الوقائية. وعندما يتم استعراض ما أنجزه المؤتمر، سيتبين أن من أهم إنجازاته التوصل إلى فهم أفضل لمصادر العنصرية وأسبابها وسبل التصدي لها.

وفي الوقت نفسه، لن يكون هذا المؤتمر مؤمراً سهلاً على الإطلاق. فأن يطلب من الناس التصدي لمشاكل العنصرية فيما بينهم ليس أمراً مستحباً دائماً، إذ ثمة نزعة إلى القول: ”ليس لهذه المشاكل وجود في بلدنا“. ومن الأسهل دائماً أن نلوم الآخرين من أن ننظر بجديّة إلى ما يوجد لدينا نحن من أوجه تحيز.

ولا غرابة إذن في أن المفاوضات كانت صعبة. فالقضايا التي نتناولها هنا تواجهنا على مستويات كثيرة جداً، وطنياً وإقليمياً ومحلياً. وهي من بين القضايا الأكثر حساسية التي يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التصدي لها. وحرّي بنا أن نتذكر هذا على مدى الأسبوع المقبل.

ويجب أن نتذكر أيضاً أنه ليس بمقدورنا أن نحل جميع مشاكل العالم في ديربان.

ومن المواضيع التي ما برحتُ أشدد عليها أننا جميعاً ننتمي إلى أسرة إنسانية واحدة. والأسر لا تتفق على كل شيء، بل إنها تتفق على قضايا أساسية معينة، وهذا هو ما يجعل الأسر قوية. وإن ما نطلبه منكم جميعاً هو أن تتفق على الأهداف الأساسية لهذا المؤتمر لا أن نحاول حل جميع المشاكل المدرجة على جدول الأعمال الدولي.

ومن الأمور التي تبدو أوضح بالنسبة لي بعد الأعمال التحضيرية التي جرت على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية ما يتمثل في حاجتنا الماسة إلى استراتيجيات جديدة لمكافحة العنصرية والتعصب في العالم المعاصر. وأقول لأولئك الذين يقولون إننا لا نحتاج إلى مؤتمر عالمي معني بهذا الموضوع: ”انظروا حولكم“. انظروا إلى حجم ما تسببه العنصرية والتمييز من بؤس وإجحاف ونزاع. فلهذا المؤتمر أهمية حاسمة من منظور حقوق الإنسان. والمساواة وعدم التمييز أمران أساسيان في السعي إلى أعمال حقوق الإنسان.

إن النجاح في ديربان ينبغي أن يُقاس بالاستناد إلى ما إذا كانت النتائج المحققة توفر أو لا توفر سبل انتصاف فعالة لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

كما أنني قد تعلمت مدى الارتباط الوثيق لأشكال العنصرية المعاصرة بما حدث في الماضي. وإنني أعتقد أن المؤتمر يمكن أن يحقق إنجازاً تاريخياً في الكفاح ضد العنصرية إذا ما أمكن التوصل إلى اتفاق حول اللغة التي تعترف بالمظالم التاريخية وتعبر عن عميق الأسف للجرائم التي ارتكبت في الماضي. وإذا ما أمكننا أن نفعل ذلك، فسيصل جهدنا إلى ملايين الناس في شتى أنحاء العالم ليؤكد كرامة الإنسان، وسيصل بالطريقة التي ينفذ فيها الشعر إلى الأعماق.

ويجب علينا أن نركز اهتمامنا على النتائج وعلى الاستراتيجيات التي تستشرف آفاق المستقبل. ومن بعض النواحي، لن تبدأ الرحلة نفسها إلا بعد أن يغادر ديربان. وسينشأ عندها المعيار الحقيقي لما حققناه على مدى هذه الشهور من العمل التحضيري وفي المؤتمر نفسه.

إن مؤتمر ديربان لن يشكل معلماً أساسياً إلا إذا تم هنا اعتماد نص أساسي تجري متابعته على نحو مجدٍ. والمهمة التي يجب علينا أن نؤديها قبل أن نغادر تتمثل في التوصل إلى فهم واضح لعملية المتابعة التي يجب إنجازها وللجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات الضرورية والكيفية التي يمكن بها تقييم ما أُحرز من تقدم.

وإنني أدعو كل ممثل من ممثلي الحكومات إلى ضمان الفهم الكامل لمسؤوليات الدول في الكفاح ضد العنصرية والتمييز وأداء هذه المسؤوليات أداء كاملاً، حسبما حث عليه الأمين العام، من خلال برامج أو خطط العمل الوطنية.

وإنني أدعو المنظمات الحكومية الدولية إلى الاضطلاع بدورها من أجل ضمان إدراج أهداف هذا المؤتمر في أنشطتها والرصد الفعال لتنفيذ الالتزامات التي سيتم التعهد بتنفيذها هنا.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فقد أوضحت العملية التحضيرية أن الأمم المتحدة يجب ألا تواصل كفاحها التاريخي ضد التمييز فحسب بل يجب عليها أيضاً أن تكثف هذا الكفاح. فلقد استمعنا مطولاً إلى ما قاله أولئك الذين يعانون، والذين وقعوا ضحايا للإجحاف وأولئك الذين يسعون إلى صون الكرامة وتحقيق المساواة. ولقد استخلصت بالفعل استنتاجات أكيدة من ذلك وسأقوم بإنشاء وحدة لمكافحة التمييز تكون تابعة لي مباشرة وتتولى اتخاذ إجراءات المتابعة بشأن الأفكار المتبصرة التي اكتسبناها بالفعل، وبشأن تنفيذ توصياتكم والمحافظة على القضية المشتركة وحشد الجهود مع المجتمع المدني. وسأتشاور

مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة القادمة بشأن كيفية المضي قدماً في عملية متابعة المقترحات العملية التي أسفرت عنها مختلف المؤتمرات الإقليمية واجتماعات الخبراء.

وما من مبالغة في التأكيد على دور المجتمع المدني في عملية المتابعة. وإنني أتطلع بصفة خاصة إلى المنظمات غير الحكومية ومنتدى الشباب الدولي الذي تم تشكيله هنا في ديربان والمجتمع المدني عموماً من أجل التصدي لتحدي ديربان وتشكيل تحالف عالمي مع الحكومات من أجل المضي قدماً في الكفاح. والانطباع الذي تولد لدي هو أن المنظمات غير الحكومية ترقى فعلاً إلى مستوى التحدي وتدرّك مدى أهمية الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وهناك ثلاثة أمور أود أن أطلب من جميع الأطراف، وبخاصة من المندوبين، مراعاتها في الأسبوع القادم. الأمر الأول هو التحلي برحابة الصدر. فالقضية التي نعالجها هنا في ديربان ليست قضية بسيطة ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى ضيق الأفق. وإنني، فيما يتصل بالأمر الثاني، أدعو إلى التحلي بالمرونة وإبداء الاستعداد لمراعاة آراء الآخرين. إذ لا يمكن إحراز تقدم إلا على هذا الأساس، وهذا ما يتطلبه الطابع الملح لاستنباط استراتيجيات جديدة لمكافحة العنصرية والتمييز. وأخيراً، أود أن أدعو إلى الأخذ برؤية متبصرة. وإنني مقتنعة بأن هذه اللحظة يمكن أن تكون لحظة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي وبأن لدينا القدرة على العمل في بداية هذا القرن من أجل عالم أفضل وأكثر إنصافاً.

وبإمكاننا أن نستلهم مفهوم "Ubuntu" الأفريقي، هذه الكلمة القديمة التي تشمل البعد الإنساني والعناية والمشاطرة والوئام مع العالم كله. وقد أوضح الأسقف ديسموند توتو، عندما جاء إلى جنيف في نيسان/أبريل الماضي، كيف يتعارض هذا المفهوم مع الأنانية والانغلاق على الذات. فهذا المفهوم الأفريقي يتيح تقدير جميع الناس حق قدرهم وبممكنهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة ومن البقاء على وئام مع كل ما يحيط بهم من بشر وأشياء.

إن هذه الروح تنعكس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ يقر "بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة". كما جاء في الإعلان العالمي أن "جميع الناس يولدون أحراراً وهم متساوون في الكرامة والحقوق... وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". فلنسترشد بهذه الروح في مناقشاتنا التي ستجري على مدى الأسبوع القادم إذ نسعى جاهدين لإقامة عالم تُحترم فيه مبادئ المساواة وعدم التمييز. لا بمجرد الكلام وإنما في الواقع الفعلي.

المرفق الثالث

اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الدول والحكومات

- ١ - عقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في الساعة الثالثة من بعد ظهر ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات برئاسة فخامة السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. وأدى الرئيس مبيكي ببيان.
- ٢ - وافتتح اجتماع المائدة المستديرة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي أدى ببيان.
- ٣ - واشترك في اجتماع المائدة المستديرة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات التالية أسماؤهم:

فخامة السيدة فايرا فيكي - فرايرغا، رئيسة دولة جمهورية لاتفيا؛

فخامة الرئيس أوليسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجريا الاتحادية؛

فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال؛

فخامة الرئيس بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر؛

فخامة الرئيس يووري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛

فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية؛

فخامة الرئيس بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا؛

فخامة الرئيس فيدل كاسترو، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في كوبا؛

معالي السيد ديدجوب ديفونغي دي - ندنغي، نائب رئيس جمهورية الغابون؛

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛

فخامة الرئيس جوزو كرزانونفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك؛

معالي السيد باسكوال مانويل موكومي، رئيس وزراء جمهورية موزامبيق؛

فخامة الرئيس دينس ساسو نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو.

- ٤- وتم توجيه أسئلة أو تعليقات إلى المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة من قبل ممثلي إسبانيا وجامايكا والجمهورية العربية الليبية وجزر القمر والفلبين وكندا وكوبا ولاتفيا والمكسيك ونيبال.
- ٥- وتم توجيه أسئلة أو تعليقات إلى المشتركين من قبل ممثلي المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية القانون، والحملة الوطنية بشأن حقوق الإنسان للداليت، والرابطة النسائية الدولية من أجل السلم والحرية.
- ٦- وفي إطار حوار تفاعلي، رد المشتركون على الأسئلة والتعليقات.
- ٧- وأدلى كل من الرئيس مبيكي والسيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بملاحظات ختامية.

المرفق الرابع

البيانات الختامية

بيان كتابي من فخامة السيد تابو إمبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

لقد وصلنا إلى نهاية مؤتمر عالمي تاريخي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وأود، إذ نستعد للعودة إلى ديارنا، أن أتوجه إليكم بخالص الشكر على قدومكم إلى ديربان للمشاركة في الأعمال الهامة التي أُجريت في الاجتماعات الحكومية وغير الحكومية التي عُقدت على مدى الأسبوعين الأخيرين.

كما أود أن أعتذر عن أي إزعاج يمكن أن يكون قد تعرض له أي من المندوبين نتيجة لأي تقصير من جانبنا نحن في جنوب أفريقيا.

ويجب علينا بطبيعة الحال، إذ نستعد للعودة إلى ديارنا، أن نسأل أنفسنا - هل حققنا ما جئنا إلى ديربان من أجل تحقيقه؟

ولقد قال المشككون، قبل وقت طويل من اختتام عملنا، إن المؤتمر قد مُني بالفشل. ثم إن بعض الذين لم يحضروا قد بقوا بعيداً لأنهم لا يكثرثون لآلام التي عاناها الكثيرون من جراء الشرور الاجتماعية التي ناقشناها هنا.

ومن الواضح أن هناك آخرين قد تصرفوا بالطريقة التي تصرفوا بها لأنهم يعتقدون أن هناك مسائل أكثر أهمية من الجهد الذي يرمي إلى توحيد شعوب العالم من أجل حوض كفاح حازم ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

أما أولئك الذين يهتمون اهتماماً عميقاً بهذه المسائل البالغة الأهمية، أي مسائل حقوق الإنسان للجميع، والكرامة الإنسانية للجميع، فقد حضروا وبقوا وتصدوا لهذه القضايا بكل ما تتطلبه من جدية.

وقد فعلنا نحن هذا بنفس الطريقة عندما بقينا لنواصل الطريق كله في كفاحنا من أجل دحر جريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية.

ولقد وصلنا إلى المواقف التي اعتمدها دونما لبس. ثم إننا رفضنا في الوقت نفسه أن نقرّ بما يصعب فهمه، وهو أن حقوق الإنسان للبعض تعلو على حقوق الإنسان للبعض الآخر.

ولقد قاومنا الضغوط التي مورست لكي نؤيد الفرضية اللاإنسانية التي تقول إن الكرامة الإنسانية يمكن أن توزع في شتى أنحاء المعمورة على أساس حصص غير تناسبية. وفي نهاية إقامتنا في ديربان، يمكننا أن نقول بكل حزم إننا قد حققنا ما كنا نسعى إلى تحقيقه.

لقد اجتمعنا هنا لا كمجرد حكومات بل كشعوب العالم. وكشعوب وجهنا نداءً بنبرة عالية وواضحة سُمعت أصدائها في جميع أرجاء العالم.

والنداء الذي وجهناه من هذا المؤتمر العالمي إلى شعوب العالم هو أنه بالنظر إلى أن المجتمع الإنساني لا يزال يعاني من آفات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن هذه الآفات يجب أن تُكافح بأقصى ما يمكن من العزم والتصميم والمثابرة.

إن قلة قليلة في العالم تستطيع أن تقول إنها لم تسمعنا. وقلة قليلة في كوكبنا المشترك تستطيع أن تقول الآن إنها لم تتصرف لأنها ببساطة لم تكن تعرف.

وبالنظر إلى ما أبديناه جميعاً من شجاعة للتصدي لشرور العنصرية، لم يعد من الممكن إقصاء هذه المسألة، شأنها في ذلك شأن مسألة تحدي التمييز الجنسي التي تتسم بأهمية مماثلة، إلى مكانة هامشية على صعيد السياسة الاجتماعية والسياسة العامة.

والرسالة الواضحة المنبثقة عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية هي أن الكفاح ضد العنصرية هو كفاح من أجل حقوق الإنسان والكرامة واستتصال شأفة الفقر.

ولا بد أن يكون المجتمع العالمي قد استمع أيضاً إلى رسالة أخرى انبثقت عن مؤتمر ديربان وهي أن شعوب العالم موحدة بالفعل في عزمها على العمل معاً من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وليس مجرد إدانة هذه الشرور.

واعتباراً من اليوم، سيرى المجتمع العالمي هذه العزيمة الموحدة وقد عبّر عنها في الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمداهما واللذين التزمنا جميعاً بتنفيذهما.

إن توصلنا إلى اعتماد الإعلان وبرنامج العمل إنما يؤكد حقيقة مفادها أنه إذا توفرت لدينا الإرادة السياسية أمكننا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا. كما يؤكد حقيقة أن المؤتمرات الدولية ليست محافل للتعسف في فرض المواقف على الآخرين.

بل إنها تمكننا من إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة من أجل التوصل إلى حلول متفق عليها. ولنا أن نعتز بأننا قد عملنا جميعاً بإخلاص من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وما من أحد منا قد حقق كل ما يريده، بل لقد بدأنا عملية تاريخية توفر لنا أساساً متيناً لمواصلة الكفاح في سبيل بناء عالم أفضل للجميع.

ونحن واثقون من أن أولئك الذين خرجوا من المؤتمر قبل الأوان سيقبلون برنامج العمل وسينضمون إلى الحملة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ويمكننا القول دون تردد إن من الإنجازات الأخرى التي حققها المؤتمر العالمي أنه قدم لنا جميعاً إجابة عن السؤال حول ما ينبغي لنا أن نفعله لمكافحة العنصرية والمضي قدماً في اتجاه استئصالها في جميع أنحاء العالم.

وقلة قليلة في كوكبنا المشترك تستطيع أن تقول، الآن وفي المستقبل، إنها لم تتصرف مجرد أنها لم تكن تعرف ما الذي ينبغي لها أن تفعله.

وبالنظر إلى أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي شرور لا تزال تشكل تحدياً عالمياً يواجه الجهد الذي يرمي إلى بناء عالم إنساني، فإنها تقتضي منا نحن الذين قد التزمنا بالتصدي لهذا التحدي أن نتحد في إطار تحرك موحد هائل من أجل صون كرامة جميع البشر في كل مكان.

لقد أتاح لنا عقد المؤتمر العالمي إمكانية تعزيز عملية بناء هذا التحرك العالمي المناهض للعنصرية من خلال تمكيننا من الجلوس معاً بغية التوصل إلى فهم مشترك للتحدي الذي نواجهه والالتزام أمام بعضنا البعض بأن نعمل معاً.

كما يجب علينا أن نحبي الأمانة العامة للمؤتمر على المبادرة الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان قيام الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشباب بالتركيز على الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ونحن كحكومات قد لا نوافق على بعض الاستنتاجات التي توصلت إليها المنظمات غير الحكومية. إلا أن هذا ينبغي ألا ينتقص من الواقع الهام المتمثل في أن هذه المنظمات تشكل أحد العناصر الهامة المكونة للحركة العالمية المناهضة للعنصرية التي تحدثنا عنها.

كما أن ذلك ينبغي ألا ينال من عزمنا كحكومات على العمل معاً إلى جانب الشباب وقطاع المنظمات غير الحكومية من أجل شن حملة موحدة مستمرة لمكافحة العنصرية.

وهذا يعني أيضاً أنه يجب علينا كحكومات أن نحمل أنفسنا المسؤولية أمام شعوب العالم بأن نكفل تقديم تقارير منتظمة حول ما نفعله من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده، ومواجهة الانتقادات العامة المشروعة التي ستوجه إلينا إذا ما تقاعسنا عن العمل.

وإنني واثق من أننا جميعاً نوافق على أن ما قطعناه على أنفسنا من التزام بالعمل يمثل أيضاً تعهداً بأننا سنعمل بالتضامن مع بعضنا البعض في جميع أنحاء العالم.

ويجب علينا أن نتذكر ونستلهم الحركة الدولية القوية التي بنيناها معاً بحيث استطعنا أن نعمل متوحدين في الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ويجب علينا أن نُثبت عملياً أننا نمثل حركة دولية جديدة تقوم على الاعتراف بأن ما يُسيء لأحدنا إنما يُسيء للجميع.

وبذلك يمكننا أن نعطي القوة والأمل لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذين يمكن أن يكونوا ضعفاء جداً إذا ما تصرفوا بمفردهم وأقوياء إذا ما استجبنا جميعاً لغاية هذا المؤتمر العالمي المتمثلة في توحيد شعوب العالم ضد العنصرية.

ونحن الذين كان لنا شرف الحضور كمندوبين في هذا المؤتمر لا يمكننا أن نقول إننا لم نسمع أصوات أولئك الذين لا تُسمع أصواتهم أبداً لأهم المنسيون والمهمشون والمحقرين.

وما من أحد منا سيغادر ديربان دون أن يكون قد تعلّم شيئاً جديداً. وما من أحد منا يمكن أن يقول بحق إننا نغادر هذه المدينة دون أن نكون قد لمسنا معاناة المجتمعات التي لم نكن قد لمسنا محتتها من قبل.

وحتى ولو لم نكن قد حققنا أي شيء آخر، فقد حققنا الكثير لمجرد أننا استطعنا أن نمكّن أولئك الذين لم تتح لهم قط إمكانية كسر حواجز الصمت في الماضي أن يُطلعوا العالم على حكايات مؤثرة لما تعرضوا له من قمع واستغلال على أيدي غيرهم من البشر الذين يفعلون بغيرهم ما لا يسمحون بأن يفعل بهم.

ومن المؤكد أنه يجب أن يكون من بين مسؤوليات الأمم المتحدة ومسؤولياتنا جميعاً ضمان أن تُتاح للملايين ممن لم يسمعوا الشهادات التي سمعناها إمكانية الاطلاع على المظالم الجسيمة التي لا تزال تشكل جزءاً من مجتمع إنساني يفخر بما حققه من إنجازات فيما يتعلق بقضايا بالغة الأهمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيدة الرئيسة،

المنديون الموقرون.

يتسم عالمنا المعاصر بأربع سمات مميزة على الأقل.

إحداها هي انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم تسنم البعض مركز الهيمنة الخالصة في ممارسة السلطة عالمياً.

والثانية، وهي ناشئة عن الأولى، هي واقع جدول أعمال سياسي واقتصادي عالمي تحدده هذه السلطة الجماعية المهيمنة، مما يؤدي إلى تنفيذ التدابير التي تحددها هذه السلطة وكأنها تمثل جوهر ما هو خير.

وثالثة هذه السمات هي عملية العولمة، التي تنير هذا الجدول العالمي وتستتير به، مما يضفي عليه طابع عملية طبيعية لا بديل لها.

والسمة الرابعة التي نود أن نذكرها عن عصرنا هي زيادة نزع قدرة غير القادرين أصلاً، مما يخضعهم لضرورات لا يستطيعون التأثير فيها، وليست لهم سيطرة عليها.

وقد اجتمعنا في ديربان لمناقشة ما نستطيع أن نفعله معاً لتغيير ظروف معيشة أولئك المتضررين من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وبعبارة أخرى فقد اجتمعنا في ديربان كي نتفق، قدر ما نستطيع، على ما ينبغي لنا أن نفعله لكي نغير ظروف حياة من هم اليوم أقل قدرة، وأسوأ ضحايا عملية زيادة نزع القدرة.

وتطالب هذه الجماهير، أكثر من أي شخص آخر، بالديمقراطية، ومن ثم بأن يسمع صوتها، ويصغى له بجدية، ويستجاب له.

إنهم مناضلون لا يترددون في النضال من أجل حقوق الإنسان وحكم القانون، وبالتالي من أجل أن يعيشوا حياة البشر، على قدم المساواة مع غيرهم من البشر.

وتداعبهم آمال كبار في المستقبل، لأنهم أخذوا على محمل الجد كلمات أولئك الذين تنبأوا بأن عملية العولمة ستجلب الرخاء للجميع.

وهم يسعدون بأن لديهم إمكانية أن يعاملوا كبشر، وليس كمجرد أرقام متغيرة يمكن الاستغناء عنها في لعبة ايدولوجية هائلة، يلعبها من يمارسون السلطة، لكي يستطيعوا الاحتفاظ بهذه السلطة، والإبقاء على توازن معين لها.

لكنهم يعرفون كذلك من خبرتهم اليومية أن المستقبل الذي وُعدوا به لم يأت بعد،
يعرفون أنهم ما زالوا غير أُنْدَاد للآخرين.

وتجرحهم الحياة التي يعيشونها، واغترابهم عن مؤسسات السلطة على الشك في فعالية
الوسائل الديمقراطية لتحسين حياتهم.

وهم يدركون أنه لا منفذ لهم على العالم الذي قيل لهم إن من حقهم كِبْشَر أن
ينتموا له.

ويعرفون أنه بقدر ما كان الجوع والبؤس هما نصيبهم بالأمس واليوم فسيكونان
كذلك رفيقي الغد.

ولأن هذه الجماهير تعرف هذا كله فقد أرسلت ممثليها إلى ديربان حتى تغدو
مشاغلتهم وأمانيتهم جزءاً من جدول الأعمال العالمي الذي سيحدد ماذا سيكون عليه عالمنا
المشترك في القرن الحادي والعشرين.

والقرارات التي اتخذناها تشكل ماذا ينبغي أن يضمه جدول الأعمال هذا، وأهميتها
تملي علينا أن نأخذ بمجدية مهمة ترجمتها إلى واقع.

أما تتطلب التغلب على معارضة أولئك الذين يستفيدون من صمت وخفاء من
يعانون من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

فسيظل هؤلاء يدعون أن من يعانون من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب مخطئون في عرض قضيتهم، مخطئون في الإعلان عما يشعرون به
من ألم.

وسيطلبون منا كما حاولوا هنا في ديربان، أن نتحدث عن أمور أخرى غير تلك
التي نريد أن نتحدث عنها، ولأنهم يروننا نعيش على حافة المجتمع البشري، فسيعملون على
أن يقرروا لنا ماذا ينبغي أن يكون جدول أعمالنا.

لكننا في ديربان قلنا لا لهذا كله.

وإذ قمنا بما كان علينا أن نقوم به في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز
العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فقد اخترنا أن نصغي لصوت الشاعر
الشيلي البارز بابلو نيرودا حين قال:

”وستسألوني: أين هي الزنايق؟“

أين زهيرات الميتافيزيقا بأوراقها الملونة؟

والمطر الذي يتناثر في كلمات ويذرهما
 مليئة بالأعشاش والطيور...؟
 ”وستسألون: لماذا لا يتحدث شعره
 عن الأحلام وأوراق الشجر
 والبراكين العظيمة في وطنه؟
 ”فتعالوا وانظروا الدم الذي في الشوارع
 تعالوا وانظروا
 الدم في الشوارع
 تعالوا وانظروا الدم
 في الشوارع!“

وما ينبغي لأولئك الذين استمعوا إلى رسالة أمل تنبعث من ديربان أن يأتي عليهم
 يوم يرددون فيه مع بابلو نيرودا:

”ومن كل طفل يموت تنبعث بندقية ذات عيون
 ومن كل جريمة تولد رصاصات
 ستجد طريقها ذات يوم
 إلى سويداء قلوبكم.“

وأتمنى لكم سلامة العودة إلى الوطن، والنجاح في النضال المشترك من أجل التخلص
 من شيطان العنصرية.

**بيان صاحبة السعادة السيدة نكوسازانا دلاميني زوما وزيرة خارجية
 جمهورية جنوب أفريقيا، ورئيسة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز
 العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب**

أعتقد أننا سنتفق جميعاً، في نهاية هذا المؤتمر الذي يمثل علامة تاريخية على أنه كان
 من الصواب عقد هذا المؤتمر والتوصل إلى توافق للآراء حول الخطوات العملية التي ينبغي
 اتخاذها لكي ندفع إلى الخلف حدود العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل
 بذلك من تعصب يتزايد بصورة مخيفة في كثير من أنحاء العالم، وأتصور أننا سنتفق كذلك

على أنه كان سليماً أن يجتمع هذا المؤتمر في جنوب أفريقيا، البلد الذي يشهد أبشع عنصرية منظمة، لكنه هب مع ذلك ليصبح شهادة حية على أن العنصرية يمكن أن تزمها الجهود الجماعية للمجتمع الدولي.

وفي اجتماعنا في هذا المؤتمر كدول أعضاء فقد وقفنا في لحظة أو أخرى على حافة الهاوية، وفي كل مرة كنا نخطو مبتعدين عنها، ونفتش بشجاعة عن قوتنا، ونبدل جهداً فائقاً لكي يحقق المؤتمر ما هو أهل له من نجاح كان الإيمان الشجاع هو الذي جعلنا نصمد حتى النهاية، لأننا لا بد قد قلنا لأنفسنا إن علينا من أجل الأجيال القادمة أن نرسي أساساً لمستقبل من التسامح والتعايش المنسجم الخالي من سرطان العنصرية.

والحق أننا قد شققنا طريقنا عبر بحر الأحداث الصاحب، وفي كل نقطة من نقاط طريقنا كان علينا أن نستجيب بإبداع لأحداث متوقعة وأحداث غير متوقعة، وكما تزدهر الزهرة وتشرق في الربيع فقد اتفقنا على بداية جديدة، وخريطة جديدة لطريقنا، اتفقنا على أن ما اتسمت به نُظم الرق والاستعمار من نهب كان له أثر مهيم ضار على كل من هم سود بالمعنى الواسع للكلمة.

كما اتفقنا على أن الرق جريمة ضد الإنسانية، وأن الاعتذار عنها ضرورة، لا من أجل كسب مالي عابر، وإنما لكي يستعيد من عانوها كرامتهم وإنسانيتهم. كما نظرنا إلى الشرق الأوسط، واعتقد أن كل من في المؤتمر لا يمكن إلا أن تحرك مشاعرهم المعاناة التي يشهدها كل يوم على شاشات تلفزيوناتهم. وكانت صور معاناة الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين هذه هي التي جعلتنا نشعر بضرورة مناقشة هذه المسألة.

وبالتالي فقد اتفقنا على أن اعتذاراً واضحاً لا لبس فيه هو الذي يشكل نقطة البدء في رحلة طويلة شاقة لكي نجد بعضنا بعضاً، اعتذاراً يعيد كرامة وجدارة وإنسانية السود بالمعنى الواسع للكلمة. كما اتفقنا على ضرورة اتخاذ إجراءات علاجية أخرى لتصحيح تركة العبودية والاستعمار وكل أشكال العنصرية الأخرى، واتفقنا على أن نعمل بوعي للارتقاء بالمرأة التي كانت ضحية هذه الشرور بسبب من عنصرها وجنسها.

واتفقنا على تجاهل التمييز ضد الأقليات والشعوب الأصلية في كل مكان بسبب من أصلهم وثقافتهم وتقاليدهم ولغتهم ووضعهم في المجتمع ومركزهم كلاجئين، وقلة الفرص المتاحة لهم، يمثل خطراً دائماً علينا، وبالتالي فقد توصلنا إلى توافق للآراء على ضرورة تشجيع الحصول على التعليم، وتغيير المناهج الدراسية لتعكس مصالح كل مجموعة في كل مجتمع. وناشدنا وسائل الإعلام وغيرها من وسائط الاتصال الأخرى أن تساعد في الدعوة إلى القيم الإيجابية؛ قيم التسامح والتفاهم والإنسانية وثراء تنوع عالمنا.

واتفقنا في المؤتمر على أن فكرة وعملية العولمة تدخل في مصطلحاتنا وخطابنا العالمي. واتفقنا كذلك على أن العولمة قد أثرت على البلدان تأثيراً مختلفاً، فقد جعلت اقتصادات البلدان التي تعاني من تركة رهيبة من العبودية والاستعمار اقتصادات هشة، في حين أفادت بدرجة أكبر البلدان المتقدمة.

وحيثما مضت العولمة، وخاصة في الجنوب النامي، فقد تركت وراءها الفقر المطلق الذي نزع الإنسانية، والتهميش الاقتصادي، والاستبعاد الاجتماعي، والتخلف. لقد خلقت العولمة المهاجرين الاقتصاديين الذين يفرون من البؤس والفقر في بلدانهم بحثاً عن الخلاص وعن ظروف معيشة أفضل في البلدان المتقدمة الغنية المزدهرة. ومن المؤسف أن هؤلاء المهاجرين هم الذين يتحملون أسوأ أشكال العنصرية وكره الأجانب.

ومن هنا فقد وافق المؤتمر على ضرورة تسخير هذه العملية وتوجيهها نحو أشد التحديات إلحاحاً في أيامنا، أي "القضاء على الفقر". وقد خلقت العولمة ما يكفي لذلك من ثروة وموارد. كما اتفقنا كذلك على تناول الظروف الهيكلية التي تبقى على عدم المساواة وعدم الإنصاف في الاقتصاد العالمي، وهذان بدورهما يشجعان التخلف والتهميش، وهما أحد جذور العنصرية.

وقد وافقنا بالإجماع، من خلال برنامج العمل والإعلان، على تعبئة جيش عالمي ضد العنصرية في كل البلدان، لكي يعمل بدأب على وقف واحتثاث آفة العنصرية. واتفقنا في مختلف منتدياتنا، من الدولية الحكومية إلى غير الحكومية والمجتمع المدني، على العمل معاً في مشاركة لدفع عملنا إلى الأمام. والواقع أن الإعلان السياسي الذي اعتمدهنا لتونا هو إجراء موجه وعملي. وعلى الحكومات والمجتمع المدني الآن كفالة تنفيذه.

واتفقنا على أن هذا القرن الجديد، الذي يأتي بعد قرون من الشوفينية الراسخة ونظام الفصل الضار، يجب أن يكون في النهاية نقطة ارتكاز ضد العنصرية وأن يحررنا، مرة وإلى الأبد، من كل هذه الايديولوجيات العتيقة اللاإنسانية والمناهضة للمجتمع التي نحمل جميعاً عبأها اليوم.

وعند هذه النقطة يجدر بنا أن نعبر عن شكرنا القلبي المخلص للأمانة العامة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الخدمة الرائعة التي قدمتها هي وفريق عملها الدؤوب من أجل نجاح المؤتمر.

كما نود أن نشكر السيدة دياللو واللجنة التحضيرية على عملهم الذي أصبح أساساً لمداولاتنا. ونشكر كذلك فريق الـ ٢١ الذي وضع المقترحات التي ساعدتنا على السير إلى الأمام. ومن المناسب كذلك شكر البلدان التي استضافت المؤتمرات الإقليمية، وأتاحت

للدول الأعضاء صياغة مواقفها الإقليمية التي صبت في هذه العملية وهي شيلي وإيران وفرنسا والسنغال.

وقد كانت العملية التي قمنا بها عملية شاملة واستشارية واسعة. ونتوجه بشكرنا العميق كذلك لأعضاء المكتب الذين أدى دأهم إلى انتهاء عملنا، ويستحق المترجمون الفوريون الذين جعلوا عملنا أكثر سهولة وأسهل إدارة إشارة خاصة إلى عملهم الكريم. وأخيراً وليس آخراً أود أن أشكر كل المنسقين الإقليميين، وخاصة البرازيل وكينيا والمكسيك، الذين قادوا العمليات الموازية بأقصى تميز. وأقدم شكري المخلص كذلك لأسرة الأمم المتحدة لعملها الذي لا يكل لكي يحقق مؤتمرنا نجاحاً حقيقياً.

ونشكر الدول الأعضاء بجملة على تشریفنا بحضوركم إلى البلد الذي ساعدتم على تحريره من خلال التزامكم القاطع بتصفية أكثر نظم الفصل العنصري عناداً وجريمة ضد الإنسانية. ونعتذر عن أي متاعب واجهها أي وفد أثناء المؤتمر. وأود كذلك أن أشكر الرئيس مبيكي ونائب الرئيس زوما، ومواطني على ما قاموا به من عمل شاق ودعم قوي.

وتذكرنا رواية شيكسبير "العاصفة" ببلاغة ورقة بجمال عالما حين أعلنت ميراندا ابنة بروسبيرو المخلوع بأعلى صوتها "يا له من عالم طيب وجديد ذلك الذي يوجد فيه أمثال هؤلاء الناس". والحق أنكم الطيبون الرائعون، وأنكم كنتم بشكل بارز على مستوى تحدي عصرنا.

وأود في الختام أن أشير إلى واحد من أعظم شعرائنا وهو والي مونغالي سيروتو الذي قال هذه الكلمات الجميلة في كتابه "حارس أوفاي ينظر إلى الخلف":

"أود أن أنظر إلى ما حدث؛

وقد فعلت،

وفي صمت كصمت جذور النبات وهي تشق الأرض

نظرت إلى ما حدث

وسواء كان فوق البيوت دخان أو غبار

أود أن أنظر إلى ما حدث

وقد فعلت

وكما تكشف النباتات الصامتة عن لونها الأخضر

أو أن أنظر إلى ما حدث
 وحين تدفعني البيوت إلى أن أسأل: هل يعيش فيها أحد؟
 وكما أن هناك شيئاً خاطئاً حين أسأل
 هل هذا الرجل حي؟
 أود أن انظر إلى ما حدث
 وقد فعلت
 صامتاً كحياة النبات الذي يجعلك تراه
 صامتاً كالنباتات التي تزدهر وتقول لك عينك: أن شيئاً قد حدث.“
 والحق أن شيئاً تاريخياً قد حدث هنا اليوم.

بيان السيدة ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

لقد كانت تسعة أيام مجهدة لنا جميعاً. وقطعنا طريقاً طويلاً وتساءل كثيرون هل سيكون من الممكن أن نتوصل إلى توافق الآراء، لكننا نجحنا وليس هذا إنجازاً صغيراً. وأود أن أنوه بالوفود التي كان عليها أن تتعامل مع عملية صعبة، لكنها لم تنثن عن هدف تحقيق تقدم في ديربان.

ولا أدعي أن هذا المؤتمر قد حل مشكلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فالأسئلة قد طرحنا ولم نحظ بإجابات، لكن لدينا إطاراً، لقد توصلنا إلى بداية، وهذا هو المهم، وسيكون المقياس الحقيقي لعملائنا هو ما إذا كان قد توصل إلى فارق حقيقي في حياة ضحايا العنصرية والتمييز.

وليس بالغريب أن يلعب الشرق الأوسط مثل هذا الدور البارز أثناء التحضير لديربان وفي مناقشاتنا هنا، فإن أحداً لا يمكن ألا تؤثر فيه المأساة الإنسانية المستمرة بشدة في المنطقة. وبعد زيارتي هناك في تشرين الثاني/نوفمبر تحدثت عن انطباعي عن رجلين يربط بينهما التاريخ والجغرافيا، ولكن تفصل بينهما حالياً هوة واسعة ومتزايدة في أفكارهما عن بعضهما. وأدى العنف إلى تشدد المواقف، مع قلة استعداد كل من الطرفين لفهم أو قبول حديث الآخر. وكانت النتيجة الرئيسية التي استخلصتها وهي - أن الطريق الوحيد إلى

السلم والاستقرار الدائمين هو المفاوضات السلمية، التي تتطلب الشجاعة والمسؤولية لدى قيادة الجنابين - نتيجة ما زالت صحيحة بل وأصبحت أكثر إلحاحاً اليوم.

لقد كان الماضي حاضراً للغاية في ديربان. والنص الذي اعتمد بشأن الماضي تاريخي من حيث أنه يطرح المسائل بلغة بسيطة لا لبس فيها للمرة الأولى في وثيقة من هذا النوع، يتفق عليها المجتمع الدولي.

وسيتردد صدى اللغة، عن الماضي في العالم كله، ولا سيما بين أولئك الذين ما زالوا يحملون أثر الجراح، وهذا إنجاز كبير ينبغي أن نفخر به جميعاً.

وأنا أرحب بإدراج عبارات عن التزام المجتمع الدولي بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومقاومة تهميشها. وأرحب كذلك بالتأييد الذي أعرب عنه للمبادرة الأفريقية الجديدة. وتعلن المبادرة الأفريقية الجديدة أن القادة الأفريقيين يلتزمون أمام الشعب الأفريقي والعالم كله بالعمل معاً من أجل إعادة بناء القارة.

ورغم أن بؤرة الاهتمام الرئيسية كانت هي المفاوضات المكثفة حول النص، فإن هذا أبعد من أن يكون الصورة الكاملة لديربان.

فما شهدته هذا الأسبوع هو مؤتمر دار على مستويات مختلفة وللمرة الأولى يتجمع العالم بكل تنوعه الثري لمناقشة دائرة القوى التي تهدد التنوع. لقد كانت ديربان صوتاً للمستبعدة والمهمشين.

وقد سمعنا صوت الشباب: أطفال الروميين، وشباب أمريكا اللاتينية من أصل أفريقي، وشباب عانوا العبودية، وشباب الشعوب الأصلية، وقد أثروا فينا بقصصهم عما يعينه أن تكون في الطرف المستقبل للعنصرية، لكنهم أعطونا الأمل كذلك بعزمهم على أن يرتفعوا فوق الإساءات، من أجل صالحهم وصالح الأجيال القادمة.

وقد وضعت ديربان بعد مسألة الجنساني للعنصرية على الخريطة، وأوضحت بجلاء الصلات بين علاقات الجنسين والعنصرية والفقر، وأكدت الحاجة الملحة لمعالجة هذا البعد. وقد عرفنا المزيد عن التقاطع بين الصحة والوصمة والعنصرية والتمييز في الحلقة الدراسية عن فيروس نقص المناعة المكتسب، وعن العنصرية والتنمية في المنتدى الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمق فهمنا بمطبوعات مثل كتاب اليونسكو الذي يضم مقالات وصكوكاً لوضع المعايير بعنوان "متحدون لمكافحة العنصرية"، والتقارير عن الهجرة الدولية والعنصرية وكره الأجانب الذي أُعد بالاشتراك بين مكنتي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب

العمل الدولي، وتجمع الخبراء الأكاديميين الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية عن "العنصرية والسياسات العامة".

وكان "منتدى الأصوات" برهاناً على الطبيعة العالمية للعنصرية حيث استمعنا إلى قصص مؤثرة عن التمييز من كل أنحاء العالم.

والرسالة الرئيسية التي أود أن أتركها لكم هي أن ديربان يجب أن تكون بداية لا نهائية، فلا بد من وجود متابعة. وستكون الوثائق التي اعتمدها هنا عديمة المعنى ما لم تعمل الحكومات وفقاً لها. ويجب أن يعمل المجتمع المدني كحليف للحكومات في هذه المهمة، وأن يكفل احترام الالتزامات التي عقدت هنا.

وإني لأستمد الشجاعة من التحالفات الجديدة التي رأيتها تتشكل في ديربان: فقد أبرز الاتحاد البرلماني الدولي الدور الذي يمكن للبرلمانات أن تلعبه، وأرسلت لنا لجان حقوق الإنسان الوطنية تعبيرات عن عزمها على أن تؤدي دورها، ولعبت أجهزة المعاهدة والآليات الخاصة للجنة المعنية بحقوق الإنسان دوراً نشطاً، وتؤكد الدور الحيوي لوسائل الإعلام وللقطاع الخاص في مكافحة العنصرية. وأعتقد أن المنظمات غير الحكومية ستمضي بعزم متجدد على دمج جدول أعمال ديربان في أنشطتها، وأثق في أن المجتمع المدني سيرفع شعلة هذا المؤتمر ويمضي بها إلى الأمام.

وأرحب بتوصيات هذا المؤتمر بشأن قيام مكثبي بالمتابعة، وأتطلع إلى تعاون الحكومات وتأييدها في تنفيذ ذلك.

إن لدينا الآن سلسلة من التوصيات المحددة - من أجل الخطط والبرامج الوطنية، والمعاملة الأفضل للضحايا، وتشريعات وتدابير إدارية أشد لمناهضة العنصرية، والتصديق العالمي على المعاهدة الدولية بشأن القضاء على كل أشكال التمييز العنصري وغيرها من المعاهدات ذات الصلة وتنفيذها، وتعزيز التعليم (وهو من أهم المجالات) وتحسين طرق التصحيح والعون المتاحة للضحايا، وكثير من التوصيات الأخرى. وعلى هذا كله ينبغي أن يتركز اهتمامنا، هذا هو العمل الذي ينبغي أن نقوم به.

وكثيرون يستحقون الشكر، وأريد أن أشير إلى بعضهم. وأود في المقام الأول أن أعرب عن تقديري لحكومة جنوب أفريقيا وشعبها لما أعدوه لنا من ترتيبات في ديربان، فكفاءة من عملوا معنا طيلة الأسبوعين الماضيين وكرم أخلاقهم قد جعلنا عملنا أيسر، وجعلنا إقامتنا في ديربان ذكرى طيبة.

وأشكر الرئيس إمبيكي على تضامنه معنا أثناء أسبوع صعب بالنسبة له، وقلوبنا معه اليوم.

وأود أن أوجه لكم شخصياً شكراً خاصاً على حسن رئاستكم، ولزملائكم الذين عملوا بلا كلل.

ومن بين الوفود قد يكون بغيضاً أن أبرز أفراداً بعينهم، لكنني أشعر بأنني يجب أن أسجل تقديري للسيد لويس ميتشيل وزير خارجية بلجيكا الذي مضى إلى الأمام قُدماً بهذا المؤتمر.

ومن الحق أن ننوه بالمنسقين الإقليميين، ورئيسي فريق العمل والوسطاء في القضايا الصعبة، ويسعدني أن أشارك في هذا التنويه.

فلولا إسهاماتهم التي لا تكل لما كانت هذه الحصيلة ممكنة. وأود أن أنوه كذلك بكثير من الوفود التي تولت مهمة استيعاب القضايا الفردية وهي تنبعث، فقد كان هذا بدوره عملاً حيويًا. وقدمت كثير من الوفود إسهامات في النقاش كان لها دور لا يقل أهمية، وإن لم يكن ظاهراً للعيان، في ضمان هذه النتيجة الناجحة.

وأخيراً أشكر كل أولئك الذين دعموا حسن سير المؤتمر من مترجمين فوريين ومترجمين كتابيين وصحفيين ومحررين، وكل عاملي الدعم هنا في المركز الدولي للمؤتمرات.

لقد كان العمل كما قلت مجهداً، وأعتقد أن الجميع سيستفيدون من فترة راحة. ولكنها لن تكون طويلة! فأماننا الكثير من العمل.

المرفق الخامس

الأحداث الموازية والأنشطة المرتبطة

١- جرت في ديربان بمناسبة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب دائرة واسعة من الأنشطة الموازية والمرتبطة، بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا وأمين عام المؤتمر^(أ).

٢- وعقد منتدى المنظمات غير الحكومية في ستاد الكريكت في كينجزميد من ٢٨ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان المنتدى تنويعاً لعملية بدأت في مؤتمر ستراسبورغ التحضيري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وحضره ٨٠٠٠ شخص يمثلون ما يقرب من ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية. وطيلة خمسة أيام ناقشت المنظمات غير الحكومية قضايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأقامت شبكات وتحالفات، وتبادلت خبراتها. وشكلت خمس وعشرون لجنة مواضيع قدمت نتائجها إلى لجنة صياغة إعلان وخطة عمل المنظمات غير الحكومية. وكانت حلقات العمل والمعارض والجلسات العامة التي يرأسها خبراء بعض أمثلة الأنشطة الموازية التي نظمت. وحضر جلسة الافتتاح الرئيس تابو إمبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والسيدة ماري روبنسون الأمين العام للمؤتمر. وألقى السيد كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة خطاباً أمام المنتدى في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأدى عمل منتدى المنظمات غير الحكومية إلى اعتماد إعلان وخطة عمل. وعرض كل من الإعلان وخطة العمل على الجلسة العامة للمؤتمر العالمي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٣- وضمت القمة الدولية للشباب، التي عقدت في ديربان يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، أكثر من ٧٠٠ شاب من كل مناطق العالم، ومن خلفيات ثقافية ودينية وسياسية متنوعة. وتبادل الشباب الخبرات والآراء في دائرة واسعة من المواضيع المتعلقة بالعنصرية، ومن بينها التعليم والعمالة والعدالة والفقر والاقتصاد. بما فيه العولمة ووسائل الإعلام وتكنولوجيات الإعلان الجديدة ومن بينها الإنترنت وحقوق الأقليات، وأشكال التمييز المختلفة وحقوق الإنسان والمواطنة، والاستعمار والاحتلال الأجنبي، والرق وتجارة الرقيق. بما في ذلك التعويض. واستمر هذا العمل طيلة منتدى المنظمات غير الحكومية، واختتم باعتماد إعلان وخطة عمل القمة الدولية للشباب. وسلمت هذه الوثائق إلى السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان والسيدة كارول بيلامي المدير التنفيذي

(أ) تجدر ملاحظة أن المؤتمر ذاته لم يحط علماً رسمياً بهذه الأنشطة.

اليونيسيف في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعرض إعلان وبيان عمل قمة الشباب في الجلسة العامة للمؤتمر في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤ - وجرى أثناء المؤتمر ٤٢ حدثاً موازياً في مكان المؤتمر في مركز معارض ديربان، نظمت ستة وعشرون حدثاً منها أو شاركت في تنظيمها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. وشاركت السيدة ماري روبنسون الأمينة العامة للمؤتمر العالمي في نحو نصف هذه الأنشطة الموازية. وكانت كل الأحداث تقريباً مفتوحة أمام كل من في المؤتمر، بما فيهم الوفود ووسائل الإعلام وممثلو المنظمات غير الحكومية.

٥ - ونظمت الأحداث الموازية الأثنا وعشرون التالية بواسطة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها: العرض اليومي للمنظمات غير الحكومية (وحدة اتصال المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية مع المنظمات غير الحكومية) واجتماع متخصصين عن "خطر مزدوج: أثر العنصرية والنزاعات المسلحة على الأطفال" (مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاع المسلح)؛ والحوار رفيع المستوى بشأن موضوع "العنصرية هم الجميع"، واجتماع متخصصين "أثر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التنمية المستدامة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ ومائدة مستديرة بشأن "حوار وسائل إعلام الشعوب الأصلية" (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ عرض موجز "العمل مع الأمم المتحدة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وندوة "التعاون من أجل حماية أفضل لحقوق الأقليات" (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ واجتماع متخصصين "التصدي للعنصرية عن طريق التعليم من أجل السلام وحل النزاعات - دروس من الخبرة" (اليونيسيف)؛ واجتماع متخصصين "أثر أشكال التمييز المضاعفة على المرأة" (شعبة تقدم المرأة)؛ وحلقة عمل "تقاطع التمييز على أساس الجنس والعنصر" (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ ومؤتمر "العنصرية والسياسات العامة" (معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية)؛ واجتماع متخصصين "الجوانب الجديدة للعنصرية في عصر العولمة وثورة الجينات" (اليونسكو)؛ والمائدة المستديرة "الشعوب الأصلية والأزمة: نهج واستراتيجيات لبناء السلام" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ واجتماع متخصصين "التحالف العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ واجتماع متخصصين "حق الطفل في التعليم" (اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ واجتماع متخصصين "التنوع هم الجميع - سياسات تنفيذ المساواة والتنوع: إجراءات القطاع الخاص" (منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ وهيئة خبراء "طريق العبيد: الرق والعنصرية" (اليونسكو)؛ واجتماع متخصصين "أصوات المرأة الأصلية" (مفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان)؛ والمائدة المستديرة ”العنصرية والشعوب الأصلية“ (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ واجتماع متخصصين ”استكشاف الرابطة بين الإيدز، ووصمة العار، والتمييز، والعنصرية“ (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ واجتماع متخصصين ”الجنس والعنصر والعرقية: المرأة عند تقاطع السلم والعدالة وحقوق الإنسان“ (شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة)؛ واجتماع متخصصين ”العنصر والجنس في إطار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة“ (شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة).

٦- ونظمت الأحداث الأربعة التالية بالاشتراك بين الأمم المتحدة وشركاء آخرين: ”مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومنع النزاعات“ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا)؛ حلقة عمل لأصحاب مصلحة متعددون ”التمييز هم الجميع“ (شركة فولفو للسيارات ومكتب الأمم المتحدة للاتفاق العالمي)؛ المائدة المستديرة ”العنصرية وتأثير ودور وسائل الإعلام“ (اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان واتحاد الصحفيين الدولي)؛ وهيئة خبراء ”التمييز في الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية“ (صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة جنوب أفريقيا).

٧- ونظمت المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات والمنظمات الأخرى الستة عشر حدثاً التالية: اجتماع متخصصين ”استكشاف التقارب بين العنصرية والإيمان الديني، مع تركيز خاص على الخوف من الإسلام“ (مؤسسة الخويثي)؛ منتدى ”أصوات الضحايا“ (المجموعة الدولية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا)؛ الاجتماع البرلماني ”إجراءات البرلمان وأعضائها في النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“ (الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان جنوب أفريقيا)؛ واجتماع متخصصين ”أفكار المستقبل؟ حق التعلم لأطفال الرومين والعجز والمسافرين“ (اتحاد إنقاذ الطفولة)؛ وندوة ”قانون ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ في فرنسا الذي يعتبر الرق وتجارة الرقيق جرائم ضد الإنسانية“ (الحكومة الفرنسية)؛ ندوة ”عقوبة الإعدام والعدالة التعويضية: تحديات الكنيسة للعنصرية المؤسسية“ (التحالف العالمي للكنائس الإصلاحية ومركز العدالة التعويضية في القضايا الكبرى)؛ ندوة ”المبادرة الأفريقية الجديدة: رد أفريقي على تركة العنصرية“ (لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا)؛ وهيئة متخصصين ”العنصرية والغرب: نظرية الدولية“ (هيئة التعاون التقني والعلمي الأساسي)؛ وهيئة متخصصين ”صوت المرأة الأفريقية“ (اللجنة الأفريقية للسلم والتنمية، والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، وتضامن المرأة الأفريقية)؛ الدورة الاستراتيجية (اللجنة التوجيهية

الدولية للمنظمات غير الحكومية)؛ الاجتماع الاستراتيجي (مؤتمر الأفريقيين والمتممين إلى أصل أفريقي)؛ ندوة ”العنصرية وإدارة القضاء“ (لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا)؛ وهيئة متخصصين ”ربط غير المترابطين - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية - نظرة إلى الأمام“ (مؤتمر المنظمات غير الحكومية)؛ وهيئة متخصصين ”تعليم الرومين من أجل الهوية وبناء الثقة بالنفس“ (Aven Amentza)؛ اجتماع ”تضميد جراح المجتمع الإنساني: احتفال للأمل للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وما بعده“ (مؤتمر المنظمات غير الحكومية الروحية والدينية).

٨- وكانت بعض الأنشطة الموازية اجتماعات كبيرة استغرقت يوماً كاملاً أو أكثر. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان جنوب أفريقيا في ٢ أيلول/سبتمبر اجتماعاً برلمانياً حضره مئات من أعضاء البرلمانات من كل أنحاء العالم لمناقشة ”دور البرلمانات وأعضائها في النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري وما يرتبط بذلك من تعصب“. واعتمد الاجتماع إعلاناً كان من بين ما أبرزه أهمية الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ وسلم بالمسؤولية الشخصية لأعضاء البرلمانات عن استخدام ما لهم من تأثير على الرأي العام في تعزيز قيم التنوع والتسامح. وكان من بين الأنشطة الموازية مؤتمر لمدة ثلاثة أيام نظمه معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية، وضم عدداً من العلماء الاجتماعيين والمؤرخين والباحثين من مختلف المناطق لتقديم أبحاث وإجراء مناقشات ”بشأن العنصرية والسياسات العامة“.

٩- وبلغ عدد الصحفيين المعتمدين ما يصل إلى ١٠٠ ١ صحفي، غطوا أعمال المؤتمر العالمي وكان من بينهم كثير من الصحفيين جاءوا بمنحة خاصة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقام بالتغطية الحية للمؤتمر تلفزيون هيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا والبي بي سي والسي إن إن. وبالإضافة إلى هذه التغطية قدم كونسورتيوم المواهب في جوهانسبرغ سلسلة من برامج التلفزيون والإذاعة تتصل بالمؤتمر العالمي وأذيعت في بلدان في شرق أفريقيا وجنوبها قبل المؤتمر وأثناءه وبعده. كما أنتج الكونسورتيوم شريط فيديو لمدة ٣٠ دقيقة أذيع أثناء المؤتمر.

١٠- وأنتجت صحيفتان يوميتان مستقلتان عن المؤتمر في ديربان، ووزعتا مجاناً على كل المشتركين في المؤتمر. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نشرت مؤسسة Earth Times، أنباء المؤتمر اليومية، في ١٥ ٠٠٠ نسخة، وأصدرت صحيفة يومية في ديربان هي ”ميركوري“ ملحقاً خاصاً بعنوان ”سمات حقوق الإنسان“ أعده مركز توثيق حقوق الإنسان ومركز توثيق حقوق الإنسان في جنوب آسيا. وعرضت كل من صحيفتي

المؤتمر اليوميين تقارير مستوفاة عن الأنشطة في الجلسة العامة واجتماعات اللجان الرئيسية والأحداث الموازية، وكذلك تحليلات للقضايا موضع المفاوضات، وأحاديث مع المشاركين، ومقالات بالمعلومات الأساسية عن عديد من المواضيع ذات الصلة بالمؤتمر. وأثناء المؤتمر سجل موقع Earth Times على الشبكة وصول ٥ ٠٠٠ شخص من كل أنحاء العالم إلى "أخبار المؤتمر اليومية".
